الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1772 ■ من الجمعة 16 إلى الخميس 22 يناير 2026 الموافق لـ 26 رجب - 2 شعبان 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.dousboue.ma

تحت الأضواء | من المسؤول عن تدمير الغابات التي أوصى الراحل الحسن الثاني بالحفاظ عليها ؟

كواليس الأخبار | برلمانيون يرشحون أبناءهم في أحزابهم..

سري

تحولت الصالونات المخصصة للشخصيات الكبرى في ملعب مولاي عبد الله بالرباط، بقدرة قادر(..)، إلى أماكن اختلط فيها دبلوماسيون ورجال أعمال ومسؤولون، خلق كثير منهم فرصا للقاء من كانوا يبحثوا عنه منذ مدة، لقضاء حاجاتهم(..)، ومنهم حتى من انتهزوا الفرصة لإعادة تدوير الحركة بعد أن فاتهم قطار الزمن، ومنهم من لا علاقة له بكرة القدم، لا من حيث الفرجة ولا الاهتمام(..).

تحليل إخباري

كيف تدخلت «الجهات العليا» لإنهاء مشروع «أخنَشة الدولة»

نهاية السَّير

عزيز أخنوش، رئيس الحكومة القادم من عالم المال والأعمال، بتجربته في التموقع ضمن الأحزاب المحسوبة على الصف الإداري(..)، وصل إلى محطة نهاية السير دون سابق إنذار.. وبينما مدد لنفسه يوم السبت للاستمرار كرئيس للحكومة والحزب بشهادة المجلس الوطني، استيقظ في صباح اليوم الموالي (يوم الأحد) وبخلاف ما سبق، ليتحدث عن عدم ترشحه مرة أخرى، وبأن «الديمقراطية» تفرض رحيله، دون أي تأخير، والفاهم يفهم..

تفاصيل أخرى داخل العدد

ملف الأسبوع | رؤساء الأحزاب بين زمن الحسن الثاني وزمن محمد السادس

مع الحدث | حتمية إعادة ترتيب الأوراق الحزبية بعد هزة الأحرار

كواليس الأخبار

بيان السطور

بقلم: الطيب العلوي

بداية النهاية..

أحدث إعلان عزيز أخنوش عدم رغبته في قيادة التجمع الوطني للأحرار لولاية ثالثة، رجّة قوية داخل الحزب، إذ بدا القرار أشبه بصفحة تُطوى أكثر منه خطوة تنظيمية عادية.. لقد خرج الرجل من الواجهة في صمت محسوب (...)، لكن وقع غيابه كان مدوياً في الكواليس، حيث ارتبكت الحسابات وتبدّلت ملامح الكثيرين..

شهادات من داخل الحزب تفيد بأن عدداً من الوجوه البارزة لم تُخفِ تأثرها، خصوصاً أولئك الذين ارتبط مسارهم السياسي بوجود أخنوش، واستفادوا من قربهم من مركز النفوذ، فالمسألة لم تكن مرتبطة بزعيم يغادر موقعه فقط، بل بإنتهاء مرحلة كاملة كانت توفر حماية وفرصاً ومساراتٍ صعود سريعة. رحيل أخنوش يعني أيضاً تراجع ذلك الغطاء الذي مكّن بعض الأسماء من الوصول إلى مواقع وزارية وانتخابية بسهولة غير مألوفة. رهانات بُنيت على استمرار الرجل في القيادة وعلى قدرته على إعادة ترتيب المواقع، وجدت نفسها فجأة بلا أرضية تستند إليها.

داخل الحزب، كانوا من أصبحوا بين عشية وضحاها يُسمَّون بـ«أيتام السي عزيز»، ينتظرون محطة سياسية مقبلة يعتقدون أنها ستكون أكثر سخاء، اعتماداً على ثقل الرجل وشبكة علاقاته، لكن هذا الأفق اختفى في لحظة، وتحول إلى مجرد احتمال لم يكتمل؛ فاليوم، ومع خروج أخنوش من المشهد القيادي، يطفو سؤال ثقيل: من سيؤمّن الحماية السياسية لأولئك الذين صعدوا في ظل المرحلة السابقة داخل حزب اعتاد أن تُمنح فيه المواقع من الأعلى، لا عبر التدرج ولا عبر تنافس تنظيمي طبيعي؟ ما مصير كل صغير كان يتلقى عطف السي عزيز، وكان يرى نفسه خلفا مستقبليا للإمبراطورية الخنوشية؟ أولئك الذين كانوا يحلمون بتجسيد ذلك المولود الذي ازداد بلحيته، بينما كثيرون فاقوا مبكّراً وعاقوا.. وتهاوت مشاريعهم رغم ذلك..

من هنا نأخذ العبرة.. دون أن نتيه بعيدا في متاهات القرون أو نماذج المقربين (...) الذين نزلوا أو كيف نزلوا لأسفل سافلين، فيكفي الغور في مثال بسيط للولد الصغير، الذي يتلقى ما يكفي من العطف في إطار الأمومة، أو الأبوة، أو الأخوة، أو حتى العادة (...)، ونرى كيف يفرح كل قلب لما يرى طفلا بريئا، جميلا بحكم أن الله قال لنا: «خلقنا الإنسان في أحسن تقويم»، فإنه من البديهي ألا يكون للعطف مدلول في كل شخص رده الله «أسفل سافلين»، بين ثنايا القرآن الذي كان سبّاقا لمعرفة كل مصير زائل (...)، نظرا لما يكون لها من أخطار على القوم، قديما وحديثا..

فإن أيتام السي عزيز، نعود بهم كذلك اليوم (...) إلى قديم الزمن، الذي قال فيه أجدادنا: «التّكلان على الناس بحال اللي تكا على حيط بلا ساس»، فالناس الذين اتكلوا عليهم، وعلى برامجهم ومهرجاناتهم، ومخططاتهم ومناظراتهم، وأسفارهم وخبرائهم، ومستخدميهم وعمّالهم، هم الحيط الذي كان بلا ساس، فلا يمكن أن تروا وأنتم واقفون على جدار تسقط منه طوبة كل يوم منذ خمس سنوات، أن تدعوا إلى رجعة أو تتوقوا إلى دفعة، فالحالة هاته تماما مثلما قال فيها المثل المغربي: «مشى للملّاح وقال فينكم يا العاشقين فالنبي».

هل سقطت الحكومة دستوريا بعد رحيل أخنوش ؟

الرباط. الأسبوع

تتحدث بعض الأوساط عن مدى دستورية استمرارية الحكومة الحالية وفق القوانين، بعد إعلان عزيز أخنوش تنحيه عن حزب التجمع الوطني للأحرار وعدم استمراره في قيادة الحزب، مع مواصلة مهمته على رأس الحكومة، فهل استمراره في منصبه يجوز دستوريا ؟

فحسب الفصل 47 من الدستور: «يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر نتائج انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها»، ولم ينص الفصل بالشكل الصريح على تعيين رئيس الحزب الأغلبي، وإنما اكتفى بالتعيين فقط من الحزب وبدون تحديد الصفة والرتبة في الهرم الحزبي..

في هذا السياق، يقول الناشط النقابي الحسين اليماني، أنه «منذ اعتماد دستور 2011 بعد حراك حركة 20 فبراير والخطاب الملكي والاستفتاء الذي جاء من بعد، جرت العادة على تعيين رئيس الحزب الأغلبي رئيسا للحكومة، إلى حد أن الأمر أصبح عرفا وارتقى لمستوى قاعدة قانونية»، معتبرا أن صفة رئيس الحكومة أصبحت لصيقة برئيس الحزب وليس بأي منتسب كان من الحزب. وبعبارة أخرى، لا يجوز تعيين في منصب الحكومة إلا رئيس الحزب الأغلبي المتصدر للانتخابات التشريعية.

وأضاف اليماني، أنه بعد إعلان رئيس الحكومة الحالي عن التنحي من رئاسة حزب الأحرار، وربما حتى الانسحاب من العضوية فيه، فإننا سنكون أمام انتفاء شرط التعيين في منصب رئيس الحكومة وفق ما نص عليه الدستور، ووفق ما جرى عليه العرف في التعيين لهذا المنصب، متسائلا: في هذه النازلة، هل يمكن أن يصل الأمر لحدود تأويل بسيط للفصل 47، والقول بأن عزيز أخنوش قد يفقد صفة رئيس الحكومة إن فقد صفة رئيس الحزب، لا سيما حينما أكد الحزب في بلاغه الأخير، على مواصلة مساندة رئيس الحكومة، وكأن الأمر وصل لحدود الانفصال بين الحزب ورئيس الحكومة الذي أعلن تخليه عن رئاسة الحزب ؟

وتساءل أيضا عن قراءة الدستوريين المغاربة في استمرار أخنوش رئيسا للحكومة رغم تنحيه من رئاسة الحزب، وهل يمكن للأمور أن تصل لحد سقوط الحكومة وتعيين رئيس جديد للحزب ورئيس حكومة جديدة قبل حلول الانتخابات التشريعية ؟

كفاءة أدمينو ترشحه لعضوية المحكمة الدستورية

الرباط. الأسبوع

من المنتظر أن يتم تعيين الأستاذ الجامعي، صاحب الكفاءة والخبرة الكبيرة، عبد الحفيظ أدمينو، عضوا بالمحكمة الدستورية خلال الأشهر المقبلة، وذلك عقب قرار نزار البركة ترشيحه لشغل هذا المنصب لمدة تسع سنوات.

ومن المقرر أن يعوض أدمينو، الذي حافظ على مسار هادئ في حزب علال الفاسي، زميله في الحزب محمد الأنصاري، الذي ستنتهي مهمته في إطار تجديد ثلث أعضاء المحكمة الدستورية.

أدمينو

ويعد عبد الحفيظ أدمينو عضوا باللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كما سبق له أن شغل منصب مدير العلاقات مع البرلمان بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، إضافة إلى مسؤوليات أخرى، كما تألق بشكل كبير مع نخبة جامعة محمد الخامس في الرباط.

الوزيرة بنيحيى والعقلية الذكورية

الرباط. الأسبوع

اعتبرت نعيمة بنيحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، أن العقلية الذكورية الموجودة، سواء عند الرجال أو النساء، هي التي تحول دون تمثيلية سياسية مناسبة للنساء في المغرب، وقالت: «النساء أحيانا لا يثقن في أنفسهن، إذ رغم عروض الأحزاب، فالنساء لا يتشجعن للانخراط في الحياة السياسية»، مشيرة إلى وجود دورات توعوية لفائدة الأحزاب السياسية، وكذلك لفائدة المجتمع المدني، للتحسيس بأهمية الانخراط في الحياة السياسية.

بنيحيى

وأكدت بنيحيى على ضرورة تمكين النساء في مختلف المجالات، لا سيما المجال السياسي، الذي يشكل قضية مجتمعية محورية تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال، مبرزة أنها أطلقت في شهر يوليوز 2025 مسارا تشاوريا موسعا مع مختلف الفاعلين، من أجل توسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية وتثمين حضور النساء في مواقع القرار.

وأضافت الوزيرة أنها تشتغل على قضايا المرأة منذ أكثر من 40 سنة، منذ فترة دراستها، مشددة على أن حديثها داخل البرلمان يتم بصفتها عضوا في الحكومة وليس من منطلق شخصي.

عثمان بنجلون.. أغنى أغنياء المغرب

الرباط. الأسبوع

كشفت بعض التقارير عن تصدر عثمان بنجلون قائمة أغنى رجال الأعمال في المغرب، بعد وصول ثروته إلى 1.9 مليار دولار، بزيادة مقدارها 300 مليون دولار.

واستفاد بنجلون من التحولات المالية والتقلبات التي عرفتها الأسواق المالية على المستوى العربي والدولي، ليكون من أبرز الأثرياء العرب المستفيدين من الوضع.

وينشط عثمان بنجلون في القطاع البنكي عبر مجموعة بنك إفريقيا، التي تملك مئات الوكالات البنكية في 32 دولة في العالم، من بينها عشرون دولة إفريقية، كما أنه يستثمر في قطاع الاتصالات عبر الشركة القابضة «فينونس كوم»، التي تملك حصصا مهمة في شركة الاتصالات الفرنسية «أورونج»، ما يجعله مستفيدا من قطاعين بارزين في السوق الوطنية.

بنجلون

أحت الأضواء

أكبر جريمة بيئية في محيط العاصمة

من المسؤول عن تدمير الغابات التي أوصى الراحل الحسن الثاني بالحفاظ عليها ؟

الرباط الأسبوع

فوجئ زوار الغابة الصغيرة في محيط العاصمة الرباط، والمتواجدة بالقرب من مركز الأبحاث القضائية «البسيج» التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بالحالة التي أصبحت عليها رغم أنها تعتبر المنتزه والمتنفس الوحيد لساكنة المدينة، والفضاء الرياضي لأبطال ألعاب القوى والرياضيين والمواطنين الذين يمارسون رياضة المشي أو الجري.

فالغابة هي امتداد تاريخي لغابات المعمورة، وهي توجد في محيط جامعة كرة القدم ومركز محمد السادس، ومشاريع ملكية أخرى(...)، وتنتمي للمجال الغابوي الذي أوصى الملك الراحل الحسن الثاني بحمايته، والغريب أن هذه الغابة المحاذية لشارع الحسن الثاني، شهدت منذ سنة عمليات غريبة وغامضة، تتمثل في اقتلاع الجذور القديمة المقطوعة والتي تم تقطيع أشجارها وأغصانها في ظروف غامضة، رغم الادعاءات بأن الرياح والأمطار هي التي كانت السبب في سقوط بعض الأشجار، لكن عمليات تقطيع الأشجار الرقيقة والغليظة إلى أجزاء صغيرة طولها ما بين المتر والنصف، تطرح تساؤلات كثيرة حول مصيرها، خاصة وأن الكثير من الأشجار التي تم تقطيعها تختفي ويتم نقلها، كما أنه في فترة من الفترات، كانت هناك آثار لعمليات حرق بعض الأشجار في الجهة المحاذية لملاعب القرب، مما يؤكد وجود نوايا إجرامية للاستفادة من الأشجار وتحويلها إلى فحم أو إسقاطها.

خلال الأسابيع الأخيرة، كثرت ظاهرة اقتلاع الأشجار الطويلة من جذورها ومن الأسفل، خاصة في المنطقة المكسوة بالنباتات والتي توجد في قلب الغابة ولا يستطيع الزوار أو الرياضيون الوصول إليها، خوفا من الحشائش أو من وجود ربما زواحف، ما يؤكد أن الفاعلين لديهم نوايا سيئة وإجرامية لاقتلاع الأشجار التي أعمارها سنين طويلة بطريقة خطيرة من الأسفل، وتركها ملقاة على الأرض في انتظار تقطيعها هي الأخرى إلى أجزاء، ما يطرح تساؤلات هل هناك جهة ما تسعى إلى القضاء على الغابة الصغيرة عبر التخلص من أشجارها بشكل تدريجي مع مرور السنوات، أم أن هناك جهة ما تسترزق من هذه الأشجار وتقوم ببيعها في السوق السوداء ؟

ما يحصل في الغابة الصغيرة يعتبر جريمة بيئية خطيرة تستوجب فتح تحقيق قضائي، وتدخل من الجهات المختصة، من وكالة المياه والغابات ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والنيابة العامة ووزارة الداخلية، لأجل البحث وإيفاد لجنة للتحقيق في عملية اقتلاع الأشجار وعملية التقطيع التي تحصل بين الفينة والأخرى، والوقوف على الأثار الواضحة لاقتلاع الأشجار من جذورها وإخفاء الحفر وأماكن الأشجـــار..

فما يحصل في الغابة الصغيرة يعتبر جريمة بيئية خطيرة تستوجب فتح تحقيق قضائي، وتدخل من الجهات المختصة، من وكالة المياه والغابات ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والنيابة العامة ووزارة الداخلية، لأجل البحث وإيفاد لجنة للتحقيق في عملية اقتلاع الأشجار وعملية التقطيع التي تحصل بين الفينة والأخرى، والوقوف على الأثار الواضحة لاقتلاع الأشجار من جذورها وإخفاء الحفر وأماكن الأشجار، بحيث أن التقديرات تشير إلى اختفاء أكثر من 100 شجرة من الغابة، سواء لظروف طبيعية أو بسبب الإنسان، سواء «الفراقشية» الذين يدخلون الغابة ليلا لجمع الحطب منها وتقطيع الأغصان لبيعها.

ويتساءل العديد من زوار الغابة الصغيرة، التي تعتبر ملكا تابعا للجماعة الترابية، عن السبب في عدم توفير حراس أو دورية تابعة لمصالح الجماعة أو لحراس المياه والغابات، لمراقبة هذه الغابة والمحافظة عليها، وحمايتها من تجار الحطب والخشب وأطماع اللوبيات العقارية التي حولت العديد من الأراضي والفضاءات إلى مشاريع سكنية لتحقيق الأرباح.

يقول الخبير البيئي أيوب كرير، الباحث في مجال التنمية المستدامة ورئيس جمعية أكسجين للبيئة والصحة، أن اقتلاع الأشجار غير مسموح به أبدا، لأنه يعتبر من أخطر أشكال التدبير الغابوي، ولا يتم إلا في حالات استثنائية مضبوطة، مثلا في حالة كانت الأشجار مريضة أو مهددة بالسقوط أو يكون هناك تشخيص تقني متخصص، أو بسبب أشغال مهيكلة لها منفعة عامة واضحة، أو بعد دراسات للأثر البيئي، أو هناك برنامج لإعادة التهيئة، أو التخفيف الغابوي الذي يكون عبر مخطط معتمد من طرف إدارة المياه والغابات.

وأكد نفس المصدر، أن عملية الاقتلاع يجب أن تكون مؤطرة قانونيا، عبر ترخيص مكتوب مرفوق بمحاضر تقنية تحت مراقبة مباشرة من وكالة المياه والغابات، إلى جانب السلطات المحلية والجماعات الحضرية، وعدة متدخلين، مع تعويض الأشجار الذي يجب أن يكون فوريا وموازيا مع بعض التهييئات، مشيرا إلى أن هذه الممارسات هي سلوك نشاهده في العديد من الغابات، خاصة في غابة المعمورة ضواحي الرباط والقنيطرة، والمجالات المجاورة، مشيرا إلى أن الغابات الحضرية تساهم في تقليص خطر التلوث في المدن، وتحد من الغبار، وتقليص الضجيج وتحسين جودة الهواء.

وأوضح المصدر ذاته، أن اقتلاع الأشجار من جذورها يثير الريبة في غياب تواصل رسمي لإعطاء معلومات وتفسير العملية للعموم، في الفضاءات التي يرتادها المواطنون والرياضيون، معتبرا أن هذا التكرار يعتبر جرائم بيئية في غياب التواصل على أن يتم تعويضها، مضيفا أن الأمر يطرح احتمالات حول وجود اختلال في المراقبة وتجاوزات، أو هناك تمهيد غير معلن تتعرض له الغابات في بلادنا لتحويل هذه الفضاءات إلى مجالات عمرانية، أو تدخلات مستقبلية، رغم أنها تكون كارثية على المجالات البيئية والتنمية المستدامة وتشكل طامة كبرى تضرب في عمق الغابات.

واعتبر المصدر نفسه، أن الغابة داخل المدينة مسؤولية مشتركة، الأولى تتحملها الوكالة الوطنية للمياه والغابات، فهي الجهة الوصية قانونيا على الملك الغابوي ببلادنا، ومسؤولة عن الترخيص ومراقبة وحماية الأشجار ومحاربة أي اعتداءات، وأيضا مسؤولية الجماعة الترابية التي تقع الغابة في مجالها الترابي، وبالتالي، تتحمل مسؤولية إدماج المجالات الغابوية ضمن المجال الحضري المستدام، وتوفير الحماية للفضاءات الخضراء والمتنفسات الصحية بحسب القانون التنظيمي 13.14، والمحافظة على البيئة وحماية المجالات الطبيعية، مشيرا إلى ضرورة التنسيق بين الجماعات والوكالة الوطنية لبذل جهود مشتركة للتعاون ومنع أي استغلال غير قانوني للفضاء الغابوي، وأي خلل أو تهاون أو صمت، يعد تقصيرا في حماية الغابة التي تعتبر حقا دستوريا للمواطن في البيئة المستدامة.

كواليس الأخبار

مجلس المنافسة يؤكد «غياب المنافسة» في قطاع المحروقات

الرباط. الأسبوع

كشف تقرير لمجلس المنافسة، الذي يوجد على رأسه أحمد رحو، أن واردات المغرب من المحروقات خلال الربع الثالث من سنة 2025، بلغت 1.91 مليون طن بقيمة إجمالية قدرها 12.73 مليار درهم، وأن رقم معاملات شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة، بلغ 18.91 مليار درهم خلال الربع الثالث من سنة 2025.

وحسب التقرير، فإن تسع شركات للتوزيع استحوذت دون غيرها، على نحو 82 % من الواردات من حيث الحجم والقيمة، حيث استحوذ الغازوال على النسبة الكبرى من الواردات: 88 % من حيث الحجم و87 % من حيث القيمة، كما ارتفع حجم واردات الغازوال في السوق الوطنية إلى 1.68 مليون طن مقابل 1.50 مليون طن في الربع الثالث من سنة 2024، أي بزيادة قدرها 12 %، أما بالنسبة للبنزين، فقد ارتفع حجم الواردات بـ 31 ألف طن، أي بنسبة 16.2 %.

كما أن هوامش الربح الخام المتأتية من مبيعات الغازوال، سجلت ارتفاعا طفيفا في نهاية الربع لتصل إلى 1.35 درهم للتر، وهو ما يمثل فارقا إجماليا بين القيم القصوى قدره 0.30 درهم للتر، أما البنزين، فقد سجلت هوامش الربح الخام مستويات أعلى تراوحت بين حد أقصى قدره 2.19 درهم للتر خلال النصف الثاني من شهر غشت، وحد أدنى بلغ 2.02 درهم للتر خلال النصف الثاني من شهر شتنبر، مشيرا إلى أن الفترة الأولى عرفت ارتفاعا طفيفا في هوامش الربح، حيث انتقلت من 2.11 درهم للتر مع مطلع يوليوز إلى 2.19 درهم للتر عند نهاية غشت.

وحسب التقرير، فقد استحوذت شبكة محطات الخدمة على النسبة الأكبر من مبيعات الغازوال والبنزين، بمعدل 73 % من الحجم الإجمالي، كما تمتلك الشركات التسع المعنية 2563 من أصل 3663 محطة متاحة (70 % في المجموع) بزيادة محطة واحدة جديدة مقارنة بالعدد المسجل عند متم يونيو 2025 والبالغ 2562 محطة.

فقد كشفت المعطيات التي جاء بها تقرير مجلس المنافسة، أن سوق المحروقات تعرف تركيزا مقلقا، في ظل تحكم شركات معروفة في القطاع، حيث تعتبر الفاعل الوحيد في السوق، ما يجعل المنافسة بين بديها، مبرزا أن تسع شركات تستحوذ على 80 % من واردات المحروقات، وتتحكم في التخزين وشبكة التوزيع.

وما يؤكده التقرير، أن الارتفاع الكبير في الواردات من الغازوال والبنزين، تزامنا مع انخفاض سعر البرميل عالميا، لا ينعكس على المستهلك المغربي، ما يفيد استقرار هوامش الربح في مستويات مرتفعة لدى الشركات الفاعلة في القطاع، ما يجعل السوق خاضعة لمنطق التمركز بين الشركات المستحوذة على القطاع، وهذا ما يجعل المنافسة شبه شكلية بين الفاعلين في القطاع الذين يحتفظون بالانخفاض في الأسعار داخل السلسلة التجارية في غياب التنافسية الحقيقية.

16 مليون مسجل في اللوائح الانتخابية كلهم من حزب المقاطعين

الرباط. الأسبوع

أكد وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، أن العدد المؤقت للمسجلين في اللوائح الانتخابية بلغ حوالي 16 مليونا و500 ألف شخص، بنسبة 54 % من الذكور و46 % من الإناث، وأوضح أن عدد المسجلين الجدد في عملية المراجعة بلغ 382 ألفا و170 ناخبة وناخبا، من بينهم 254 ألفا و740 تسجيلا تم إنجازه عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية مقابل 127 ألفا و430 طلبا كتابيا أودع لدى المكاتب الإدارية المختصة، وأن الهيئة الناخبة الوطنية المؤقتة تتوزع بين الوسط الحضري بنسبة 55 % من مجموع المسجلين، والوسط القروي بنسبة 45 %.

وكشف الوزير أن عملية تصفية اللوائح أسفرت عن شطب نحو مليون و400 ألف مسجل، نتيجة انتفاء شرط الإقامة الفعلية بالجماعة أو المقاطعة المعنية، أو بسبب تكرار القيد، أو الوفاة، أو فقدان الأهلية الانتخابية بموجب مانع قانوني أو قضائي.

وتعتزم وزارة الداخلية إطلاق حملة إعلامية وتواصلية واسعة، في خطوة تعكس رهان السلطة التنفيذية على رفع منسوب المشاركة السياسية وتعزيز الإقبال على التسجيل في اللوائح الانتخابية، خاصة في صفوف الشباب، وذلك في سياق وطني يتسم بتراجع الثقة في العمل السياسي وتنامي العزوف الانتخابي.

لفتيت

تعديلات جديدة في المسطرة المدنية

الرباط. الأسبوع

عرف مشروع قانون المسطرة المدنية، الذي صادق عليه مجلس النواب مؤخرا، مجموعة من التعديلات الجديدة، شملت عددا من المواد التي كانت موضوع ملاحظات المحكمة الدستورية سابقا.

وحسب وزير العدل، فقد شملت التعديلات المادة 17 من المشروع، والتي تنص على ضبط حالات محددة يمكن فيها للنيابة العامة المختصة، بأمر كتابي صادر عن الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، أن تطلب التصريح بالبطلان داخل أجل أقصاه خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به.

وتم تعديل المادة 90 المرتبطة بعقد الجلسات بواسطة تقنيات التواصل عن بعد، وعلى رأسها احترام حقوق الدفاع ومبدأ علنية الجلسات، إلى جانب تعديل المادتين 107 و364، حيث تكرّس حق المتقاضين في الحصول على نسخ من مستنتجات المفوض الملكي والتعقيب عليها أمام المحاكم الإدارية، سواء في الدرجة الأولى أو الثانية، كما تم تعديل المادتين 408 و410، بما يحد من التداخل في الاختصاصات ويعزز وحدة الاجتهاد القضائي، في حالات تجاوز القضاة لسلطاتهم أو في إطار التشكك المشروع.

ووفق التعديلات، فقد تم إسناد تدبير النظام المعلوماتي وقاعدة المعطيات المرتبطة به، إلى السلطة القضائية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، كل في حدود اختصاصه، في خطوة تروم تعزيز استقلالية السلطة القضائية في المجال الرقمي.

وشهد شاهد من أهلها..

المفتشون يعلنون فشل مدارس الريادة

الرباط. الأسبوع

قررت اللجنة الوطنية لمفتشات ومفتشي التعليم، التابعة للجامعة الوطنية للتعليم /التوجه الديمقراطي، مقاطعة عملية التحقق الداخلي بمؤسسات الريادة، مؤكدة رفضها للتخبط والارتجالية التي يعرفها مشروع الريادة، وتحويل المفتشين إلى أدوات لتنفيذ عمليات التحقق الإحصائية بعيدا عن أدوارهم التربوية.

واعتبرت اللجنة أن تنزيل مشروع الريادة رافقته اختلالات على مستوى التدبير البيداغوجي، من أبرزها بناء تصورات فوقية لا تستجيب لإمكانيات المؤسسات التعليمية أو حاجيات المتعلمين، وغموض الأدوار، ثم غياب الإشراك الفعلي للفاعلين التربويين، بالإضافة إلى انعدام الشروط اللوجستية والتنظيمية والتكوينية اللازمة لإنجاح المشروع، ورفضت تحميل المفتشين مسؤولية تعثر التحقق الداخلي من نتائج الروائز وفروض المراقبة المستمرة، معتبرة أن المساس بالهوية المهنية للمفتشين عبر إقحامها في مهام «التحقق» التي نصت عليها المذكرة الوزارية رقم 131-25، لا يندرج ضمن الاختصاصات الأصيلة للهيئة، كما يعد مخلا بالواقع وتجاهلا لطبيعة الدور التأطيري والبيداغوجي، موضحة أن العمل خارج المنهاج الصادر في التوجيهات التربوية الدقيقة واعتماد منهجية إصلاح فوقية تعتمد منظورا تقنيا، يؤدي إلى هدر الزمن المدرسي، ويؤثر سلبا على نفسية المتعلمين وحقهم في التعلم، كما تخلق أجواء من عدم الثقة بين مختلف الفاعلين التربويين دون أن تساهم فعليا في تجويد التعلمات والممارسات التدريسية داخل الفصول الدراسية.

برادة

«داك العود من ديك الشجرة»..

برلمانيون يرشحون أبناءهم في أحزابهم

الرباط. الأسبوع

يسعى بعض البرلمانيين النافذين إلى ترشيح أبنائهم خلال الانتخابات التشريعية المقبلة، لتعويض أنفسهم بعدما أصبحوا مستبعدين من الترشح خلال الاستحقاقات لمقبلة بسبب القوانين الانتخابية.

وبعدما وجد بعض هؤلاء المنتخبين الكبار أنفسهم بدون إمكانية للترشح بسبب القانون التنظيمي الجديد لانتخاب أعضاء البرلمان، أو بسبب عدم تزكيتهم من قبل أحزابهم، أو عدم وجود حزب يقبل بهم، قرروا البحث عن موطئ قدم داخل المشهد السياسي عبر أبنائهم.

ويخشى هؤلاء المنتخبين من تضرر مصالحهم وعلاقاتهم بعد استبعادهم من المشهد السياسي، لذلك يفضلون الدفع بأبنائهم للترشح مثل ما فعل برلمانيون سابقون، وذلك قصد الحفاظ على مكانتهم داخل الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، والإبقاء على علاقاتهم التي حققوها خلال السنوات الماضية، والتي مكنتهم من تحقيق العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية وقضاء المصالح..

ووجد المعنيون أنفسهم أمام قوانين صارمة تتعلق بمنع كل من له ملفات معروضة على القضاء، من الترشح في الانتخابات المقبلة، سواء تعلق الأمر بدعوى قضائية، أو تحقيق تحت إشراف النيابة العامة، أو قضية معروضة على التحقيق، ما يجعل العديد من الأسماء خارج السباق الانتخابي.

فهناك العديد من المنتخبين المتابعين في ملفات على مستوى المدن، تتعلق بمخالفات التعمير أو مرتبطة باختلالات تدبيرية أو أخطاء داخل المجالس المنتخبة، ما يجعل العديد منهم معرضين للمنع من الترشح، الأمر الذي يدفعهم للبحث عمن يعوضهم حفاظا على علاقتهم بأحزابهم.

كواليس الأخبار

شخصيات مرشحة لخلافة أخنوش في الأحرار..
بنموسى وبنشعبون وفتاح العلوي والعلمي

الرباط. الأسبوع

في ظل غياب أي ترشيحات رسمية في البداية، مع تأكيد عدم ترشح الناطق باسم الحكومة مصطفى بايتاس(..) يبدو أن الرئيس المقبل لحزب التجمع الوطني للأحرار، عكس ما يتوقعه الإعلام، لن يخرج من عن الأسماء الوازنة المقربة دوائر القرار والتي تحظى بثقة القصر، خاصة في المجال الاقتصادي والتنموي، والتي سبق أن حظيت بتعيينات في مناصب عليا.

ورغم التنافس داخل الحزب بين بعض الأسماء للترشح لقيادة الحزب خلال المرحلة المقبلة، إلا أن بورتري الرئيس المقبل للحزب لن يكون ربما من داخل المكتب السياسي الحالي، بل قد يكون من الأسماء الوازنة التي غادرت الحزب وتقلدت مناصب أخرى بعيدا عن السياسة.

ومن بين الأسماء المتداولة لرئاسة حزب عصمان، محمد بنشعبون المدير العام لصندوق محمد السادس للاستثمار ولمجموعة «اتصالات المغرب»، إلى جانب شكيب بنموسى، المدير العام للمندوبية السامية للتخطيط، الذي سبق أن كان وزيرا باسم الحزب، أو عبد الحفيظ العلمي، الوزير السابق للصناعة والتجارة، ثم وزيرة المالية نادية فتاح العلوي، ثم فوزي لقجع، الوزير المكلف بالميزانية، نظرا للثقة التي يحظى بها من قبل الجهات العليا.. غير أن مصادر أخرى تقربه من حزب الأصالة والمعاصرة أكثر..

فمسألة انتخاب رئيس لحزب الأحرار من داخل المكتب السياسي، تتطلب موافقة الدوائر العليا، خاصة وأن الحزب يمكن أن يكون من بين الأحزاب المتصدرة في الانتخابات المقبلة، وبالتالي، قد يتم تعيين رئيس حكومة المونديال منه، لهذا يبقى الإعلان عن فتح باب الترشيح وتقديم الطلبات مسألة شكلية، خاصة وأن زعماء الحزب السابقين جاؤوا بتعليمات عليا ولم يتم انتخابهم بشكل حر.

هل وزيرة الانتقال الرقمي تمثل الحكومة الفرنسية ؟

الرباط. الأسبوع

خلف حديث وزيرة الانتقال الرقمي، أمال الفلاح السغروشني، باللغة الفرنسية في مؤتمر بالرباط، استياء كبيرا لدى نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب عدم التزامها بدستور المملكة والتحدث باللغة العربية، بصفتها وزيرة في حكومة تمثل المغاربة.

وقد رفض خالد الصمدي، كاتب الدولة السابق المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، عدم استثمار اللغة العربية في افتتاح فعاليات يوم Al Made in Morocco؛ الذكاء الاصطناعي في صلب التحول الرقمي والخدمات العمومية بالرباط، وكتب تدوينة قال فيها: من خلال لغة الكلمة الافتتاحية للمسؤولة الحكومية المغربية المكلفة بقطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، خلال هذا اللقاء الذي احتضنته المملكة المغربية التي حدد الدستور لغاتها الرسمية، يليق عنوانا لهذا اللقاء «صنع في فرنسا» وليس «صنع في المغرب»، وهي الجملة المكتوبة في المنصة باللغة الإنجليزية أيضا مع إقصاء كلي للغات الرسمية، وتساءل إن كانت اللغة العربية عاجزة عن الحديث عن الذكاء الاصطناعي، مضيفا: يكفي أن تطرحوا هذا السؤال على أبسط تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي ليجيبكم بالنفي، وليؤكد لكم أن هذه اللغة تسمح بالسباحة الواسعة في فضائه واستثمار نتائجه، بل والإبداع بها في كل مجالات التكوين والبحث العلمي.

وحسب الصمدي، فإن إصرار الحكومة على إقصاء اللغة العربية، له نتائج سلبية، ومنها سخرية الضيوف الأجانب وهم يحضرون للقاء يخرجون منه بصورة عن بلد يحتقر لغاته.

تأجيل المجلس الوطني لـ«البام» في انتظار اختيار زعيم الأحرار

الرباط. الأسبوع

قررت الكتابة العامة للمجلس الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة تأجيل لقاء الحزب إلى غاية 31 يناير الجاري، بعدما كان مبرمجا يوم 24 من هذا الشهر، وقبله يوم 22 نونبر 2025.

وقد أثار هذا التأجيل العديد من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية وراءه، وهل له علاقة بالمؤتمر الاستثنائي يوم 7 فبراير لحزب التجمع الوطني للأحرار وانتهاء فترة الترشيحات للحزب، ما يضع «البام» في موقف حرج مع حليفه السياسي في الحكومة، بالرغم من أنه قام بالحفاظ على نفس جدول الأعمال السابق.

ويرى مراقبون أن «البام» فضل الانتظار لمعرفة الزعيم الجديد لحزب الأحرار قصد الحفاظ على الالتزام الموقع مع ميثاق الأغلبية، وعدم الخروج عن السياق المتفق عليه، تفاديا لعدم السقوط في قرارات أو خيارات قد تكون معاكسة لتوجهات الرئيس الجديد لحزب «الحمامة»، خاصة وأن التحالف الحكومي يمر بمرحلة مهمة في ظل الأحداث الجديدة.

وحسب التوقعات، فإنه من المرتقب أن يكون المجلس الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة مناسبة لطرح مشروع جديد لإعادة هيكلة الحزب والقيادة وتجديد نخبه، استعدادا للمرحلة المقبلة، خاصة وأن الاستحقاقات الانتخابية تتطلب اختيار قيادة واحدة من أجل التموقع في الخريطة الحزبية، إذا كان الحزب يسعى إلى تصدر الانتخابات والظفر برئاسة الحكومة.

وبعد التأجيلات الكثيرة للمجلس الوطني، يرى البعض أن «البام» يمارس الحسابات السياسية مع رفاقه في الأغلبية، لمعرفة التوجهات الجديدة لحزبي الأحرار والاستقلال، قبل الخروج بإجراءات عملية أو خطوات قد تزعج حلفاءه في الأغلبية، خاصة إذا كانت مرتبطة بإعلان الحزب عن رغبته في قيادة حكومة المونديال.

ويعيش حزب الأصالة والمعاصرة على وقع خلافات داخلية بين قياداته حول مستقبل الحزب، والتوافق على قيادة واحدة عوض تجربة القيادة الجماعية التي اعتبرها البعض غير ناجحة، بسبب الاختلاف في وجهات النظر والرؤى، وسط مطالب بضرورة تعويضها بانتخاب أمين عام للحزب يتحمل المسؤولية السياسية المقبلة.

الأساتذة الباحثون يحتجون على الميداوي

الرباط. الأسبوع

قررت تنسيقية الأساتذة الباحثين الخروج للاحتجاج ضد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي يترأسها عز الدين الميداوي، وتنظيم وقفة ميدانية في شهر فبراير المقبل.

وتأتي هذه الخطوة ردا على ما تصفه التنسيقية بـ«استمرار الوزارة في تجاهل ملف احتساب الأقدمية العامة المكتسبة في الوظيفة العمومية»، مستنكرة تملص الوزارة من الوعود السابقة التي نصت على تسوية الملف ضمن النظام الأساسي الجديد، وحقوق الأساتذة الباحثين المشروعة والتي يطالبون بها منذ سنة 2018.

وعبرت التنسيقية عن رفضها لأي مقترحات وصفتها بالترقيعية أو الجزئية، منتقدة غياب الإرادة في تفعيل مضامين اتفاق 24 يوليوز 2025 الموقع مع النقابة الوطنية للتعليم العالي، مطالبة بإنصاف الأساتذة عبر تسوية شاملة تحفظ كرامتهم وتضمن استرجاع سنوات الأقدمية دون تسويف.

ودعت تنسيقية الأساتذة الباحثين كافة القواعد التعليمية إلى المشاركة المكثفة في المحطة النضالية، وحثتهم على «رص الصفوف والاستعداد لخوض أشكال احتجاجية أخرى حتى انتزاع المطالب كاملة».

ما خفي

بعيدا عن أعين الصحافة(..)، تميزت مراسيم تشييع جنازة الراحل حسن الورياغلي، الرئيس المدير العام للمجموعة الملكية «المدى»، بحضور عدد كبير من المشيعين، غير أن أغلبهم فضل الحضور بملابس أوروبية، باستثناء أبنائه الذين لبسوا الجلاليب التقليدية، كما انقسم المشيعون بين من دخلوا للصلاة داخل المسجد ومجموعة أخرى لم تجد مكانا للدخول، وقد كان نجم المناسبة هو حفيظ العلمي، الذي تقدم أمام الجميع، ووقف طويلا أمام المقبرة في الرباط(..).

بغض النظر عن «البروباغندا» التي خضعت لها مؤخرا، والداعية إلى أنها نسخة صينية محتملة.. لا زالت وعود شركة «نيو موتورز» متأخرة في الوصول إلى خط الإنتاج، وتكافح لتحقيق ولو القليل(...) مما أعلنته أيام الحماس الأولى، حيث كان الحديث عن «ثورة صناعية» لإطلاق أول سيارة مغربية «خالصة» بدعم وتشجيع من الملك..

يمارس حزب التجمع الوطني الفرنسي ضغوطا غير مسبوقة على الحكومة الفرنسية، للحدّ من واردات الطماطم الكرزية المغربية، لكن، وبمجرد الانتقال من باريس إلى بروكسيل، ينقلب المشهد رأسا على عقب؛ فهناك، داخل أروقة الاتحاد الأوروبي، يتحول حزب مارين لوبين نفسه إلى داعم وفيّ لاتفاقيات التبادل الحرّ الزراعي مع الرباط..

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن إدارة ترامب علّقت منح تأشيرات الهجرة لمقدمي الطلبات من 75 دولة، واسم المغرب مذكور في اللائحة(...)، كما تقول بعض المصادر أن هذه المبادرة تأتي في إطار إجراء مرتبط بعمل عسكري وشيك.. «الله يحضر السلامة».

في عز كأس الأمم الإفريقية، أعلنت مجموعة قراصنة «جبروت»، المعروفة أيضا بقربها من الجزائر، وبضلوعها سابقا في قرصنة عدد من المواقع التابعة لمؤسسات مغربية.. عن شروعها هذه المرة في قرصنة موقع الجامعة المغربية لكرة القدم، مع تهديد بكشف معطيات حساسة عن لاعبي المنتخب المغربي.

بينما رجحت عدة مصادر، في وقت سابق، تزكية محتملة لفاطمة الزهراء المنصوري من أجل قيادة الحكومة المقبلة في حالة فوز «البام» في الانتخابات، بعد رحيل أخنوش(..)، رجحت مصادر مطلعة إمكانية تدخل العوامل الصحية لتحول دون تحقق ذلك(..).

ملف الأسبوع

رؤساء الأحزاب بين زمن الحسن الثاني وزمن محمد السادس

اجتماع الحسن الثاني مع بعض الوزراء سنة 1978

عادة ما نشتكي من شهر يناير، الذي يجعل العالم كاملا يحس بالملل، لأنه شهر يمثل عز الشتاء، ويمتد لـ 31 يوما كاملا، كما أن الحركة الاقتصادية تشهد خمولا كبيرا خلاله.. غير أن هذه السنة يبدو فيها هذا الشهر غير ممل بالمرة، حيث بدأ وانتهت احتفالات رأس السنة على وقع اختطاف الرئيس الفنزويلي من قصره الرئاسي، في مشهد تعودنا على مشاهدته في الأفلام الأمريكية فقط. والعاطي ما زال يعطي، إذ تشهد إيران بدورها حراكا اجتماعا قويا قد يسقط نظام الحكم القائم في أي لحظة، وليست بلادنا بعيدة عن الحراك العالمي، بل تعرف نشاطا داخليا، جعل هذا الشتاء البارد يبدو ساخنا، لعل من أبرزها إعلان رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار ورئيس الحكومة عزيز أخنوش، عدم ترشحه لولاية ثالثة على رأس حزب «الحمامة»، إلى جانب الامتناع عن الترشح في الاستحقاقات الانتخابات القادمة، ولم يكن هذا الحدث الاستثناء الوحيد على الساحة السياسية الوطنية خلال هذا الشهر، بل يجري حراك داخل أحزاب اليسار، حيث يناقش رفاق محمد نبيل بنعبد الله مسألة الانضمام إلى أحزاب اليسار ودخول الاستحقاقات الانتخابية القادمة. ويحاول هذا الملف وضع قرار أخنوش في قراءة تاريخية لزعماء الأحزاب المغربية، وكيف كان يتم تعيينهم في هذه المناصب.

أعد الملف: سعد الحمري

تأويلات عديدة حول قرار أخنوش

في الوقت الذي بدأ فيه الحديث عن تراجع الديمقراطية في العالم، وخصوصا القوة الأولى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، التي رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان منذ سنة 1991، عندما أصبحت دركي العالم، خرج عزيز أخنوش ليعطي درسا في الديمقراطية، عندما أعلن أنه لن يترشح لولاية ثالثة لقيادة حزب التجمع الوطني للأحرار، مفضلا فتح الباب أمام وجوه جديدة، في مشهد غير مألوف، لعدة اعتبارات، أهمها أن الأحزاب التي لها تاريخ نضالي طويل من أجل الديمقراطية، رسخت مؤخرا فكرة الزعامة الخالدة، عندما وصلت ولاية بعض رؤساء الأحزاب للولاية الرابعة، في حين أن بعض الزعماء، منذ أن فتحنا أعيننا في هذه الدنيا ونحن لا نعرف أحدا سواهم.

منذ الإعلان المدوي لعزيز أخنوش، والقاضي بعدم ترشحه، ترددت عدة تحليلات حول الأسباب وراء ذلك، فهناك من يقول أن الرجل اختار ترك عالم السياسة لأسباب شخصية عائلية، لأن مساره تبلور في كنف السلطة، إلا أن التطورات السياسية والقانونية الأخيرة (قوانين الانتخابات، الجماعات...) تدفع به إلى مواجهتها، وهو ما لن يرغب فيه، ومن الأسلم له العودة إلى الوراء باعتباره رجل أعمال في خدمة توازنات السلطة، وليس في مواجهتها، وبين من يقول أن القرار لا يتعدى الرغبة في خلق حدث إعلامي وسياسي، الغرض منه توجيه رسائل سياسية لخصومه، وفي الوقت نفسه تعزيز رمزيته كقائد سياسي تنازل عن موقعه في أوج نجاحاته، بينما نعلم أن أخنوش أنهى ولايته الثانية على رأس حزب الأحرار، وكان مفترضا أن يعقد مؤتمره الوطني خلال الربع الأول من السنة الحالية..

احتمال آخر يقول، إن القرار ينطوي ضمنيا على طلب للاستمرارية موجّه للسلطات العليا، خصوصا وأن أخنوش نفسه كان قبل أسابيع فقط يبشر باستمراريته لولاية ثانية على رأس الحكومة المقبلة، بالنظر إلى أن خصومه ليس لهم بديل في مستواه، ويبقى هذا الاحتمال ضعيفا، لأن الإعلان عن قرار عدم الترشح قد يكون استأذن بشأنه قبل الإعلان عنه، وهو سلوك متوقّع ممن هو في موقعه (رئيس الحكومة ورئيس الحزب)، ولهذا السبب، لم يكشف عنه في اجتماع المجلس الوطني إلا بعد حصوله على الموافقة عليه.

رأي آخر يقول، إن نموذج رجل الأعمال في تدبير الشأن العام، كانت كلفته كبيرة على الدولة وعلى علاقة المؤسسات فيما بينها، إذ إن هذا النموذج دخل في توتر واضح مع وزارة الداخلية، ويقول رأي آخر أن رفض عزيز أخنوش الترشح لولاية ثالثة يمكن وضعه في خانة كونه قرارا عقلانيا مبنيا على حساب الكلفة، لا على خطاب أخلاقي أو تنظيمي مجرد، ذلك أن أخنوش بصفته رجل أعمال، يدرك أن الاستمرار في الواجهة السياسية يضاعف منسوب الاستهداف الرمزي والمادي، ويحول موقعه من فاعل اقتصادي-سياسي إلى نقطة تركز للغضب الاجتماعي والانتقاد الإعلامي، بما يحمله ذلك من مخاطر على سمعته ومصالحه الاقتصادية، وهناك رأي يتفق مع هذا الرأي، ويضيف عليه أن أخنوش اختار ترك عالم السياسة، لأنه انتهى منذ أن خرجت حركة «جيل زد» قبل أشهر من الآن للاحتجاج، وهي الحركة التي طالبت في مظاهرات امتدت لأسابيع في عدة مدن، بتحسين خدمات التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، قبل أن تمتد مطالبها إلى محاربة الفساد وإسقاط الحكومة ورئيسها عزيز أخنوش ومقاطعة شركاته، حيث أن هذه الاحتجاجات وما رافقها من جدل حول أداء رئيس الحكومة، والربط بين منصبه السياسي وامتداداته الاقتصادية، قد يكون عاملا إضافيا ساهم في اتخاذ هذا القرار، وأن أخنوش من هذا المنطلق، قد يكون خلص إلى أن استمراره على رأس حزبه والترشح مجددا، قد يؤثر سلبا على حظوظ الحزب وأدائه الانتخابي، خاصة في ظل التنافس الحاد بين أحزاب الائتلاف الحكومي حول تصدر الاستحقاقات المقبلة.

قرار أخنوش بالانسحاب من حزب الأحرار، ينطوي ضمنيا على طلب للاستمرارية موجّه للسلطات العليا، خصوصا وأنه كان قبل أسابيع فقط يبشّر باستمراريته لولاية ثانية على رأس الحكومة المقبلة، بالنظر إلى أن خصومه ليس لهم بديل في مستواه، ويبقى هذا الاحتمال ضعيفا، **لأن الإعلان عن قرار عدم الترشح قد يكون استأذن بشأنه قبل الإعلان عنه، وهو سلوك متوقّع ممن هو في موقعه (رئيس الحكومة ورئيس الحزب)،** ولهذا السبب، لم يكشف عنه في اجتماع المجلس الوطني، إلا بعد حصوله على الموافقة عليه.

> رؤساء الأحزاب خلال مرحلة الحسن الثاني

لا نريد مناقشة هذه التحليلات بقدر ما نهدف إلى تسليط الضوء على دور رئيس الحزب أو الزعيم في الأحزاب السياسية المغربية بصفة عامة، وكيف كان يتم اختياره في مختلف المحطات من تاريخ المغرب، لذلك لا بد من الإشارة إلى أنه كثيرا ما ارتبطت الأحزاب السياسية المغربية بأشخاص زعمائها إلى درجة دفعت أحد الباحثين المغاربة، وهو محمد شقير، إلى القول: «إن الزعيم شكل باستمرار لحمة وسدى التنظيمات الحزبية بمختلف تلويناتها ومشاربها الفكرية والسياسية»، بل إنه من شدة هذا الارتباط بين الأحزاب السياسية و«فكرة الزعيم»، أصبحت هذه الأخيرة «ظاهرة ممأسسة» وراسخة في المنظومة الحزبية المغربية. هذه الخلاصة هي نفسها التي توصل إليها باحث أجنبي، هو روبرت ريزيت، عند دراسته لتطور «الأحزاب السياسية المغربية»، حين أشار إلى أن «تاريخ الأحزاب المغربية هو تاريخ بعض الرجالات أكثر منه تاريخ التنظيمات»، مضيفا بأنها «سميت مجانيا أحزابا، لأنها لا يمكن تصورها مجردة عن الذاتية، أسلوب اختيار الزعماء وسلطتهم لا تتحدد بقواعد اشتغال الحزب»، وهو نفس الوصف الذي ينطبق على عزيز أخنوش، الذي ظهر في زمن احتل فيه حزبه المرتبة الرابعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2016، وقفز بهم إلى المركز الأول في استحقاقات 2021.

> مرحلة الملك محمد السادس

تكشف التجارب الحزبية المغربية عن وجود قاعدة عامة كان معمولا بها في الحياة الحزبية المغربية خلال مرحلة حكم الملك الحسن الثاني، مفادها أن «الأمين العام لا ينتخب»، بل يعين وفقا لآليات وميكانيزمات تختلف من حزب إلى آخر، ويمكن حصرها في:

تكشف التجارب الحزبية المغربية عن وجود قاعدة عامة كان معمولا بها خلال حكم الملك الحسن الثاني، مفادها أن **الأمين العام لا ينتخب، بل يعين وفقا لآليات وميكانيزمات تختلف من حزب لآخر، ويمكن حصرها في: «التعيين الملكي» في بعض هذه الأحزاب، خاصة تلك التي ظلت تنعت بأنها «أحزابا إدارية»، أو «التعيين بالوصية»،** إذ في بعض الأحزاب يتم هذا التعيين من طرف الأمين العام السابق، الذي يقدم بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية، خاصة عندما يكون يشعر بأن أجله قد اقترب..

كثيرا ما ارتبطت الأحزاب السياسية المغربية بأشخاص زعمائها، ومن شدة هذا الارتباط بين الأحزاب السياسية و«فكرة الزعيم»، أصبحت هذه الأخيرة «ظاهرة ممأسسة» وراسخة في المنظومة الحزبية المغربية. هذه الخلاصة هي نفسها التي توصل إليها باحث أجنبي، هو روبرت ريزيت، عند دراسته لتطور «الأحزاب السياسية المغربية»، حين أشار إلى أن **«تاريخ الأحزاب المغربية هو تاريخ بعض الرجالات أكثر منه تاريخ التنظيمات»**، وأن «الأحزاب سميت مجانيا أحزابا، لأنها لا يمكن تصورها مجردة عن الذاتية، **فأسلوب اختيار الزعماء وسلطتهم لا تتحدد بقواعد اشتغال الحزب».**

1) **التعيين الملكي:** في بعض هذه الأحزاب، خاصة تلك التي ظلت تنعت بأنها «أحزابا إدارية»، حصل أن كان تعيين الأمين العام أو رئيس الحزب من طرف الملك، وفي هذا الإطار، تؤكد أكثر من شهادة لبعض أطر وقياديي حزب التجمع الوطني للأحرار، أن هذا الأخير جرى تأسيسه داخل القصر الملكي، وكان الملك الحسن الثاني هو من اختار له اسم الحزب واسم رئيسه، كما أن شهادات من داخل «حزب إداري» آخر ذهبت هي كذلك في نفس الاتجاه.. فقد سبق لقيادي سابق بحزب الاتحاد الدستوري، وهو عبد العزيز المسيوي، أن أشار صراحة إلى ذلك حين قال: ((مات رحمه الله (يقصد المعطي بوعبيد الرئيس المؤسس للاتحاد الدستوري) ليلة فاتح نونبر 1996، دون أن يكون قد أعد خلفا للإشراف على تدبير الحزب وتسييره، كما لم تكن اللوائح الداخلية للحزب تنظم ذلك بوضوح، فبقي أعضاء المكتب السياسي المنتخبون في مؤتمره الثالث سنة 1994 حائرين إزاء اتخاذ ما يلزم لضمان استمرارية المسيرة الحزبية، حيرة ستؤدي إلى محطة استثنائية في تاريخ الاتحاد الدستوري)). هذه الحيرة هي التي سيفكها الملك الراحل الحسن الثاني كما سيوضح ذلك أحد القياديين، حين قال: ((جرت الأعراف أن تقدم الأحزاب السياسية تعازيها في وفاة مؤسسيها إلى عاهل البلاد، وقد استقبل جلالة الملك الحسن الثاني أعضاء المكتب السياسي بالقصر الملكي ببوزنيقة، وخلال هذا اللقاء، ترحم الجميع على الفقيد، وذكر جلالته بمناقبه وخصاله وببعض ما كان يجمعه بالفقيد، وكان الكل ينتظر إشارة ملكية توحي بالخلف الممكن على غرار ما حدث في مناسبات مماثلة مع بعض الهيئات السياسية، إلا أن المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني نحا منحى آخر، حيث عرض على الحاضرين اقتراحا لرئاسة الحزب لمدة شهر أو شهرين بالتناوب إلى غاية المؤتمر المقبل، مؤكدا لهم أن من سيختارونه حينذاك سيحظى بالترحيب الملكي)).

والملاحظ، أن هذا النوع من التعيين، الذي كان ممارسة معروفة على عهد الملك الراحل، اختفى على عهد خلفه الملك محمد السادس.. فقد عوضته ممارسة أخرى لم تكن سائدة من قبل، تتجلى في برقيات التهنئة التي أضحى الديوان الملكي يوجهها إلى رؤساء الأحزاب لحظة الإعلان عن «انتخابهم» في هذه المهمة.

2) **التعيين بالوصية:** في بعض الأحزاب، يتم هذا التعيين من طرف الأمين العام السابق الذي يقدم بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية، خاصة عندما يكون يشعر بأن أجله قد اقترب، إما لكبر سنه أو لظروف صحية ألمت به، عن رغبته في أن يخلفه شخص بعينه في هذه المهمة، وإذا كانت المعلومات قليلة في هذا الشأن، فإنها ليست منعدمة كليا، ومن ذلك ما ذكره عبد العزيز المسيوي في كتابه: «الشوط الثاني: محاولات في نقد العمل الحزبي» حين يقول: ((لم يجد ما تبقى من المكتب السياسي (الاتحاد الدستوري) صعوبة تذكر في إيجاد خلف لأول أمين عام للحزب، والذي دامت ولايته من 10 ماي 1998 إلى 19 يناير 2001، لأنه رحمه الله (يقصد عبد اللطيف السملالي)، على خلاف الراحل المعطي بوعبيد، كان قد عين محمد أبيض نائبا له في حياته في كل المجالات المالية والسياسية، فكان الإجماع على تكليفه بالنيابة إلى غاية المؤتمر الرابع)).

بعد نهاية مرحلة حكم الملك الحسن الثاني، ظهر أن قاعدة «الأمين العام غير المنتخب» سرعان ما بدأت تعرف في السنوات الأخيرة بعض الاستثناءات، وإن كانت هذه الاستثناءات، كما يفترض فيها، لم تحصل في أحزاب جديدة، التي لا زال الأمين العام في بعضها يعين في مكتب سياسي معين، في مجلس وطني معين، في مؤتمر انتدب مؤتمروه عن طريق التعيين، وإنما في أحزاب قديمة، نسبيا، تجسدها وقائع ثلاثة: الأولى، هي عندما كان حزب العدالة والتنمية «الإسلامي» أول حزب في المغرب ينتخب أمينه العام عن طريق الاقتراع السري، حيث تنافس على هذا المنصب، خلال مؤتمره الخامس المنعقد بالرباط سنة 2005، خمسة مرشحين، جرى التصويت عليهم داخل المؤتمر قبل أن تؤول نتيجة التصويت إلى الدكتور سعد الدين العثماني.

الثانية، هي عندما لجأ حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في مؤتمره، الذي انعقد بتاريخ 6 و7 و8 أبريل 2007، إلى اعتماد آلية الاقتراع السري في الاختيار بين مرشحين لمهمة الكاتب الوطني، حيث آل تصويت أعضاء اللجنة المركزية، البالغ عددهم 67، لفائدة المحامي أحمد بنجلون على حساب محامي آخر هو عبد الرحمان بنعمرو.

أما الثالثة، فلم تأت هذه المرة لا من حزب إسلامي ولا من حزب يساري، وإنما من حزب صنف عادة في عداد «الأحزاب الإدارية»، وإن كان هو يقدم نفسه كـ«حزب وسطي»، حيث تنافس على خلافة الرئيس المؤسس للتجمع الوطني للأحرار مرشحان، وأفضى التصويت عليهما داخل المجلس الوطني، الذي يضم 800 عضو، إلى ترجيح أصغرهما سنا، الوزير مصطفى المنصوري، بدلا من رئيس مجلس المستشارين مصطفى عكاشة، مع إشارة لا بد منها هنا، وهي أن «الهيأة الناخبة»، أي المجلس الوطني، التي صوتت على رئيس الأحرار الجديد، وعلى خلاف ما حصل في الحزبين السابقين، لم تكن منتخبة وإنما معينة على صعيد الجهات التي ينقسم إليها تنظيم الحزب.

فهل يكون رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار محسوما سلفا، أم كان قرار أخنوش مفاجئا، ما يعني دخولهم في حالة ارتباك، وبالتالي عدم وجود إجماع حول رئيس الحزب الجديد ؟

حين تعيق بعض النخب مسار تطور المغرب

عـزيز الـرباح

لم يعد التحدي الذي يواجه المغرب اليوم مرتبطا بصحة اختياراته الكبرى، بقدر ما يرتبط بقدرة النخب على مواكبة هذه الاختيارات والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات الدولة والمجتمع؛ فالمسار الصاعد الذي اختارته المملكة واضح المعالم، غير أن اختلالات في الأداء والتدبير أبطأت وتيرته في بعض المجالات، مما يجعل لحظة التصحيح ضرورة وطنية لتعزيز الثقة وتسريع الإصلاح.

لا يشك أحد، إلا من يعاند أو يحقد، في أن مغرب اليوم أفضل بكثير مما كان عليه قبل ثلاثة عقود، وبالضبط منذ الإعلان عما يمكن تسميته بـ«المصالحة السياسية»، عقب تصويت أحزاب الكتلة الوطنية آنذاك سنة 1996، على الدستور، ومجيء حكومة التناوب، ثم تلتها مصالحات متعددة، فكانت المصالحة الحقوقية بإقرار هيئة «الإنصاف والمصالحة»، والمصالحة الاجتماعية بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمصالحة الثقافية بإطلاق مخطط إدماج الأمازيغية، والعدالة المجالية بتأسيس الجهوية وبرامج التنمية المحلية.

وقد رافق ذلك إطلاق استراتيجيات ومخططات وبرامج ومشاريع وشراكات قطاعية لتنمية العمران (التنمية المادية)، شملت أغلب المجالات الدينية والدبلوماسية والبنيوية والاجتماعية والاقتصادية واللوجستية.

وبذلك خطت المملكة لنفسها مسار المغرب الصاعد، وفرضت نفسها فاعلا وشريكا على المستويين الإفريقي والدولي.

لكن، مع الأسف، وقعت إخفاقات وظهرت اختلالات، أشارت إليها أغلب الخطب الملكية في السنتين الأخيرتين، وكان خطاب العرش الأخير أكثر حدة، إذ أكد الملك محمد السادس، بأسلوب يلخص التقييم النهائي للحصيلة، أن المغرب يسير بسرعتين، وأنه ليس هذا هو المغرب الذي نريد.

ومن أكثر ما يهدد المملكة ومسار المغرب الصاعد، مظاهر واختلالات وتراجعات، تتعلق، في أغلبها، ببناء وتكريم الإنسان، وقد أكدتها تقارير رسمية معتمدة، في قطاعات ومجالات، مثل التعليم والصحة والحكامة والتشغيل والشباب والاستثمار الصغير والمتوسط، والسلوك المدني والأسرة... إضافة إلى التنمية المجالية والأمن الغذائي والماء.

لكن الأخطر من ذلك، والسبب فيه، هو وجود فئات غير مخلصة للمغرب الصاعد، سيطرت على بعض النخب - وأقول بعضا حتى أكون منصفا - فتفسد على الوطن مساره الصاعد في السياسة والاقتصاد والتعليم والصحة والإدارة والإعلام والثقافة والمجتمع.. فئات تعلن ظاهريا الولاء للوطن، والالتزام بالثوابت، والإيمان بالحداثة، والعمل من أجل التنمية، لكنها في الواقع سبب في كثير من المظاهر السيئة والاختلالات العميقة والتراجعات المتراكمة.

فهي، بتخطيطها ومكرها وسلوكها وسوء تدبيرها، وراء التفاهة في الفن والإعلام، وتفكيك الأسرة، وتراجع القيم في المجتمع، والافتراس في الاقتصاد، وتنامي البطالة، وموجة الغلاء، والفساد في الإدارة، والانحراف في السياسة، والضعف في التعليم والصحة، وضعف السيادة الغذائية...

ولا أشك أبدا في أن بين هؤلاء - وهم البعض وليس الكل - خيطا ناظما، وتعاونا منظما، ومصالح مشتركة، وروابط دولية حتى.. ولهم مستشارون وخبراء وداعمون في القانون والمال والتخطيط والتدبير والعلاقات العامة والإعلام.

وأقولها جازما، مكررا ما قلته في أكثر من مقال وحوار، إن المملكة تحتاج إلى توافق بين الدولة والنخب المخلصة والصالحة والمجتهدة، النخب الموجودة في المجالات نفسها المذكورة أعلاه، وهذه النخب تمثل الغالبية من الكفاءات داخل الوطن وخارجه، وتحتاج إلى توافق مبني على الثقة والنصح والتعاون، وتنازل النخب عن «النموذج المثالي للدولة» بتفهم الإكراهات والضغوط التي تواجهها الدولة، يقابله تنازل الدولة عن «نموذج النخبة الطيّعة» بتفهم طموحات هذه النخب ومطالبها، حتى وإن كانت مزعجة.

إن المملكة تعيش مرحلة انتقالية حقيقية على كل الأصعدة، وهي تحتاج إلى نخب جديدة «مخلصة وصالحة ومجتهدة» لتنجح بلادنا بسرعة موحدة وأقوى في معارك السيادة والتنمية والعالمية، تحقيقا للمغرب الصاعد بالإنسان والعمران.

فهل ما نراه من حملات وإصلاحات، هو بداية لتصفية النخب الأولى، وبداية لتوافق مع النخب الثانية ؟

ماذا جرى في كراكاس ؟

عبد الرفيع **حمضي**

ما جرى في فنزويلا لا يمكن اختزاله في عملية أمنية مثيرة، ولا في حلقة جديدة من اضطراب سياسي مألوف في أمريكا اللاتينية؛ فنحن أمام واقعة سياسية مكتملة الدلالة، تعكس تحولا أعمق في منطق إدارة القوة دوليا، حيث لم يعد احترام السيادة شرطا، ولا القانون الدولي عائقا، حين تحسم القرارات داخل دوائر النفوذ.

فمهما قيل عن النظام الفنزويلي، ومهما كانت الانتقادات المشروعة الموجهة إلى قيادته، فإن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية يشكل انتهاكا واضحا لسيادة دولة مستقلة، لأن السيادة، في معناها القانوني والسياسي، لا تقاس بطبيعة النظام ولا بخطابه، بل بالدولة ككيان قائم بذاته، فتهور الحكام الفنزويليين، وسوء تدبيرهم للأزمة، وخطابهم المتشنج، لا يحول التدخل الخارجي إلى فعل مشروع، ولا ينزع عنه صفة الانتهاك وطابعه القسري.

واللافت أن هذه الخطوة صدرت عن رئيس بنى جزء من خطابه السياسي على انتقاد تدخلات أسلافه، واعتبر أن تلك السياسات أنهكت أمريكا واستنزفت مواردها، إلا أن ما قام به دونالد ترامب لا يكشف فقط عن تناقض بين الخطاب والممارسة، بل يؤكد حقيقة أعمق، أن القرار الدولي في الولايات المتحدة لا يصنع بإرادة الرئيس وحده، بل هو نتاج توازنات داخل بنية معقدة تضم البنتاغون، ومؤسسات الأمن القومي، وشبكات المصالح الاقتصادية الكبرى المرتبطة بالطاقة والسلاح، وفي هذا السياق، يبدو ترامب أقل خروجا عن المنظومة مما يروج له، وأكثر تعبيرا عن منطق الدولة العميقة حين تتقاطع المصالح.

غير أن هذا البعد المؤسساتي، على أهميته، لا يفسر وحده ما جرى، فطريقة اتخاذ القرار، وحدته، وسرعة تنفيذه، تعكس أيضا نمطا سياسيا بعينه، يتجاوز الحسابات التقليدية، وينتمي لمنطق الشعبويات المعاصرة حيث تختزل السياسة في الإرادة، والشرعية في القوة، والتعقيد في خطاب مبسط وحاسم. هنا تبرز بوضوح فكرة الصدام بين شعبويتين.

في فنزويلا، شعبوية يسارية استنفدت خطابها، قامت على شخصنة السلطة، وتغذت من الريع النفطي، وانتهت إلى اقتصاد منهك ومجتمع مثقل بالأزمات، وهجرة جماعية حرمت البلد من جزء كبير من طاقاته البشرية، وفي المقابل، شعبوية يمينية أمريكية، لا تقل تبسيطا ولا نزوعا إلى القوة، لكنها مسنودة بأقوى آلة عسكرية واقتصادية واستخباراتية في العالم، وفي هذا الصدام غير المتكافئ، لا تنتصر الفكرة، بل ينتصر ميزان القوة.

ومما لا شك فيه، أن التوقيت، في هذا السياق، لم يكن تفصيلا تقنيا ولا مصادفة؛ فالتدخل جاء في لحظة دولية دقيقة؛ روسيا، أحد أبرز حلفاء فنزويلا، منشغلة بملفات أكثر إلحاحا (أوكرانيا)، بينما تفضل الصين التمدد الاقتصادي الهادئ بدل المواجهة المباشرة، إضافة إلى أن العملية نفذت ليلة انتهاء ولاية خمسة أعضاء غير دائمين بمجلس الأمن، وهي لحظة انتقال تضعف، بطبيعتها، إمكانيات الرد الجماعي السريع داخل المؤسسة الدولية.

أما على المستوى الأمريكي الداخلي، فإن إبعاد الكونغريس عن القرار، لا يشكل فقط تجاوزا إجرائيا، بل يحمل في طياته تحديا لفكرة الرقابة الديمقراطية، وللشعب الأمريكي ذاته، باسم السرعة والحسم و«المصلحة العليا»؛ ففي مثل هذه اللحظات، لا تدار السياسة بمنطق النقاش، بل بمنطق الصدمة، حيث تقدم الفعالية على الشرعية، والنتيجة على المسار.

أما من حيث التنفيذ، فنحن أمام عمل استخباراتي عالي الدقة؛ سرعة الضربة، واختطاف الرئيس وزوجته في زمن قياسي، ومستوى المعرفة المسبقة بالتفاصيل.. كلها مؤشرات على اختراق عميق واستعداد طويل، فهذا النمط من العمليات يذكر بما شهدناه في سياقات أخرى (إسماعيل هنية بطهران، وقادة حزب الله في لبنان)، حيث تدار الضربات كعمليات جراحية؛ دقيقة، صامتة، وسريعة، والغاية منها ليست فقط إسقاط الهدف، بل بث رسالة ردع أوسع مفادها أن لا مكان محصنا، ولا سيادة مطلقة.

لكن خلف السياسة والأمن، ينتصب البزنس؛ ففنزويلا ليست بلدا هامشيا. إنها دولة نفطية، ومجال طاقة، وساحة تنافس اقتصادي، وحين تتقاطع الشعبوية مع الموارد الطبيعية والجغرافيا السياسية، يصبح التدخل أكثر قابلية للتسويق السياسي ولو على حساب القواعد.

وفي العمق، لا يمكن فهم ما جرى في كراكاس خارج الإطار التاريخي الذي حكم نظرة الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية منذ القرن التاسع عشر؛ فمع إعلان «مبدأ مونرو»، ترسخت فكرة اعتبار هذا المجال فضاء حيويا خاصا بالولايات المتحدة، يمنع على القوى الخارجية - آنذاك أوروبا الاستعمارية، ولاحقا الاتحاد السوفياتي، واليوم الصين وروسيا - التغلغل فيه أو التأثير على توازناته. رفع هذا المبدأ في بداياته، من طرف جيمس مونرو، الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية، تحت شعار «حماية القارة»، لكنه تحول عمليا إلى أداة لضبط النفوذ والتحكم في المسارات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

وبالتالي، فما يقوم به ترامب اليوم لا يخرج عن هذا المنطق التاريخي، لكنه يعيده بلغة أكثر خشونة؛ استعادة السيطرة، منع الخصوم من التموقع، وإعادة ترتيب المجال اللاتيني باعتباره مجالا استراتيجيا غير قابل للمشاركة.

وفي الختام، إن ما جرى في كراكاس يذكرنا بأن السياسة حين تفقد حكمتها، تتحول إلى تدبير لشعبوية تنهك الداخل باسم السيادة، وأخرى تريد أن تفرض النظام من الخارج باسم المصالح.

إنـها ملهـمتي

نور الدين الرياحي

كم كان موضوع الإلهام، ولا زال إلى يومنا هذا، عصيا على التعريف، لأنه مزيج من الروح والحواس والشعور والعقل والفكر والذكاء والعطاء، تختلط فيه عدة عوامل؛ فهذا الفيلسوف أيفانهوف يرى أن الإلهام ليس صدفة، بل هو استحقاق روحي: «الإلهام ليس رعدا يضرب رأس الخاملين، بل هو هواء لا يتنفسه إلا من صعدوا إلى القمم.

إن أردت أن يزورك الإلهام، فعليك أن تجعل من عقلك مصيدة للضياء، ومن قلبك بحيرة ساكنة تعكس وجه السماء.

هو ليس فكرة تأتي، بل هو حالة وجود تضعك على موجة الكون».

وهذا شارل بودلير شاعر «أزهار الشر»، يعتبره ابن «العمل اليومي: لا تظنوا أنه رفيقة تأتي فقط لتقبل جبين الشاعر النائم، بل هو مكافأة الجهد الطويل، هو تلك اللحظة التي تنفتح فيها البصيرة بعد طول تحديق في الظلام. الإلهام هو الحماس وقد صار منظما».

أما عظيم فرنسا فيكتور هوغو، فقد وصفه بالعاصفة عندما قال: «الإلهام هو تلك الريح العاتية التي تعصف بروح الشاعر، فما القصائد إلا الأوراق التي تتساقط من شجرته بفعل تلك العاصفة. الكاتب لا يبتكر الإلهام، بل يستسلم له كما يستسلم الشراع للرياح».

ولربما هذا الوصف هو الأقرب للقصيدة المشهورة للشاعر المصري أحمد نديم التي غناها الفنان المغربي المرحوم أحمد الغرباوي، والتي كانت سبب مجده طول حياته وبعد مماته، فالإلهام فيها استسلام يخفف الجراح وبلسم يشفي الأسقام ونشيد من أناشيد الصباح:

أنا روح في الربى أشدو بلحن
وهي نفس ذات أحلام وحسن
قد سباها ما سباني في تمني
وهواها من هوى أنغام فني
إنها ملهمتي في كل آن
وأنا ذكرى على مر الزمن
ساهر أهذي بها دون الحسان
أنا روح في غدوي وروحي
وهي نفس خفقت عني جراحي
بلسم يشفي سقمي ونواحي
ونشيد من أناشيد الصباح

من منا لم يتغن مع المرحوم أحمد الغرباوي برائعته الخالدة «إنها ملهمتي»؛ هذه الأغنية التي نظمها مؤلفها أحمد نديم، الذي كان يشغل منصب مدير مدرسة المغرب العربي بالرباط، وهو الوحيد الذي يحتفظ بأسرار نظمها كما قال الفنان عبد الواحد التطواني، الذي كان هو أول من كان سيغنيها بعدما لحنها الغرباوي، لكن ظروف سفر حالت دون ذلك فغناها ملحنها الذي ربطها بأنها كانت الأغنية التي يرددها بحكم تشجيعه لفريق سطاد الرباطي.

وكانت «إنها ملهمتي» ضمن قصيدة مطولة تضم أكثر من ثلاثين بيتا شعريا، وقد اختار كلماتها إدريس العلام وعبد الكريم بوعلاكة، قبل أن يتم الاحتفاظ في النهاية بعشرة أبيات فقط التي غناها أحمد الغرباوي والتي يحكي بنفسه بأنها كانت سبب تعرفه على المغفور له الملك الحسن الثاني، حيث قال الغرباوي، أنه في بداية الستينيات، وقد كانت المناسبة تسجيل قطعته الغنائية الشهيرة «إنها ملهمتي»، مباشرة بعد رائعة «القمر الأحمر» لعبد الهادي بلخياط، وهي من نظم الشاعر الكبير عبد الرفيع الجواهري وألحان الموسيقار عبد السلام عامر.

ويشرح الفنان أحمد الغرباوي، أنه لم تمض على تسجيل هذه الأغنية الخالدة إلا ثمانية أيام حتى أرسل الملك الحسن الثاني في طلبه، وقال له «هاذي هي الألحان وإلا بلاك»، ومنذ ذلك الحين بقي الغرباوي يتردد على القصر الملكي في كل المناسبات ويشرفه بدعواته.

ومنذ ذلك التاريخ صمدت هذه الأغنية الأصيلة لجميع الأزمنة ولا زالت حتى أجيال القرن الواحد والعشرين تتغنى بها، بل أصبحت تراثا مغربيا موسيقيا أصيلا برع فيه الشاعر وأبدع فيه الملحن المتأثر بالموسيقار فريد الأطرش، الذي صرح في إحدى حواراته بأن هذا النبوغ وصل به إلى أن طلب منه الملك الحسن الثاني أداء أغنية «أول همسة» بحضور صاحبها فريد الأطرش، مثلما طلب من عبد الهادي بلخياط أداء «ست الحبايب» في حضور الموسيقار محمد عبد الوهاب.

وها هي لا زالت تلهم إلى يومنا هذا..

يتـبع

وطنية المصلحة في مواجهة مصلحة الوطن

تشابك السياسي والاقتصادي ونهاية الفصل الضروري في الممارسة الحزبية

في الظرفية السياسية الراهنة، لا يواجه المغرب أزمة مؤسسات ولا اهتزازا في الشرعية الدستورية بقدر ما يواجه لحظة اختبار عميقة للممارسة الحزبية برمتها؛ فالسؤال المطروح اليوم لم يعد يتعلق بتوازنات انتخابية أو بإعادة توزيع المواقع داخل المشهد السياسي، بل يمسّ جوهر العلاقة بين الدولة والسياسة، وحدود قدرة الفعل الحزبي على الالتحاق بزمن دولة تتحرك بسرعة التاريخ، وتُعيد هندسة موقعها الاقتصادي والاجتماعي والجيوسياسي وفق منطق استراتيجي واضح.

الشرقاوي **الروداني**
باحث ومتخصص في الدراسات الاستراتيجية

في هذا السياق الدقيق، وعلى ضوء هذا القرار المطلوب سياسيا والذي اتخذه عزيز أخنوش بالانسحاب من قيادة حزب التجمع الوطني للأحرار، لم يعد ممكنا الاكتفاء بقراءة الحدث في بعده الحزبي الضيق؛ فالأمر يتجاوز تغييرا في القيادة أو إعادة ترتيب داخلي، ليطرح احتمالا جديا بأن تكون الساحة السياسية المغربية مقبلة على منعطف نوعي، قد يُقارب - من حيث الدلالة لا من حيث الفوضى - ما يشبه هزّة سياسية ناتجة عن تراكم اختلالات بنيوية لم تعد قابلة للاحتواء بالصيغ التقليدية، ذلك أن المشهد الحزبي، في مجمله، يعيش منذ سنوات تحت ضغط متواصل؛ ضغط التناقض بين دولة تتقدم بمنطق الإصلاح المتدرج والاختيارات الاستراتيجية الكبرى، وسياسة حزبية ظلت حبيسة منطق التدبير اليومي، وتدبير المواقع، وتأجيل الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالتجديد، والنزاهة، والقدرة على إنتاج نخب سياسية ذات مصداقية، ومع تراكم هذه الضغوط، لم تعد البنية السياسية قادرة على امتصاص التوترات بالآليات المعتادة، فبدأت تتشكل صدوع كامنة في عمق الممارسة، ظلت قائمة لكنها غير معلنة، إلى أن جاءت لحظة كاشفة فرضت خروج أحد أبرز رموز المرحلة الحالية من الواجهة الحزبية من الحياة السياسية.

بهذا المعنى، يمكن قراءة ما يجري اليوم باعتباره تحررا لطاقة سياسية تراكمت تحت وطأة قيود بنيوية، حيث لا يتم التغيير عبر إصلاح سلس ومتدرج، بل عبر قطيعة أولى تعقبها انزلاقات متتالية على طول تباينات عميقة قائمة سلفاً داخل الحقل الحزبي: مكامن خلل بين الخطاب والممارسة، بين الدولة والحزب، بين المسؤولية والمصلحة، وبين الشرعية الانتخابية والشرعية الأخلاقية، وهي فجوات هيكلية لم تُنشأ اليوم، بل جرى تجاهلها طوال ثمان سنوات، إلى أن فرض الواقع لحظة تفكّكها التدريجي..

غير أن هذا «الزلزال السياسي»، إن صحّ توصيفه، لا يمسّ الدولة ولا يهدد استقرارها، بل يطال بالأساس نمط الممارسة الحزبية الذي استنفد قدرته على التكيّف؛ فالدولة المغربية، بمنطقها السيادي وعمقها المؤسسي، تمتلك من أدوات الاستمرارية والتصحيح ما يجعلها قادرة على احتواء التحولات، أما السياسة، إن لم تُبادر إلى مراجعة ذاتها، وتجديد نخبها، وإعادة تعريف وظيفتها كخدمة عمومية وتحكيم سيادي، فإنها ستكون الحلقة الأضعف في معادلة التحول. وعليه، لا يتعلق الأمر اليوم بسؤال «من يخلف من؟»، بل بسؤال أعمق وأخطر: هل نحن أمام بداية إعادة تشكّل للمشهد السياسي المغربي «من أعلى مستوى»؟ وهل تملك الأحزاب، مجتمعة، القدرة على فهم تحويل هذه الهزّة إلى فرصة تجديد، أم أنها ستتعامل معها كحادث معزول فتضاعف من حدّة الارتدادات القادمة ؟

إن لحظات التحول الكبرى لا تُقاس بحدة الصدمة الأولى، بل بقدرة الفاعلين على فهم معناها التاريخي، وما يلوح في الأفق اليوم ليس أزمة حكم، بل أزمة ممارسة، وهي أزمة إن لم تُعالج بعقل الدولة وبجرأة سياسية، فإن منطق التاريخ سيتكفل بتجاوز من لم يُحسن قراءة الإشارات.

ما نعيشه اليوم، ليس صراعا بين الدولة والأحزاب السياسية، بل خللا بنيويا في فهم الدولة نفسها؛ فالدولة ليست جهازا إداريا ولا فضاءً لتدبير المصالح، بل كيان سيادي يقوم على الاستمرارية، والتحكيم، وضبط التوازنات، وحماية المصلحة العليا عبر الزمن الطويل، وحين تُختزل السياسة في إدارة ظرفية أو في هندسة مواقع النفوذ، فإنها تفقد وظيفتها الوسيطة، وتتحول من رافعة اجتماعية يُفترض أن تنتج المعنى والاتجاه، إلى عبء صامت يراكم الشك والانسحاب.

في هذا السياق، لا يمكن قراءة هذه التجربة الحكومية فقط من زاوية الحصيلة التقنية أو المؤشرات الاقتصادية، بل يتعيّن تفكيكها باعتبارها تجربة كاشفة عن نموذج تسيير تشكّل خلال المرحلة الأخيرة، نموذج يتعارض في عمقه مع التحول النوعي الذي دعت إليه الرؤية الملكية في أكثر من خطاب للملك محمد السادس.. فقد أفرزت هذه التجربة منظومة يتشابك فيها السياسي والاقتصادي إلى حدّ التماهي، منظومة تشرب من منطق وطنية المصلحة لا من مصلحة الوطن، في وقت كانت فيه الخطب الملكية تؤكد، بوضوح لا لبس فيه، أن المرحلة تقتضي القطع مع تضارب المصالح، ومع الخلط بين السلطة والمسؤولية، ومع كل ممارسة تُفرغ العمل السياسي من بعده الأخلاقي والسيادي.

في هذا الإطار، فإن وطنية المصلحة لا تحيل إلى توصيف أخلاقي عابر، بل إلى نسق سياسي-سلوكي يتم فيه توظيف الخطاب الوطني لتبرير تقاطع المصالح الخاصة مع القرار العمومي.. إنها وطنية انتقائية تُقاس بمدى القدرة على تقديم المصلحة الفئوية في لباس الاستقرار أو النجاعة، وتُستعمل كأداة تبرير بدل أن تكون التزاما سياديا، وبهذا المعنى، تتحول الوطنية من مبدأ جامع يخضع للمساءلة، إلى رأسمال رمزي قابل للتوظيف، وتتحول الدولة من حكم بين المصالح إلى وسيط في إعادة توزيعها.

ضمن هذا النسق، لم يعد الفصل بين القرار العمومي والمصلحة الخاصة واضحا، بل جرى تمييعه باسم الواقعية والتدبير، وأُعيد تعريف الوطنية باعتبارها وطنية التبرير لا وطنية المسؤولية، لم تعد الشرعية السياسية

المشهد الحزبي، في مجمله، يعيش منذ سنوات تحت ضغط متواصل؛ ضغط التناقض بين دولة تتقدم بمنطق الإصلاح المتدرج والاختيارات الاستراتيجية الكبرى، وسياسة حزبية ظلت حبيسة منطق التدبير اليومي، وتدبير المواقع، وتأجيل الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالتجديد، والنزاهة، والقدرة على إنتاج نخب سياسية ذات مصداقية، ومع تراكم هذه الضغوط، **لم تعد البنية السياسية قادرة على امتصاص التوترات بالآليات المعتادة، فبدأت تتشكل صدوع كامنة في عمق الممارسة..**

للنقاش

النموذج الذي طبع التجربة الحكومية الحالية، سار في اتجاه معاكس؛ **فبدلا من ترسيخ الفصل الصارم بين السلطة والمصلحة، ترسخت ممارسات يمكن توصيفها بوطنية الامتياز، حيث تُقدَّم شبكات النفوذ باعتبارها أدوات تدبير لا مواضع مساءلة،** ويُنظر إلى النقد والمحاسبة كتهديد للاستقرار لا كشرط من شروطه، **وبدل أن تكون السياسة أداة تحكيم بين المصالح المتعارضة باسم الدولة، تحولت في كثير من مظاهرها إلى آلية تكيّف مع منطق السوق،** بما أضعف ثقة المجتمع في الفعل الحزبي وأفرغ الوطنية من مضمونها السيادي.

تُستمد من تحمل الكلفة الاجتماعية للقرار أو من الانحياز الصريح للمصلحة العامة، بل من القدرة على التكيّف مع موازين القوى الاقتصادية وتقديم ذلك بوصفه خدمة للوطن.. وهكذا، أُفرغ الفعل السياسي من وظيفته التحكيمية، وتراجعت السياسة من مجال للاختيار السيادي إلى آلية لتدبير التوازنات وتقليل المخاطر.

لقد شدد الملك محمد السادس، في أكثر من مناسبة، على أن المغرب لم يعد في حاجة إلى سياسة تبريرية أو تدبيرية، بل إلى ممارسة سياسية تقوم على الجدية، والنجاعة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجديد النخب القادرة على خدمة الصالح العام لا إعادة إنتاج الامتيازات، وهذه الدعوة إلى سرعة نوعية في الممارسة السياسية لم تكن شعارا خطابيا، بل إعلانا عن انتقال الدولة إلى منطق جديد، تصبح فيه الكفاءة مشروطة بالنزاهة، والنجاعة مشروطة بالمسؤولية، والولاء الحقيقي للوطن مقترنا بخدمة المصلحة العامة لا بتضارب المصالح.

غير أن النموذج الذي طبع هذه التجربة الحكومية، سار في اتجاه معاكس؛ فبدلا من ترسيخ الفصل الصارم بين السلطة والمصلحة، ترسّخت ممارسات يمكن توصيفها بوطنية الامتياز، حيث تُقدَّم شبكات النفوذ باعتبارها أدوات تدبير لا مواضع مساءلة، ويُنظر إلى النقد والمحاسبة كتهديد للاستقرار لا كشرط من شروطه، وبدل أن تكون السياسة أداة تحكيم بين المصالح المتعارضة باسم الدولة، تحولت في كثير من مظاهرها إلى آلية تكيّف مع منطق السوق، بما أضعف ثقة المجتمع في الفعل الحزبي وأفرغ الوطنية من مضمونها السيادي، وهنا يتجلى التناقض الجوهري مع الرؤية الملكية، التي لا ترى الاستقرار في الصمت ولا في تجميد السياسة، بل في تجديدها، ولا ترى النجاعة في سرعة القرار فقط، بل في عدالته ومصداقيته، فكل نموذج حكم يذيب السياسة في الاقتصاد، ويقايض المصلحة العامة بوطنية مصلحية ظرفية، هو نموذج محكوم بالتجاوز حتى وإن بدا مستقرا في ظاهره.

إن الرؤية الملكية لا تطلب من الحكومة أن تكون تقنية، بل أن تكون سياسية بالمعنى النبيل للكلمة، أي قادرة على الاختيار، والتحكيم، وتحمل الكلفة الاجتماعية للقرار، والانحياز الصريح للمصلحة العامة، ومن هذا المنظور، لا تُطرح هذه التجربة كمسألة أشخاص، بل كنموذج ممارسة، يطرح سؤالا جوهريا حول مدى قدرة السياسة، في صيغتها الحالية، على الالتحاق بزمن الدولة كما يراها الملك.

الإشكال، في جوهره، لا يكمن في الخلفية المهنية لرئيس الحكومة ولا في كونه رجل أعمال، بل في انتقال عقلية السوق إلى عقلية الحزب، وفي التعامل مع السياسة باعتبارها امتدادا لإدارة المشاريع لا مجالا لتحمل المسؤولية السياسية؛ فالحزب ليست شركة، والقرار العمومي ليس صفقة، والحكومة ليست مجلس إدارة، وحين يختلط هذا كله، تفقد السياسة معناها، ويتحول الحكم من ممارسة للتحكيم باسم الصالح العام إلى عملية تدبير توازنات تحكمها حسابات النفوذ والبحث عن المصالح، وقد انعكس هذا التصور بوضوح في تركيبة حكومية استُدعيت إليها عدد من الأسماء التي لا تمتلك مسارا سياسيا ولا تجربة في تدبير الصراع العمومي، لكنها وُضعت في مواقع قرار من الصف الأول، ولم يكن الإشكال في الكفاءة التقنية، بل في غياب الشرعية السياسية والقدرة على تمثيل الإرادة العامة، فالوزير، في منطق الدولة، ليس خبيرا فقط، بل فاعلا سياسيا يتحمل مسؤولية تاريخية أمام المجتمع.

وتعمّق هذا الخلل حين انشغلت بعض مكونات «الحرس الأول» داخل الحزب القائد للحكومة بحسابات جانبية ومسارات شخصية لا صلة لها بإدارة الشأن العام، في وقت كانت فيه البلاد في أمسّ الحاجة إلى تركيز كامل على الملفات الاجتماعية، والقدرة الشرائية، وترميم الثقة العامة، وهو ما عزز الإحساس بأن السياسة لم تعد فضاءً للخدمة العمومية، بل مجالا لتدوير المواقع وحماية المصالح، وبلغ التوتر ذروته في لحظات اصطدام غير محسوبة مع منطق الدولة ذاته، كما ظهر في بعض التصريحات الصادرة عن مسؤول حكومي سابق، والتي مسّت بمكانة مؤسسات سيادية مركزية، فلم يكن الأمر مجرد انزلاق لغوي، بل كشف عن سوء تقدير لطبيعة الدولة المغربية، التي لا تُدار بمنطق الاستفزازات ولا تخاطب بلغة الصراع الحزبي؛ فالدولة في بنيتها (العميقة)، تشتغل بالاتزان والتراكم والضبط الصامت، وكل محاولة لزجّها في سجالات ظرفية تغذّيها حسابات ضيقة أو خطابات غير مسؤولة، لا تُفضي إلا إلى استنزاف شرعية الفاعلين وتعرية قصورهم، بينما تبقى الدولة بمنأى عن هذا العبث.

في المقابل، تتابع الأجيال الجديدة، وفي مقدمتها «جيل زد»، هذا المشهد بقدر متزايد من البرود والمسافة؛ فهي لا تُبدي رفضا للدولة ولا تشكك في شرعيتها، بقدر ما تعبّر عن شعور متنامي بأن الممارسة السياسية في صيغتها الراهنة، لم تعد تمس انشغالاتها ولا تعبّر عن انتظاراتها. هذا الجيل، الذي تشكّل وعيه ومعارفه داخل عالم معولم ومتسارع الإيقاع، يتعامل مع السياسة بعقل نقدي صارم، ولا يمنح ثقته إلا بقدر ما يلمس انسجاما حقيقيا بين الخطاب والممارسة، وقدرة ملموسة على التأثير في شروط عيشه وآفاق مستقبله، وحين يواجه مشهدا يطغى عليه تضارب المصالح، والزبونية، وضحالة الخطاب، وغياب القدوة، يصل إلى خلاصة قاسية، مفادها أن المشاركة الانتخابية، أو حتى الانخراط الحزبي، لم تعد تُحدث فرقا يُذكر، وهذا أخطر ما يمكن أن تواجهه أي منظومة سياسية، لأن الانسحاب الصامت يفتك بشرعية السياسة ببطء، ويتجاوز في خطورته المعارضة الصاخبة، ولأن الفراغ السياسي لا يبقى فراغا طويلا، بل يُملأ دائما بأشكال بديلة لا تخضع لمنطق التأطير ولا لمنطق المسؤولية.

أما بقية الأحزاب، فقد انزلقت، في غالبيتها، إلى ما يمكن تسميته سياسة الجمود المنظّم، حيث تحوّل رفض التغيير إلى سلوك بنيوي، وأصبح تفادي مراجعة البُنى الداخلية وأنماط القيادة خيارا استراتيجيا غير مُعلن، ولم تعد هذه التنظيمات فضاءات لإنتاج الأفكار الوطنية ولا منصّات لتوليد الرؤى الكبرى، بل أضحت كيانات منغلقة تُدار بمنطق استدامة القيادة لا بمنطق الابتكار السياسي، وتشتغل وفق ما يشبه اقتصاد إعادة التدوير النخبوي بدل الاستثمار في تكوين نخبة سياسية جديدة قادرة على فهم تحولات الدولة وتعقّد المجتمع ومتطلبات الزمن الاستراتيجي. بهذا التحول، تخلت الأحزاب تدريجيا عن دورها التاريخي بوصفها مختبرات للشرعية السياسية ومشاتل لإعداد القيادات العمومية، واكتفت بلعب دور وسيط إداري لإدارة توازنات داخلية ضيقة، ولم يعد المشروع السياسي الوطني أفقا ناظما لعملها، ولا إعداد القيادات وظيفة مركزية في اشتغالها، بل جرى اختزال السياسة في تدبير المواقع وتأجيل الأسئلة الكبرى المتعلقة بالسلطة والمسؤولية والاختيار المجتمعي، والأخطر في هذا المسار، أن كثيرا من هذه القيادات لم تُدرك بعد أن الدعوات المتكررة للخطب الملكية إلى تجديد النخب، لا تندرج في باب الوعظ الأخلاقي ولا في خانة الإصلاح الشكلي، بل تمثل ضرورة بنيوية لضمان التوازن السياسي والاجتماعي واستدامته. فحين ترفض الأحزاب التحول، وتغلق منافذ الصعود السياسي، وتفصل نفسها عن المجتمع، فإنها لا تحافظ على الاستقرار، بل تراكم شروط التآكل وتعمّق الفجوة بين السياسة والمجتمع.

في العمق، تبدو رؤية الدولة واضحة وثابتة: لا استقرار دون إصلاح، ولا إصلاح دون نخب جديدة، ولا نخب جديدة دون قطيعة صريحة مع منطق الريع السياسي وتوارث المواقع؛ فالمستقبل لا يُبنى بالوجوه نفسها ولا بالأدوات نفسها، بل بجيل يمتلك الكفاءة، والنزاهة، والقدرة على فهم الدولة كمسؤولية تاريخية لا كغنيمة مؤقتة، في هذا الإطار، فالمغرب لا يقف اليوم على حافة أزمة، لكنه يقف أمام امتحان سياسي حاسم، فإما أن تستعيد السياسة معناها كخدمة عمومية وكأداة لبناء الدولة، أو تستمر حتى أصبحت عبئا على الدولة بدل أن تكون ذراعها المجتمعية، وفي لحظات التحول الكبرى، لا تُحاسَب السياسة على نواياها، بل على قدرتها على إنتاج رجال ونساء دولة.

انطلاقا من هذا التشخيص، يتبيّن أن الرهان المركزي للمرحلة لا يكمن في تدبير التوازنات الظرفية، بل في إعادة تصويب الممارسة الحزبية من منطق وطنية المصلحة إلى أفق مصلحة الوطن، وهو ما يستدعي تعاملا استراتيجيا هادئا وحازما مع واقع العمل السياسي، قوامه انخراط قيادات الأحزاب في إصلاح ذاتي صريح ومسؤول قبل أن «يُفرض من فوق»، وكذلك إلى تجديد نوعي للنخب الحزبية، وإرساء فصل واضح وصارم بين الفعل السياسي والمصالح الخاصة، وتعزيز ثقافة التحكيم المؤسساتي داخل الممارسة الحزبية بما يكفل أولوية المصلحة العامة على أي حسابات ظرفية أو فئوية، كما تفرض هذه اللحظة أيضا على الأحزاب السياسية، إعادة الاعتبار للفعل السياسي بوصفه التزاما وطنيا ذا بعد سيادي، لا مجالا لتدبير النفوذ ولا غطاءً لتبرير الامتيازات، فلا يمكن استعادة الثقة المجتمعية إلا عبر آليات واضحة للمساءلة والتقييم وربط المسؤولية بالنتائج، بما ينقل السياسة من منطق التبرير إلى منطق المحاسبة، ومن وطنية انتقائية إلى وطنية قائمة على خدمة الصالح العام.

إن الدولة، بمنطقها الدستوري وعمقها التاريخي، تظل قادرة على تصحيح المسار وضمان الاستمرارية، غير أن القيمة الحقيقية لهذا التصحيح تظل رهينة بقدرة الفاعل الحزبي على الالتحاق بزمن الدولة، واستيعاب متطلبات التحول، والانتقال من منطق وطنية المصلحة إلى أفق وطنية المسؤولية؛ فالتجديد السياسي لم يعد خيارا تنظيميا ولا شعارا خطابيا، بل ضرورة استراتيجية لضمان توازن النظام السياسي، واستدامة الثقة، وحسن تدبير التحولات الكبرى التي يشهدها المغرب.

وفي ختام هذا المسار، يتقدم السؤال الجوهري بوصفه سؤال المستقبل لا الماضي: هل يملك قادة الأحزاب السياسية الشجاعة الكافية لتغليب مصلحة الوطن على وطنية المصلحة، والانخراط في مراجعة ذاتية صادقة تضع المسؤولية قبل الموقع؟ ففي لحظات التحول الكبرى، لا يخلد التاريخ من تمسّك بالمواقع، بل من امتلك شجاعة الاختيار في الوقت المناسب، حين يصبح الانسحاب الواعي شكلا من أشكال المسؤولية، ومعيارا فاصلا بين وطنية تُمارَس بالفعل، ووطنية وظيفية تستعمل غطاءً للاستمرار.

الرباط يا حسرة

حديث العاصمة

لقاء محتمل لعُمَد العواصم الإفريقية المشاركة في «الكان» ؟

بقلم: بوشعيب الإدريسي

بعد يومين تنطلق في العاصمة الرباط مراسيم اختتام الدورة 35 من تظاهرة «كان» 2025، بعد شهر من المتعة الكروية، وستكون هذه المراسيم بمثابة رسائل مباشرة إلى العالم عن التنظيم، والتأمين، والتدبير والتجهيز، وعن الذين رافقوا وأطروا هذه التظاهرة القارية الكبرى..

ومن أخلاقيات المملكة المغربية، المنظمة والمستضيفة لهذه الدورة، أن المضيف لا يقيم لا إيجابيا ولا سلبيا مستوى ضيافته، لذلك، فالأمر متروك للضيوف، هم من لهم حق التعبير عن ظروف إقامتهم واستقبالهم واحتكاكهم بالمواطنين، وحرية تنقلاتهم، وخدمات المرافق العمومية والخصوصية وغير ذلك.. شيء واحد ينبغي اعتباره من ضيوفنا، سواء في العاصمة أو في المدن الأخرى، هو تمثيل إفريقيا على أحسن وجه، بكرمها وصدق نبل إنسانها، وهي شجرة مثمرة والمملكة ثمرة من عطائها، وننتظر ملاحظات الأفارقة على هذه التظاهرة حتى نستنير بها في تحضيرات مونديال 2030.

وتنظيم «الكان» هو اختبار إيجابي للمملكة المغربية الشريكة في تنظيم مونديال 2030 إلى جانب دولتين جارتين أوروبيتين، كما أنه تحدي كبير على جميع الأصعدة، فهذا التنظيم وإن كان ظاهره رياضيا فإن باطنه اقتصادي بامتياز، مما يؤشر على سلامة وتموقع الاقتصاد المغربي بين الاقتصادات العالمية، والحالة هذه، كان على الدبلوماسية المغربية الموازية، من منطلق قسم العلاقات الدولية لجماعة العاصمة، أن تبادر إلى دعوة عُمَد العواصم الإفريقية التي شاركت منتخباتها في هذا «الكان»، من أجل فتح حوارات حول ارتساماتهم عن الدورة 35 لكأس إفريقيا للأمم من حيث التعامل والمعاملة بين هذه المنتخبات وعموم المواطنين خارج الملاعب، أما داخلها فمن اختصاص «الكاف».. هذه الحوارات المقترحة تكون المملكة سباقة في إثارتها وفي تنزيلها مستقبلا بعد كل تظاهرة قارية تعقبها «ندوة عمد العواصم» كممثلين لمواطنيهم ومدبرين لشؤون مدنهم السياسية، ومشاركين في تنظيمهم وتأطيرهم والتعبير باسمهم عن ارتساماتهم حولها، هكذا تكون الرباط سباقة إلى الإنصات لنبض ضيوفها حتى تكون في الموعد خلال مونديال 2030، فهل يكون هذا اللقاء المحتمل هنا في الرباط ؟

لماذا استعصت العاصمة على الاستقلاليين ؟

أقدم حزب أخفق في «فتح» الرباط لأنصاره

ستون سنة بعد إحداث أنظمة البلدية ثم الجماعة بفروع مقاطعاتها، أخفق الاستقلاليون في إثبات الجذور الاستقلالية الموروثة من الأجداد، وكانت العاصمة قبل وإبان الحرية تتنفس الأوكسجين الاستقلالي.

ففي سنة 1992، وعلى إثر «حادثة» بين ما كان يطلق عليها في ذلك الوقت، أحزاب الإدارة، فيما بينها، آلت رئاسة مجلس العمالة إلى الاستقلاليين ولمدة وجيزة، شهور معدودة، ثم تولوا بعد 30 سنة نفس المجلس سنة 2021، والعارفون باختصاصاته في العاصمة يعلمون أنه في حكم «المنصب الشرفي»، بدون صلاحيات ولا موارد مالية، وكان ماضي الحزب الذي غرسه الآباء بنضالهم وكفاحهم هو بمثابة «فيتو» يلجأ إليه ورثة هؤلاء الآباء لتقوية حظوظ مفاوضاتهم للتموقع في مناصب قيادية في المجالس أو رئاسية كما هو الحال الراهن في المدينة، برئاسة مجلس العمالة ومقاطعة هي الأكبر والأهم، تؤول إليهم للمرة الثانية على مرحلتين، لكن رئاسة الجماعة ظلت مستعصية عليهم مستأنسين، أو بعبارة أخرى، مستفيدين من رصيد إرث الأجداد، حتى أنصارهم التقليديون من قدمائهم، يتساءلون عن «التراخي المنهج» في الحفاظ على شموخ وأمجاد ووطنية هيأة شيدت أركانها بكفاح منخرطيها، واستعمال «الفيتو» للحصول على مواقع أو مناصب ثانوية، وكان من الواجب عليهم احترام الإرث الثمين بتنميته واستثماره بإضافة لمساتهم وسياستهم وخبرة من سبقوهم، لتكوين رصيدهم ورصيد من سيخلفونهم في زمن قريب، زمن مونديال 2030، وليس بتوظيف «الفيتو» وهم يدركون بأن عهده استوفى أجله.

وإذا كانت المنظمات الدولية على مختلف مهماتها، قد رقت الرباط إلى عاصمة عالمية، فإن كل مجالسها ونوابها انسلخوا عن تمثيليتهم وتسييرهم وتدبيرهم لشؤونها، وقد أثبتت هذا الانسلاخ كل التظاهرات القارية والعالمية، وحتى الوطنية والمحلية المنظمة أخيرا في الرباط، في حين أن الفاعلين الحزبيين ظلوا خارج أي تصنيف تقفز إليه العاصمة بفضل المشاريع الملكية.

وحزب الاستقلال بماضيه ورجالاته الأفذاذ، ومسيرته الحالية في المقاطعة الكبيرة، يمكن له وبهدوء فتح صفحة جديدة بدون تصادم أجياله كما سجل عليه التاريخ فيما مضى.

ولا بد من الإشارة إلى رزانة زعيمه وابتعاده عن التصريحات بمناسبة أو بدونها، فهل يتمكن من دخول العاصمة في الانتخابات المقبلة ويتبوأ حزبه رئاسة مجلس الجماعة وقبلها حجز مقاعد في الغرفة الأولى ؟

ماذا بعد نهضة «الكان» ؟

بعد حوالي شهر من اهتمام العالم ببلدنا وعاصمته بفضل دبلوماسية الرياضة وثورة بنياتها التحتية، وقمة التأطير من أطر متخصصة لتنزيل كل برامجها، وقد أدت مهامها، ننتظر حكم العالم على تنظيمها، لنعود إلى انتظاراتنا من مجالس العاصمة التي ستطوي بعد أيام سنتها الخامسة من التدبير والتسيير والتمثيل في الداخل كما في الخارج؛ خمس سنوات بخمس ميزانيات وصلاحيات واختصاصات لا تقيد الاجتهادات ولا تمنع المبادرات، والدليل هو الامتيازات وتوسيع التوظيفات واختلاق المناصب على مقاس حجم التعويضات، خمس سنوات كافية وزيادة لتقديم ما أنجز بالملموس، وما أضيف من جديد على إرث المجالس السابقة، والحساب ربما جاهز لتبرير أولا ثقة الناخبين في المنتخبين، وثانيا لإبراء الذمة على مداخيل ومصاريف الميزانيات؛ فمع البيانات المتعاقبة لا نخفيكم إحالة عشرات الملفات على أنظار العدالة من جماعات مدن وقرى للبحث وللإنصات لمسؤولي مجالسها على التجاوزات، أو «الغدر»، وهذه المفردة جديدة في قاموس التجاوزات، قد تتعلق حتى بانعدام الكفاءة اللازمة والمهارة الواجبة لقيادة الحواضر إلى النهضة، وهذه النقطة هي المرجوة من المنتخبين.

ونحن في العاصمة لمسنا «باكورة» هذه النهضة في تظاهرة «الكان»، ولم تكلفنا أي رسم أو ضريبة، فابتداء من يوم الإثنين المقبل، نترقب من المجالس وهي المعفية من الخوض في ترتيبات واستعدادات «الكان»، التحضير لبرامج موازية تملأ فراغ الدينامية والحيوية وبهجة الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي غمرت نفوس الرباطيين أينما حلوا وارتحلوا، كما انتعشت التجارة والصناعة والسياحة والخدمات والتجمعات العائلية والتربية على المواطنة بحمل الراية المغربية وترديد النشيد الوطني، وتشجيع منتخبنا والتعايش بسلاسة مع الضيوف، الذين انبهروا بالتقدم الذي وصل إليه المغرب.

فماذا يمنع مجالس العاصمة من الاسترسال في هذه النهضة بابتكار مبادرات مثل «ألعاب المقاطعات»، من خلال تنظيم مهرجانات ثقافية ورياضية كتلك التي تنظم في أوروبا منذ أزيد من 60 سنة، وطوروها ووسعوا أنشطتها لتشارك فيها مدن ثم أقاليم، بينما نحن بكل مقاطعاتنا ودوائرنا ومدننا وأقاليمنا وجهاتنا، فالتنافس الذي يجمعنا منصبّ على الميزانيات والامتيازات والتناوب على الأسفار، ولا حتى «همس» على نية بث الفرحة في قلوب الساكنة ؟

فبقدر ما نخجل من عقم أفكار بعض المنتخبين، نفتخر بإنجازات رياضيينا وبتضحيات جنود الخفاء الساهرين على إنجاح هذه التظاهرة الرياضية الكبيرة.

حديث الصورة

هذه الصورة كانت حدثا وربما صورة السنة في بلجيكا، وهي تجمع بين جيل هيفارت، سفير المملكة البلجيكية في الرباط، وبّا علي، بمحله الكائن في المدينة العتيقة، محافظا على إرث غذائي مغربي أصيل في صناعة «السفنج» منذ 50 سنة، حتى بلغ صيته إلى أوروبا، فتحية إجلال إلى هذا الرجل المحافظ على التراث وشكرا جزيلا للدبلوماسي البلجيكي.

شهادات من الرواد

((**إن** انتشار الفقر في الدول المغتنية يقيم الدليل على أن طريق التنمية الصناعية لا يضمن لوحده التنمية الاجتماعية، بل يوشك أن يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، ومن ثم يتعين إعادة النظر في العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية والمالية والثقافية على أساس القيم ذات الأولوية بالنسبة للدول المعنية، وترهن هذه المسألة مستقبل الدول كلها ومن بينها الدول الإفريقية، إذ أن هذه المجتمعات تستند إلى عادات وقيم، فهل يجب التخلي عنها، أم يجب تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القيم والعادات المحلية ؟

هذا السؤال يكتسي أهمية كبرى، لأن مؤسسات الغد ونوعية المجتمع الذي يجب أن نعيش فيه، تتوقف على القرارات التي ستتخذها الأجيال القادمة)) انتهى.

مداخلة للأكاديمي بيرناردان كانتا في موضوع: «القيم والحقائق الاقتصادية» في ندوة بأكاديمية المملكة سنة 1998، وقد ترجمت من الفرنسية إلى العربية.
المرجع: كتاب: «الأكاديمية» (عدد 14 /الصفحة 141).

أسرار العاصمة

عاصمة الثقافة الإفريقية ستتباهى في بحر هذه السنة بلقب «الرباط أم الفنون العالمية»، بافتتاح زهاء 10 متاحف جديدة سيكون على وزارة الثقافة التنقيب والبحث لاسترجاع كنوزها الأثرية المعروضة في متاحف عبر العالم وبدون حرج، والمعول على رئيس المؤسسة الوطنية للمتاحف مهدي القطبي، استرداد هذه الكنوز الثمينة بعد تحديد مواقعها.

نأمل أن تتكرم القيادة الثلاثية لقاطرة التعاضديات والتضامن الاجتماعي، ومنخرطوهم من أجل التعاضد والتضامن المحدثين منذ العشرينات والخمسينات من القرن الماضي، لم «ينعموا» بعد ولا استفادوا من الخدمات التعاضدية والتضامنية الممارسة في المؤسسات المماثلة في البلدان المجاورة، شرقا وشمالا، بالرغم من حداثة تأسيسها بعد تعاضدياتنا بعقود، فأين يكمن الخلل، في القاطرة أم في القيادة ؟

بالرغم من أحاديث الأوساط الرياضية عن قرب منح لقب عاصمة الرياضة الإفريقية لمدينة الرباط، فإن تحديد المدينة المغربية المؤهلة لاحتضان «كان الفوتسال»، المبرمج تنظيمها في أبريل المقبل في المغرب، لم يتم بعد، ونذكر بأنه توجد في العاصمة قاعة مغطاة فخمة لهذا النوع من الرياضة هي قاعة ابن ياسين المجاورة لملعب البريد (ملعب المدينة).. فما رأي مجالسنا المنتخبة ؟

كان الله في عون مليوني متقاعد. ما إن «لفظهم» مشغلوهم إلى «تابوت» الموت وهم قاعدون ما دام أن هذا «التابوت» يحكم الإقفال عليهم إلى يوم القيامة، وقد نبهناهم مرارا، من هذا المنبر، لفرض مفتاح يكون معهم حتى يتحرروا من غياهب ذلك التابوت، بإحداث حزب سياسي للتضامن مع «الموت - قاعدين» وهم اليوم أزيد من مليونين، وفعلا نشرت الجريدة الرسمية في عددها الأخير رقم 7470 تصريحا بتأسيس حزب «التضامن الشعبي»، فهل من أجل بعث «الموت - قاعدين» ؟

الأسبوع الرياضي

المغرب يكسر الأرقام القياسية في التسويق لكأس إفريقيا

نجح المغرب في تحويل نسخة كأس أمم إفريقيا 2025 إلى منصة عالمية تتجاوز حدود القارة السمراء، محققا طفرة تسويقية وتاريخية تجسدت في كسر حاجز المليون متفرج لأول مرة في تاريخ البطولة. هذا الإقبال الجماهيري المنقطع النظير، الذي بلغ ذروته بعد مباراتي نصف النهائي بتجاوز عتبة 277 ألف مشجع، لم يكن مجرد أرقام عابرة، بل عكس قدرة المملكة على تقديم «منتج كروي» بصبغة عالمية، مما رفع من أسهم البطولة لدى الرعاة الدوليين والشبكات الناقلة، وجعل من الملاعب المغربية مسارح تنبض بالحياة والاحترافية.

وعلى البساط الأخضر، ارتقت «النسخة المغربية» بالمعايير الفنية للبطولة، حيث شهدت غزارة تهديفية غير مسبوقة بمعدل 2.5 هدف لكل مباراة، ليصل إجمالي الأهداف إلى 120 هدفا قبل النهائي، هذا الزخم الهجومي، مدفوعا بجودة الملاعب والمرافق، منح البطولة إثارة دراماتيكية رفعت من جاذبيتها البصرية وتنافسيتها، مما جعل المشاهد العالمي يترقب كل صافرة بفضول وشغف، وهو ما يمثل جوهر النجاح في استراتيجيات التسويق الرياضي الحديث التي تعتمد على «متعة المنتج» لضمان استمرارية النمو.

ولم تقتصر القيمة المضافة على الأداء الجماعي، بل برزت البطولة كمسرح لصراع «الأيقونات»، حيث خطف الدولي المغربي إبراهيم دياز الأنظار بتحطيمه للأرقام القياسية وتسجيله في 5 مباريات متتالية؛ هذا التفوق الذي جمعه في هذه الدورة مع صفوة لاعبي الدوريات الأوروبية الكبرى فوق التراب المغربي، منح «الكان» هيبة تسويقية تضاهي كبريات المحافل القارية، وعزز من هويتها كبطولة للنجوم الكبار، مما ضاعف من القيمة السوقية للحقوق التجارية المرتبطة بأسماء هؤلاء اللاعبين.

ويبرهن المغرب من خلال هذه النسخة التاريخية أن استضافة البطولات الكبرى لم تعد تقتصر على تنظيم المباريات، بل هي استثمار في «الصورة الذهنية» والبنية التحتية المتطورة، ويكون بذلك قد وضع معايير قياسية جديدة لاستضافة «الكان»، مؤكدا أن المزج بين الحضور الجماهيري القياسي والجودة الفنية للنجوم، هو المفتاح السحري لرفع القيمة السوقية للكرة الإفريقية ووضعها في مصاف البطولات العالمية.

هل حان الوقت لوضع حد بين التفاهة وصناعة المحتوى في التظاهرات الكبرى ؟

وضعت كأس أمم إفريقيا 2025 بالمغرب «جيش المؤثرين» أمام مرآة الحقيقة، كاشفة عن هوة سحيقة بين الضجيج الرقمي والقيمة المضافة المنتظرة؛ فبينما كان يُفترض في هؤلاء أن يكونوا «سفراء بصريين» يروجون للهوية المغربية الحديثة والجاهزية التنظيمية للمملكة، جاءت الحصيلة مخيبة للآمال، حيث سقطت الغالبية العظمى في فخ السطحية، وتحول الحضور في الملاعب من فرصة لتقديم سرديات إنسانية وثقافية ملهمة إلى مجرد استعراض لـ«السيلفي» وتكرار لقطات استهلاكية باهتة لا تحمل أي عمق توثيقي أو ترويج، مما جعل وجودهم عبئا رقميا بلا أثر حقيقي في الوعي العالمي.

كما كشفت البطولة أن الارتهان لمنطق «الترند» السريع، أفرغ المحتوى من جوهره، حيث غاب الحس الإبداعي الذي يحول الحدث الرياضي إلى قصة حضارية عابرة للحدود؛ ففي الوقت الذي كان فيه الجمهور الإفريقي والعالمي ينتظر اكتشاف سحر المدن المغربية وتفاصيل التفاعل الثقافي، اكتفى معظم المؤثرين بـ«اجترار» نفس الزوايا والنكات المفتعلة، متجاهلين قصص المشجعين والطقوس الجماهيرية التي تصنع روح «الكان»، هذا الإفلاس الإبداعي جعل المحتوى حبيس هواتفهم، عاجزا عن اختراق الخوارزميات الدولية أو تقديم صورة مغايرة تتجاوز ما تنقله شاشات التلفزة الرسمية.

ولم يتوقف الإخفاق عند حدود ضعف المحتوى، بل تجاوز ذلك إلى «منزلقات أخلاقية» تضع مفهوم «التأثير بلا مسؤولية» تحت المساءلة القانونية والاجتماعية، فالحادثة المرتبطة بالسلوك غير اللائق لأحد «المؤثرين» الأجانب في مدرجات الرباط، وما تبعها من تدخل حازم للسلطات، دقت ناقوس الخطر حول تحول بعض صناع المحتوى إلى مصدر للتشويش والإساءة بدلا من الاحتفاء والترويج، كما أن السعي خلف «المشاهدات» بأي ثمن، حتى على حساب أعراف البلد المضيف وقوانين الفضاء الرياضي، أثبت أن الشهرة الرقمية لا تعني بالضرورة الوعي بالدور الوطني والدبلوماسي الذي تتطلبه مثل هذه المحافل القارية الكبرى.

وأمام هذه المفارقة، التي لم ينجُ منها إلا قلة قليلة ممن اعتمدوا الاحترافية في دمج الرياضة بالثقافة والسياحة كالمؤثرين السعودي والنيجيري، بات من الملحّ إعادة النظر في معايير دعوة واعتماد صناع المحتوى، كما أن تجربة «كان المغرب» تفرض اليوم ضرورة وضع «فلترة» حقيقية وبرامج تأطيرية تضمن اختيار الكفاءات القادرة على صناعة الفارق، وليس فقط أصحاب الأرقام المليونية الجوفاء.

التدليس والسوق السوداء.. نقطة سوداء في «الكان»

كشفت الحصيلة القضائية لكأس أمم إفريقيا 2025 عن وجه قاتم شكلته ظواهر التدليس والمضاربة، بعدما عالجت المكاتب القضائية بالملاعب 152 مخالفة شملت 128 متابعا من جنسيات مختلفة، بين شهري دجنبر ويناير، وتصدرت محاولات الولوج التدليسي للمدرجات المشهد بـ 61 حالة، تلتها فوضى «السوق السوداء» والتزوير، فضلا عن انزلاقات أمنية تراوحت بين إشعال الشهب وحيازة المخدرات والاعتداء على الخصوصية، هذا الاستنفار القضائي للنيابة العامة يعكس استراتيجية «صفر تسامح» مع كل الشوائب التي حاولت التشويش على بريق العرس القاري، مؤكدا أن الصرامة القانونية كانت بالمرصاد لمحاولات استغلال الشغف الجماهيري في ممارسات جرمية تمس بالنظام العام وسلامة التنظيم.

هي الأولى من نوعها..
البيضاء تفتتح قاعة رياضية مخصصة حصريا للفوتسال

تخليدا للذكرى السنوية لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال، وتجسيدا لقيم الوفاء لرموز المجد الكروي، تم افتتاح «قاعة المايسترو عبد المجيد الظلمي»، التي تشكل سابقة في البنية التحتية الرياضية بالعاصمة الاقتصادية كأول منشأة مخصصة حصريا لكرة القدم داخل القاعة وفق معايير تقنية دولية.

ويأتي هذا الصرح الرياضي الجديد بمثابة تكريم لمسار الأسطورة الراحل الظلمي، واحتفاء بعطائه التاريخي بقميصي المنتخب الوطني ونادي الرجاء الرياضي، مما يمنح مواهب الدار البيضاء متنفسا احترافيا يليق بمكانة «المايسترو» في الذاكرة الوطنية ويعزز العرض الرياضي للقرب بالمدينة.

المغرب يؤطر رحلة حكام التايكوندو من القارات الأربع نحو الأولمبياد

اختتمت بالعاصمة الرباط أشغال المعسكر الدولي الانتقائي لحكام التايكوندو، والذي شكل محطة حاسمة لتحديد «قضاة البساط» المؤهلين لأولمبياد لوس أنجلوس 2028، بمشاركة 46 حكما دوليا يمثلون أربع قارات، من بينهم 12 حكما مغربيا خضعوا لتقييمات دقيقة في ثانوية التميز.

وباحتضانها لهذا التجمع، يؤكد المغرب دوره كمنصة رائدة لتأطير الكفاءات الرياضية العالمية، موفرا كافة الظروف الاحترافية لرسم معالم التحكيم الأولمبي القادم، في خطوة تكرس الريادة المغربية في تدبير الشأن الرياضي الدولي وضمان عدالة المنافسات في المحافل العالمية.

زيدان يفضل المغرب على الجزائر

خطف النجم الفرنسي زين الدين زيدان الأنظار باختياره المغرب محطة جديدة لتعزيز حضور علامته التجارية في رياضة «البادل»، الآخذة في الانتشار عالميا، ورغم الجذور «القبائلية» الجزائرية التي يحملها «زيزو»، إلا أن توجهه نحو المملكة لافتتاح منشآت رياضية، يكرس واقعية استثمارية تتجاوز العاطفة؛ فالمغرب بات اليوم يشكل بيئة خصبة للمشاريع الرياضية والسياحية الكبرى، حيث تجتمع البنية التحتية المتطورة بالإقبال الجماهيري الواسع، مما جعل من الرباط ومراكش والدار البيضاء، أسواقا مثالية لاحتضان علامة «Z5 PADEL» التي انطلقت من أوروبا لتجد في التربة المغربية امتدادا استراتيجيا طبيعيا.

ويعكس هذا التفضيل الاستثماري، حسا تجاريا ثاقبا لدى زيدان؛ فالمغرب يشهد حاليا «ثورة هادئة» في رياضة البادل، مع تنامي عدد الأندية والبطولات التي تستقطب الفئات الاجتماعية الباحثة عن نمط حياة عصري، هذا «الازدهار الرقمي والميداني» في المملكة، وفر لزيدان منصة جاهزة للنجاح، حيث يلتقي الشغف الرياضي بالقوة الشرائية والاستقرار التنظيمي، وهي عوامل ترجح كفة المغرب كوجهة أولى للمستثمرين الرياضيين مقارنة بأسواق إقليمية أخرى لا تزال في طور البدايات أو تعوزها المرونة اللوجستية التي يطلبها نموذج «زيزو» الاقتصادي الذي أثبت نجاحه في مدريد وإيكس آن بروفانس. وتبرز الروابط الوجدانية والرمزية التي تجمع أسطورة «الديوك» بالمغرب، كعامل حسم لا يمكن إغفاله؛ فمراكش لم تكن بالنسبة لزيدان مجرد مدينة سياحية، بل هي «ملاذ شخصي» احتضن زفاف ابنته، ويمتلك فيها إقامة خاصة يقضي فيها أوقاته بعيدا عن صخب مدريد، هذا الارتباط العضوي بالنسيج الاجتماعي المغربي، وإعجابه بالديناميكية التي تعيشها المملكة، جعل من افتتاح مشاريعه هناك خطوة طبيعية تعكس ثقته في «النموذج المغربي»، حيث يجد زيدان في المغرب التوازن المثالي بين الانتماء للهوية المغاربية والمعايير الاحترافية العالمية التي يطلبها لإدارة إمبراطوريته الرياضية.

ويكرس وجود زيدان في المغرب حقيقة أن المملكة أصبحت «مغناطيسا» لنجوم الصف الأول الباحثين عن فرص تجمع بين الاستثمار الآمن والقيمة الرمزية العالية، وسواء كان الدافع لوجستيا استراتيجيا أو عاطفيا شخصيا، فإن اختيار زيدان للمغرب يبعث برسالة قوية حول جاهزية السوق المغربية لقيادة التحولات الرياضية في المنطقة.

تحليل إخباري

الليلة الأخيرة في العمر السياسي لأخنوش

كيف تدخلت «الجهات العليا» لإنهاء مشروع «أخنَشة الدولة»

يوم السبت 10 يناير 2026، كان عزيز أخنوش رئيس الحكومة، يترأس بكامل أريحيته دورة المجلس الوطني للحزب، وقد كان كالعادة محاطا بجحافل المتملقين، والانتهازيين، الذين وجدوا مكانهم بسهولة داخل هذا التنظيم، الذي لا يشترط في أصحابه الحصول على شرعية تاريخية أو إيديولوجية.. فقد يكون مجرد القرب من الزعيم سلما كافيا لتسلق جميع الحواجز(..)، كما أن أخنوش بصفته القائد «السوبرمان»، لم يجحد أي معارضة وهو يتحدث عن «التمديد لنفسه» ولأجهزة الحزب إلى ما بعد إجراء الانتخابات.. أخنوش قال وهو واثق من نفسه، والمتحكم في كل شيء: «إن المكتب السياسي سيدعو - إن ارتأى ذلك - إلى تمديد انتداب مختلف الهياكل الحزبية، وفقا لمقتضيات المادة 34 من القانون الأساسي للحزب، حرصا على ضمان استمرارية العمل الميداني دون انقطاع».

إعداد: **سعـيد الريحاني**

أخنوش هو نفسه الذي دعا إلى المشاركة المكثفة في الانتخابات، استعرض حصيلة مسار المستقبل، وهو تلك الجولات الحزبية التي تكلف مئات الملايين، بمختلف المدن، وطمأن كافة التنظيمات، والمصالح، بأنها مستمرة في مكانها، حيث قال، إنه يدرك «الدور المحوري الذي تضطلع به المنظمات والهيئات الموازية، من هيئات الصحة، وهيئة المهندسين، ومنظمات الشباب والمرأة، وباقي التنظيمات القطاعية.. باعتبارها فضاءات حيوية لتأطير الكفاءات، وصقل الطاقات، وتقوية الحضور الميداني للحزب».

هكذا انصرف المناضلون، وغير المناضلين، يوم السبت، قبل اجتماع المكتب السياسي في اليوم الموالي (يوم الأحد)، وقد كان منتظرا منه تزكية ما قيل أمام المجلس الوطني في اليوم السابق (يوم السبت)(..)، لكن أعضاء المكتب السياسي، بمن فيهم الذين حضروا جدول الأعمال، الذي لا يخلو من التملق للرئيس عبر الحديث عن تقوية الحزب والمحطات المستقبلية(..)، لم يتوقعوا أن يتدخل أخنوش في نسخته «المعدلة» يوم الأحد، ليطالب بإدراج نقطة مفاجئة تتعلق بإعادة انتخاب «الرئيس».

الصدمة بدت يوم الأحد على محيا الجميع.. فهذا السيناريو لم يكن متوقعا، فإذا ذهب الرئيس، ماذا يبقى؟ ولكن مع ذلك، تدخل بعض الكبار الذين يفهمون القيادة في مثل هذه المواقف، تمكن الحاضرون من إتمام الاجتماع بنجاح، ولكن الصدمة حملها البلاغ

11

تحليل إخباري

الصادر عقب اجتماع المكتب السياسي، والذي أكد فتح باب المنافسة لخلافة الرئيس عزيز أخنوش على رأس الحزب، وهو ما أكدته تحديدا الفقرة التي قالت: «ارتباطا بتمديد هياكل وأجهزة الحزب، وبمبادرة من الأخ الرئيس، يقرر المكتب السياسي عقد مؤتمره الاستثنائي بمركز المعارض بمدينة الجديدة، يوم 7 فبراير 2026 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، وعملا بمقتضيات النظام الأساسي للحزب، صادق المكتب السياسي على لائحة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي التي ستنكب على التحضير لهذا الاستحقاق التنظيمي، وفي هذا الإطار، يعلن عن تلقي الترشيحات لرئاسة الحزب بالإدارة المركزية بالرباط ابتداء من 12 يناير 2026 إلى غاية 28 يناير 2026، مع تمام الساعة الثانية عشر والنصف زوالا.. هذا، ويؤكد المكتب السياسي مواصلة مساندته للأخ عزيز أخنوش رئيسا للحكومة، ومؤازرته للأغلبية الحكومية عبر فريقيه البرلمانيين ومختلف هياكله وأجهزته، لتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، ولاستكمال تفعيل برامجها إلى غاية انتهاء ولايتها الدستورية..».

أي نوع من الأحزاب هذا الذي يجمع مجلسا وطنيا يتكون من مئات المشاركين دون فائدة، وعن غير علم بما سيحدث، فالرئيس الذي كان يتحدث عن «التمديد لنفسه» هو نفسه الذي استيقظ في اليوم الموالي يتحدث عن ضرورة الرحيل وترك الفرصة للآخرين والديمقراطية.. هل نصدق أن هذا قرارا شخصيا من أخنوش، أم أن الإملاءات فرضت نفسها؟ أليس الخطأ الذي عجل برحيل أخنوش هو تمديده لنفسه دون التشاور(..) ؟

طبعا، تحركت فيما بعد عدة جهات مستفيدة لتجعل من قرار وقف مسيرة أخنوش الاضطراري، درسا في الديمقراطية، والواقع أننا أمام انهيار كيان الحزب في حالة عدم وجود شخص آخر مثل أخنوش يمكنه قيادة الحزب بنفس دائرة المنافع والمستفيدين(..). هؤلاء المستفيدون هم أنفسهم اليتامى الذين سيتركهم أخنوش خلفه، بعد أن بنوا وجودهم السياسي والإعلامي والإداري على شبكة المصالح الحزبية الضيقة(..).

أخنوش ورغم ملكيته لآلة إعلامية ضخمة من المجندين، إلا أنه اختار أن يعبر عن صوته من خارج دائرة الحزب وخارج بلاغ الحزب، حيث اختار وسائل إعلام بعينها، وهي التي كتبت: ((أعلن رئيس الحكومة عزيز أخنوش، اليوم الأحد، عدم ترشحه لولاية ثالثة على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار، وأدلى أخنوش بهذا التصريح مؤكدا فتح الباب أمام من سيخلفه خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب الحمامة، المزمع عقده يوم 7 فبراير المقبل بمدينة الجديدة.. وذكر في تصريحه أن

المكتب السياسي الذي أصدر بلاغا يؤكد فتح باب الترشيح لخلافة أخنوش

الصدمة بدت يوم الأحد على محيا الجميع.. فهذا السيناريو لم يكن متوقعا، فإذا ذهب الرئيس، ماذا يبقى؟ ولكن مع ذلك، تدخل بعض الكبار الذين يفهمون القيادة في مثل هذه المواقف، تمكن الحاضرون من إتمام الاجتماع بنجاح، **ولكن الصدمة حملها البلاغ الصادر عقب اجتماع المكتب السياسي، والذي أكد فتح باب المنافسة لخلافة الرئيس عزيز أخنوش على رأس الحزب،** وهو ما أكدته تحديدا الفقرة التي قالت: «ارتباطا بتمديد هياكل وأجهزة الحزب، وبمبادرة من الأخ الرئيس، يقرر المكتب السياسي عقد مؤتمره الاستثنائي بمركز المعارض بمدينة الجديدة، يوم 7 فبراير 2026 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، وعملا بمقتضيات النظام الأساسي للحزب، صادق المكتب السياسي على لائحة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي التي ستنكب على التحضير لهذا الاستحقاق التنظيمي، وفي هذا الإطار، **يعلن عن تلقي الترشيحات لرئاسة الحزب بالإدارة المركزية بالرباط ابتداء من 12 يناير 2026 إلى غاية 28 يناير 2026، مع تمام الساعة الثانية عشر والنصف زوالا..**

> **أخنوش ورغم ملكيته لآلة إعلامية ضخمة من المجندين، إلا أنه اختار أن يعبر عن صوته من خارج دائرة الحزب وخارج بلاغ الحزب،** حيث اختار وسائل إعلام بعينها، وهي التي كتبت: أعلن رئيس الحكومة عزيز أخنوش، اليوم الأحد، عدم ترشحه لولاية ثالثة على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار، **وأدلى أخنوش بهذا التصريح مؤكدا فتح الباب أمام من سيخلفه خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب الحمامة، المزمع عقده يوم 7 فبراير المقبل بمدينة الجديدة..** وذكر في تصريحه أن الحزب له هياكله ومقراته، وله مسار جيد، ولا داعي لأن أكون خالدا في كرسي رئاسة الحزب

تحليل إخباري

الحزب له هياكله ومقراته، وله مسار جيد، ولا داعي لأن أكون خالدا في كرسي رئاسة الحزب، وأضاف: «أعطيت 10 سنوات من عمري للحزب، وحان الوقت لتسليم المشعل إلى أعضاء الحزب رغم تشبثهم بي. لقد أقنعتهم بضرورة إعطاء صورة جيدة للديمقراطية في حزب التجمع الوطني للأحرار».. وختم تصريحه قائلا: «لقد حان الوقت لمنح الفرصة للآخرين لقيادة حزب الأحرار، وعليهم الآن أن يختاروا من سيقود سفينة حزبنا السياسي)) (المصدر: موقع هسبريس).

هكذا إذن، اختار أخنوش وضع مسافة بينه وبين مؤتمر الحزب، كما وضع حدا لأي تفسير محتمل لكلامه.. والواقع أنه بهذا القرار سيضع نفسه ليس بعيدا عن رئاسة الحزب فقط، بل بعيدا عن إمكانية رئاسته للحكومة المقبلة في حال فوز حزب الأحرار في الانتخابات، وهو الأمر الذي أصبح مستبعدا، لكون كل شيء كان يدور حول أخنوش وليس حول الحزب، كما أن أخنوش نفسه لم يكن في يوم من الأيام جزء من قواعد حزب الأحرار، وكل ما حصل هو تأكيد لطبيعة هذا الحزب(..).

إن أخنوش لم يكن مجرد رئيس حكومة، بل هو دائرة من المنافع والمصالح المترابطة، وبغض النظر عن صفقات بالملايير، في إطار التنافي استفاد منها شخصيا، واستفاد منها مقربوه بمن فيهم وزراء، وبغض النظر عن المنافع العينية المادية من خلال الشيكات التي كان يتسلمها المتملقون(..)، فقد تحولت بعض الإدارات نفسها إلى مشاتل لإنتاج الأطر على مقاس حزب التجمع الوطني للأحرار، بل إن وزراء تابعين لأحزاب أخرى لم تكن مهمتهم خلال عهد أخنوش القوي سوى تبرير «التوظيفات» للتابعين لحزب التجمع الوطني للأحرار(..).

لنأخذ وزيرا مثل عز الدين الميداوي في التعليم العالي، فهذا الأخير لم يكن سوى أداة لتطبيق أفكار حزب الأحرار مهما كلف الثمن، ومهما كتبت الصحف والمقالات، ومن المقالات من قالت ما يلي: ((تشهد وزارة التعليم العالي منذ أسابيع، عاصفة حقيقية فجرها الوزير عز الدين الميداوي عبر موجة تعيينات غير مسبوقة، وصفت داخل أروقة الوزارة بأنها أقرب إلى عملية فرز سياسي ممنهج أكثر من كونها إصلاحا إداريا.. فبدلا من فتح نقاش وطني حول حكامة الجامعات وتقييم المرحلة، فضل الوزير إطلاق سلسلة تغييرات أثارت الشكوك حول غياب المعايير وعودة منطق الولاءات الحزبية الضيقة.. مصادر داخل القطاع تؤكد أن عدد المسؤولين الذين شملتهم التعيينات الأخيرة يفوق اثني عشر إطارا، توزعوا بين دواوين وزارية، مواقع القرار المالي، ورئاسة جامعات.. واللافت - وفق متابعين - ليس عدد التعيينات فقط، بل الانحياز الواضح لكوادر مقربة من حزب الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار، مقابل استبعاد أسماء كان قد عينها أو ثبتها وزراء سابقون، خصوصا المحسوبين على حزب الأصالة والمعاصرة.. وبهذا الشكل تحولت التعيينات إلى مؤشر على صراع سياسي صامت داخل التعليم العالي، بدل أن تكون جزء من رؤية إصلاحية شاملة)) (المصدر: موقع هاشتاغ).

من محطات تحلية المياه التي فاز أخنوش بصفقاتها، رغم وجود تضارب المصالح، إلى لوبي وزارة الصحة، وصولا إلى تعيينات على المقاس، وتوزيع الإكراميات على «إعلام معين».. تحول أخنوش من مجرد رئيس حكومة إلى أخطبوط سياسي، قادر على تحريك الغضب الشعبي، ونقمة الطبقة المتوسطة، بل إن الرجل الذي لا يجيد التواصل السياسي، ظل دائما يختبئ وراء صفة الملياردير لقضاء مصالحه، وبينما يقال إن السياسة تنقص من رأس المال المادي، ازداد أخنوش في غناه، رغم الأزمات التي اجتازتها البلاد، وقد كشفت أحدث قائمة لمجلة «فوربس» الخاصة بأغنى الشخصيات في العالم، أن ((عزيز أخنوش حافظ على مرتبته كثاني أغنى رجل في المغرب، بثروة تقدر بـ 1.6 مليار دولار، وأضافت المجلة أن ثروته عرفت ارتفاعا بنحو 100 مليون دولار منذ شهر غشت الماضي)).

إن أخنوش يعد مثالا صارخا للجمع بين السياسة والمال والسلطة والنفوذ، وهي الوصفة الكفيلة بتفجير الأوضاع، إذا أضيف إليها مخطط «أخنشة الدولة»، الذي أكدته تعيينات على المقاس في الإدارة، بعد إبعاد خصوم رئيس الحكومة عن رئاسة مؤسسات الحكامة(..).

من محطات تحلية المياه التي فاز أخنوش بصفقاتها، رغم وجود تضارب المصالح، إلى لوبي وزارة الصحة، وصولا إلى تعيينات على المقاس، وتوزيع الإكراميات على «إعلام معين».. تحول أخنوش من مجرد رئيس حكومة إلى أخطبوط سياسي، قادر على تحريك الغضب الشعبي، ونقمة الطبقة المتوسطة، بل إن **الرجل الذي لا يجيد التواصل السياسي، ظل دائما يختبئ وراء صفة الملياردير لقضاء مصالحه،** وبينما يقال إن السياسة تنقص من رأس المال المادي، ازداد أخنوش في غناه، رغم الأزمات التي اجتازتها البلاد.

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
و المسح العقاري و الخرائطية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵉⵏⵜ
ⴰ ⵙⵓⵖⵍ ⴰⵎⵓⵔⵉ ⴰ ⵜⵅⵓⵟⵟⴰⵜ

ANCFCC

AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIÈRE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE

الأداء الإلكتروني
لوجيبات المحافظة العقارية
www.ancfcc.gov.ma

الأداء بكل أمان

جودة وتبسيط للخدمات

تسريع وربح للوقت

الخدمات الرقمية للمحافظة العقارية
جودة, ربح للوقت وبكل أمان

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

القنيطرة

خبايا تعثر مشروع ملكي في القنيطرة

لفتيت

الأسبوع

كثيرة هي المشاريع التي تسير ببطء أو متعثرة في إقليم القنيطرة والنواحي، وهذه المرة يتعلق الأمر بمشروع إعادة الهيكلة بمنطقة عين السبع، بسبب التغييرات الجوهرية التي مست المشروع وأفرغته من أهدافه الاجتماعية.

فقد تقدم العشرات من المواطنين بعدة شكايات إلى السلطات المحلية والمسؤولين والنواب البرلمانيين، من أجل معرفة مصير المشروع الملكي، بعدما استجابوا لجميع التوصيات والواجبات وقاموا بهدم مساكنهم، لكنهم في الأخير وجدوا أنفسهم في العراء بدون سكن محرومين من البناء من جديد، بعدما قطنوا هذه المنازل لعدة سنوات طويلة، بدون تبريرات واضحة من قبل الجهة المختصة.

ومن بين الأسباب التي فُسّر بها هذا المنع، تأخر الشركة المكلفة في استكمال مسطرة تحفيظ العقارات، رغم أن مشاريع إعادة الهيكلة، حسب القوانين الجاري بها العمل، لا تشترط بالضرورة توفر عقار محفظ، ويمكن الاكتفاء بشواهد إدارية أو عدلية لإثبات الملكية، وهو ما يطرح علامات استفهام حول خلفيات هذا التشدد غير المبرر.

وقد وجه البرلماني مصطفى إبراهيمي رسالة إلى وزير الداخلية في الموضوع، يكشف من خلالها أن المشروع الملكي الذي قُدّم أمام أنظار الملك محمد السادس سنة 2008، عرف تعديلات عميقة مست معالمه الأساسية دون تقديم أي توضيحات رسمية بخصوص دوافع هذه التغييرات أو أثارها القانونية والاجتماعية على الساكنة المستفيدة، ما فتح الباب أمام الإشاعة والارتباك وفقدان الثقة.

وكشف النائب البرلماني أن غياب التجهيزات الأساسية، وعلى رأسها قنوات التطهير السائل، والماء الصالح للشرب، وربط الكهرباء، هو ما حوّل حلم الاستقرار إلى عبء اجتماعي ثقيل، بعدما اضطر المستفيدون للجوء إلى كراء مساكن مؤقتة بتكاليف إضافية، في غياب أي أفق زمني واضح لإنهاء الأشغال أو تسليم رخص البناء، مشيرا إلى التبليغ الانتقائي لبعض السكان والتمييز وغياب المعلومة الرسمية، متسائلا عن الأسباب الحقيقية وراء إدخال تغييرات جوهرية على تصاميم المشروع الملكي، وعن الإجراءات الاستعجالية التي سيتم اتخاذها لتمكين المستفيدين من رخص البناء في إطار هذا المشروع، خاصة وأن التأخير له تداعيات وأضرار مادية كبيرة.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

مجمع الصناعة التقليدية بتطوان..
من معلمة تاريخية وسياحية إلى فضاء مهجور

يشهد مجمع الصناعة التقليدية بمدينة تطوان حالة من الإهمال والتدهور التدريجي، جعلته يعيش «الموت البطيء»، بعدما كان في سنوات سابقة قبلة للصناع التقليديين والحرفيين، ووجهة مفضلة للزوار والسياح.

هذا المجمع، الذي دشن في عهد الملك محمد السادس حين كان وليا للعهد، كان بنية رمزية تعكس غنى وتنوع الموروث الحرفي والصناعي التقليدي الذي تزخر به تطوان، إذ كان يحتضن قاعات عرض متميزة تعرض بها إبداعات يدوية أصيلة من الخشب، والجلد، والنحاس، وغيرها من المنتجات التقليدية، غير أن الإهمال الذي طاله حول هذا الصرح من فضاء نابض بالحياة إلى بناية شبه مهجورة تفتقر لأبسط شروط الصيانة والتدبير. فقد تحولت مرافق المجمع، في غياب المراقبة، إلى مراحيض عمومية يستعملها سائقو سيارات الأجرة من الصنف الكبير، بحكم وجود محطتهم بمحاذاة المجمع، حيث يقصدونها للوضوء والصلاة، في مشهد يسيء لرمزية المكان ووظيفته الأصلية.

كما اضطر عدد من الصناع والحرفيين لسحب منتجاتهم من قاعات العرض، نتيجة غياب الظروف الملائمة للحفاظ عليها، ومن بين هذه المعروضات قطع تاريخية ذات قيمة فنية عالية، كمنبر تاريخي مصنوع يدويا من الصدف، كان يثير إعجاب الزوار ويشبه بمنبر القائد صلاح الدين الأيوبي، غير أنه اختفى من القاعة دون أي توضيح.

ولم يسلم المبنى من مظاهر التخريب والإهمال، حيث تعرضت نوافذ قاعة العرض للكسر، ليتم ترقيعها بقطع بلاستيكية بدل إصلاحها بشكل لائق رغم الميزانيات الضخمة التي صرفت سابقا على ترميم المجمع وإعادة تأهيله، أما الأثاث فقد غطته الأتربة، وأصبح غير صالح للاستعمال أو العرض، في صورة تعكس حجم التسيب وسوء التدبير.

وفي المقابل، يعاني عشرات الصناع والحرفيين الراغبين في الالتحاق بالمجمع من الإقصاء، حيث يجدون أبوابه موصدة في وجوههم، ويضطرون لكراء محلات أخرى بأثمنة مرتفعة.

ورغم توالي الشكايات التي تقدمت بها إحدى جمعيات الحرفيين والصناع التقليديين إلى الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة التقليدية والى جهة طنجة تطوان الحسيمة وعمال إقليم تطوان، إلا أن الوضع لا يزال على حاله دون أي تفاعل جدي أو إجراءات ملموسة تعيد لهذا المجمع اعتباره ودوره الثقافي والاقتصادي، فإلى متى يستمر إهمال معلمة تاريخية وسياحية كان من المفترض أن تكون رافعة للتنمية المحلية وحافظة للتراث اللامادي لمدينة تطوان ؟

ساكنة العرائش تحتج على خطر المنازل الآيلة للسقوط

في خطوة غير مسبوقة، نظمت ساكنة العرائش وقفة احتجاجية للتنديد بالوضعية الخطيرة التي تعيشها المنازل الآيلة للسقوط، خاصة داخل المدينة العتيقة، في ظل ما وصفته بـ«الصمت المقلق» والتقاعس الواضح من طرف الجهات المعنية.

وجاءت هذه الخطوة الاحتجاجية، بعد سلسلة من الانهيارات التي شهدتها المدينة خلال التساقطات المطرية الأخيرة، حيث انهارت بعض المنازل بشكل مفاجئ، في حين تعيش ساكنة منازل أخرى على وقع الخوف والترقب، ما يهدد سلامة وأرواح السكان، خصوصا الأطفال وكبار السن.

وأكد المحتجون أن وضعية هذه المنازل لم تعد تحتمل المزيد من الانتظار، واصفين إياها بـ«الكارثية والخطيرة»، خاصة في ظل استمرار التقلبات الجوية، مشيرين إلى أن التأخر في التدخل قد يؤدي إلى خسائر بشرية لا تحمد عقباها.

وفي هذا السياق، ذكرت الساكنة بأن نائبة رئيس الجماعة الترابية كانت قد تقدمت سابقا بطلب إدراج سؤالين كتابيين ضمن جدول أعمال دورة فبراير 2025، يتعلق الأول بملف المنازل الآيلة للسقوط بالمدينة العتيقة، فيما يهم الثاني وضعية البنية التحتية للطرق داخل المدينة، غير أن المجلس الجماعي، حسب المعطيات المتوفرة، لم يعر الموضوع أي اهتمام، وتم استبعاده من جدول الأعمال، رغم مرور ما يقارب سنة كاملة على طرحه.

مختصرات شمالية

امتنعت وزارة الداخلية عن التأشير على الميزانية المرتفعة التي تقدمت بها شركة «ميكومار»، المفوض لها تدبير قطاع النظافة بإقليم وزان، وذلك بسبب تراجع ملحوظ في جودة الخدمات المقدمة للساكنة، إلى جانب اختلالات في التدبير وسوء تعامل الشركة مع العمال والمستخدمين.

ويأتي هذا القرار في ظل شكاوى متكررة من انتشار الأزبال وضعف أداء الشركة، ما ساهم في تكريس صورة سلبية عنها لدى الرأي العام المحلي، وهو ما دفع وزارة الداخلية إلى ربط أي رفع للميزانية بتحسين ملموس في مستوى الخدمات واحترام الالتزامات التعاقدية والاجتماعية.

يشهد العالم القروي بإقليم شفشاون أوضاعا صعبة بسبب موجة البرد القارس والتساقطات الثلجية الكثيفة التي حاصرت عددا من الدواوير، ما زاد من معاناة الساكنة، خاصة الفئات الهشة، في ظل عزلة تامة نتيجة انقطاع الطرق والمسالك القروية.

هذا الوضع الاستثنائي يطرح أكثر من علامة استفهام حول تأخر التدخلات والمساعدات الإنسانية، من المواد الغذائية، والأغطية، وحطب التدفئة، كما يسائل دور وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والماء، إلى جانب المجالس المنتخبة، بشأن تفعيل لجان اليقظة والتدخل الاستعجالي.

أشعلت النقطة الثالثة من جدول أعمال دورة يناير 2026 العادية، جدلا واسعا بين مستشاري مقاطعة المدينة بطنجة، على خلفية التراجع الملحوظ الذي يعرفه قطاع النظافة، حيث لم تلتزم الشركة المفوض لها تدبير القطاع ببنود دفتر التحملات.

ورغم أن مجلس المقاطعة يتوفر على نائبة مكلفة بقطاع النظافة، ويتمتع بالصلاحيات القانونية التي تخول له مراقبة أداء الشركة المعنية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حقها، إلا أن رئيس المجلس اختار الخروج إلى وسائل الإعلام للحديث عن الوضع عوض تفعيل البنود القانونية المعمول بها، وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها، أو اللجوء لفسخ العقد مع الشركة التي أقر بنفسه بتراجع خدماتها.

كواليس جهوية

الرباط

عمدة الرباط تتجاهل أسئلة المعارضة

الأسبوع

تعيش جماعة الرباط العديد من الإشكاليات والاختلالات الحقيقية على مستوى تدبير الشأن العمومي، خاصة ما يتعلق بتوفير خدمات للمواطنين في المستوى، وتوفير النقل الحضري بشكل كافي، ومعالجة المشاكل التي تتخبط فيها ساكنة الأحياء المعنية بالترحيل القسري والهدم، أو الأحياء التي تعاني من ضعف النظافة وقنوات الصرف الصحي.

المودني

وبهذا الخصوص، تقدم فريق العدالة والتنمية بمجموعة من الأسئلة الكتابية إلى رئيسة الجماعة، من أجل إدراجها ضمن جدول الدورة القادمة للمجلس، في ظل المشاكل المتتالية لساكنة العاصمة حول قضايا حيوية تمس معيشهم اليومي وحقوقهم الاجتماعية، حيث شملت الأسئلة إشكالية تصميم التهيئة والضمانات الاجتماعية، والحصيلة المرحلية لتنزيل التصميم، بالإضافة إلى المعطيات المالية والكمية لعمليات الهدم وإعادة الإسكان (حي المحيط نموذجا)، مع التأكيد على ضرورة تفعيل مقاربة الاقتناء بالتراضي لضمان كرامة الملاك والمكترين.

وتناول الفريق المقاربة التشاركية الغائبة في تدبير ملف قطب التبادل متعدد الوسائط، وأسباب تغييب المنتخبين عن مناقشة الدراسات القبلية والمباريات المعمارية، وضعف الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطنين في مقاطعة حسان بعد إعفاء رئيسها، مطالبا بالكشف عن الإجراءات الاستعجالية لضمان استمرارية المرفق العمومي وتفادي تعطيل مصالح المواطنين.

كما تطرق فريق العدالة والتنمية لمجموعة من الاختلالات الأخرى التي يعرفها قطاع النقل الحضري، في ظل استغلال الحافلات لنقل الجماهير إلى الملاعب بينما تعطل مصالح المواطنين، خاصة الموظفين والعمال والطلبة، الذين لا يجدون الحافلات للتنقل خصوصا في المساء، إلى جانب تسوية الملفات الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين.

وزان

الطريق الوطنية 13 بوزان في حالة مزرية ومديرية التجهيز خارج التغطية

الأسبوع

أصبحت الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي وزان وشفشاون، في وضعية مزرية وغير صالحة لحركة السير، بسبب الانهيارات والتشققات الخطيرة التي حصلت في بعض المقاطع، مما يهدد سلامة السائقين والركاب في هذه الطريق التي تعرف حركة مرورية مكثفة.

فقد ساهمت التساقطات المطرية الأخيرة في حدوث تشققات وسط الطريق الهشة، مع ضعف البنية التحتية وظهور تصدعات عميقة وانجرافات للتربة، ما أدى إلى تآكل جوانب الطريق وتقلص عرضها، وهو ما يضع السائقين أمام صعوبات كبيرة خاصة عند مرور الشاحنات ذات الوزن الثقيل وحافلات المسافرين.

وتعتبر الطريق الوطنية رقم 13 أساسية بين إقليمي وزان وشفشاون، حيث تساهم في الحركة التجارية ونقل المواطنين، كما أنها تربط بين مناطق الغرب والشمال، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي والحيوي في الجهة، مما يتطلب إصلاحها من قبل مصالح وزارة التجهيز.

وقد أبدى العديد من السائقين انزعاجهم من الحالة المتدهورة للطريق التي أصبحت لا تصلح للعبور، مؤكدين على ضرورة تدخل الجهات المعنية، خاصة وزارة التجهيز والجماعات والمجلس الإقليمي، من أجل إصلاحها، ووضع علامات لتنبيه السائقين إلى الأماكن المتضررة لتجنب الوقوع في الحوادث.

الراشيدية

مرض الليشمانيا يثير الخوف وسط سكان جماعات قروية بإقليم الراشيدية

الأسبوع

تعيش ساكنة إقليم الراشيدية حالة من الخوف والقلق بسبب تفشي مرض الليشمانيا في بعض الجماعات الترابية، ما جعل العديد من المواطنين يطلبون محاصرة المرض والتحسيس لتفادي انتشاره خاصة في صفوف الأطفال.

وقد تم رصد بعض الحالات المتفرقة في صفوف الأطفال في منطقة «أفغ» بجماعة اغبالو، والقصر بجماعة الملعب، وتزكاغين في جماعة فركلة، بحيث تظهر على المصابين تقرحات جلدية تتطلب معالجة طبية ومواكبة.

وأمام هذا الوضع، دعت ساكنة الجماعات الترابية المذكورة إلى تدخل السلطات الصحية والمحلية، من أجل الحد من انتشار المرض الذي يهدد صحة الأطفال الصغار، خاصة في المدارس التعليمية خوفا من العدوى.

وشددت بعض الفعاليات على ضرورة توعية الساكنة والقطع مع بعض السلوكيات السيئة المضرة للبيئة، والتي تساهم في التلوث بسبب رمي النفايات والأزبال في بعض المناطق التي يلعب فيها الأطفال، مما يؤدي إلى انتشار الحشرات والبعوض وذبابة الرمل.

وانتقدت الفعاليات تقصير المجتمع المدني والمجالس المنتخبة في توعية الساكنة من أجل معالجة المشاكل البيئية والحد من آثارها السلبية على السلامة الصحية للسكان، مطالبة بتعزيز الخدمات الصحية وتتبع الحالات المرضية وتوفير العلاج لها، وتوعية الناس بأهمية النظافة.

التهراوي

أسفي

من هي الشركة المحظوظة التي تفوز بكراء الأسواق الأسبوعية في إقليم أسفي ؟

الأسبوع

يدور الجدل والنقاش في إقليم أسفي بخصوص شركة محظوظة تحظى بالاهتمام الكثير من قبل الجماعات القروية التي تعطي الأولوية لهاته الشركة للظفر بصفقات كراء الأسواق الأسبوعية على مستوى الإقليم، مما يطرح تساؤلات لدى الرأي العام المحلي حول نفوذ هذه الشركة التي تبسط يدها على مجموعة من الفضاءات التجارية.

فقد حصلت هذه الشركة على صفقة كراء السوق الأسبوعي لجماعة الحرارة، بعد حصولها على صفقة سوق سبت كزولة، مما أثار نقاشا كبيرا وجدلا لدى الفاعلين المحليين والمعارضة، الأمر الذي يطرح تساؤلات كثيرة بخصوص المعايير المعتمدة في تمرير الصفقة المنهجية، وهل تم احترام القانون المنظم للصفقات العمومية ؟

وما أثار استغراب الفاعلين المحليين والنشطاء، أن جماعة الحرارة كانت تحدد السومة الكرائية للسوق الأسبوعي في حدود 147 مليون سنتيم، لكنها في الصفقة الجديدة قامت بتخفيض المبلغ إلى 107 ملايين، مما أضاع على خزينتها 40 مليون سنتيم، في صفقة تقول العديد من المصادر أنها تمت بشكل مباشر دون المرور عبر عملية فتح الأظرفة بين المقاولات، رغم أن التبرير قد يكون هو أن العرض المقدم من الشركة المحظوظة هو الأفضل.

ويبدو أن الطريق نحو الصفقة كان معبدا بالنسبة للشركة لكي تفوز بالسوق الأسبوعي، خاصة وأنها حصلت على كراء مجموعة من الأسواق الأسبوعية في الإقليم رغم الانتقادات الموجهة إليها بخصوص الاختلالات الحاصلة في مجموعة من أسواق الجماعات على مستوى النظافة والالتزام بدفاتر التحملات، مما جعل بعض النشطاء يطالبون عامل إقليم أسفي، برفض الصفقة وعدم التأشير عليها وفتح تحقيق للتدقيق فيها.

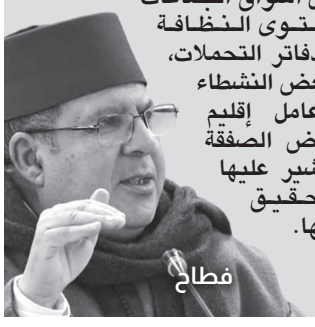
فطاح

الحسيمة

زيارات عامل إقليم الحسيمة... تشخيص ميداني أم جولة بلا أثر ؟

حسن غربي

كشفت الزيارات الميدانية التي قام بها عامل إقليم الحسيمة، فؤاد حاجي، لعدد من جماعات الإقليم، عن واقع مقلق يطبع عدة قطاعات حيوية، ويطرح أكثر من علامة استفهام حول نجاعة التدبير المحلي، وحدود المحاسبة، ومآل التعليمات الصادرة في مثل هذه الجولات.

في مقدمة هذه الاختلالات، يبرز قطاع الصحة بوضع لا يرقى إلى الحد الأدنى من انتظارات الساكنة، خاصة بالعالم القروي؛ فعدد من المراكز الصحية توجد في حالة إغلاق شبه دائم، فيما يُسجل غياب الأطر الطبية والتمريضية، ما يجعلها مجرد بنايات صماء بلا وظيفة، ويغذي شعورا عاما بوجود «أطباء أشباح» لا أثر لهم على أرض الواقع. وضع يدفع المواطنين إلى قطع مسافات طويلة بحثا عن علاج بسيط، في خرق واضح لمبدأ الحق في الصحة وتكافؤ الخدمات.

ولا يقل الوضع سوءً فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي رصدت لها ميزانيات مهمة، لكنها ظلت حبيسة الإغلاق أو التعثر، دون لوحات توضيحية، ولا آجال مضبوطة، ولا تواصل يشرح أسباب التعطيل. مشاريع يفترض أن تُحدث دينامية اقتصادية واجتماعية، تحولت إلى رموز للهدر وسوء التدبير، في غياب ربط حقيقي بين المسؤولية والمحاسبة، أما في قطاع البنيات التحتية، فتقف أعمدة كهربائية متساقطة منذ ما يقارب ثلاث سنوات شاهدا صارخا على الإهمال.

أمام هذا الواقع، تطرح زيارات عامل الإقليم سؤالا جوهريا: هل ستتحول هذه الجولات إلى نقطة فاصلة تُفضي إلى تتبع صارم للتعليمات، وتحديد المسؤوليات، واتخاذ قرارات جريئة لإصلاح ما يمكن إصلاحه، أم أنها ستنضاف إلى سلسلة زيارات سابقة لعمال مروا من الإقليم، انتهت بتقارير محفوظة في الرفوف دون أثر ملموس على حياة المواطنين ؟

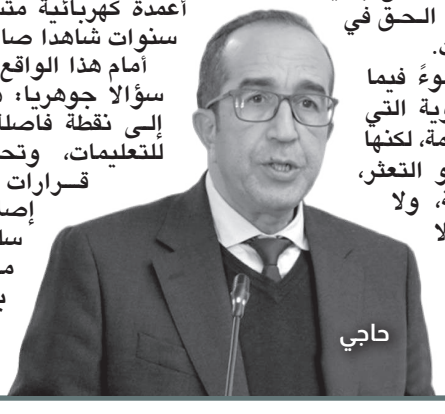
حاجي

كواليس جهوية

فـــاس

الصناع التقليديون بفاس يشتكون من ارتفاع أسعار النحاس

الأسبوع

يسود استياء عارم في صفوف الصناع التقليديين في فاس، بسبب غلاء سعر النحاس نتيجة المضاربات والاحتكار وتحكم بعض الشركات في السوق، مما أضر كثيرا بصناعتهم وتسبب في توقف النشاط لدى العديد من الحرفيين.

ويعتمد الصناع التقليديون على النحاس في صناعة الأواني المنزلية والديكورات، ويتم استخدامه أيضا في منتجات صناعية أخرى لتزيينها، بالإضافة إلى استعمالات أخرى تساهم في تنويع المنتجات التقليدية، لكن ارتفاع سعر النحاس يضع الحرفيين أمام إكراهات كثيرة وصعوبة الإنتاج.

في هذا السياق، دعت جمعية «الإشعاع المغربية للنحاسيات»، في بيان لها، المسؤولين إلى العمل على تسقيف أسعار معدن النحاس في حدود معقولة تراعي وضعية الحرفيين وتحفظ استمرارية القطاع، محذرة من خطورة استمرار الوضع الحالي، لأنه في غياب أي تدخل مؤسساتي عاجل، قد يؤدي الأمر إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار دون اعتبار لما قد يترتب عن ذلك من تهديد مباشر لمستقبل الحرفة ولمصدر عيش مئات الأسر التي تعتمد على هذا النشاط.

السعدي

وأكدت الجمعية على ضرورة تدخل السلطات الولائية وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والمديرية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس، وغرفة الصناعة التقليدية بفاس، لوضع حد للجشع غير المبرر، مبرزة أن سعر النحاس الأصفر بلغ نحو 155 درهما للكيلوغرام بكل من المدينة العتيقة بفاس والحي الحرفي للصفارين بعين النقبي، في الوقت الذي تجاوز فيه سعر النحاس الأحمر عتبة 200 درهم للكيلوغرام، ما انعكس سلبا على أوضاع الحرفيين، إن على مستوى كلفة التصنيع، أو صعوبات التسويق في ظل تراجع القدرة الشرائية.

وحسب جمعية «الإشعاع المغربية للنحاسيات»، فإن هذه الزيادات غير مبررة، لأن غلاء الأسعار في السوق الدولية لا يقابله أي تحرك فعلي من طرف المؤسسات الوصية من أجل المراقبة وضبط الأسعار وحماية المهنيين، داعية الحرفيين النحاسيين بالمدينة العتيقة وبالحي الحرفي للصفارين، إلى الدفاع عن حقوقهم وحماية القطاع من الانهيار.

تـــازة

مهنيو النقل المزدوج يطالبون بإنهاء الفوضى في محطة تازة

الأسبوع

عرفت مدينة تازة مؤخرا، إضرابا لسائقي النقل المزدوج الذين احتجوا على المجلس البلدي والسلطات المحلية، بسبب تحويل محطاتهم إلى فضاء للباعة المتجولين ومكان للفوضى والتسيب، مما يعرقل نشاطهم.

وجاء تحرك مهنيي النقل المزدوج بعدما تقدموا بعدة شكايات ومراسلات ولم يتم التفاعل معها من قبل المجلس البلدي والعمالة، والمتعلقة بمطالب مشروعة، حسب رأيهم، تتعلق بمراجعة العبء الضريبي وتحرير المحطات من الدخلاء، مؤكدين أن العديد من الوعود التي توصلوا بها ظلت على الورق فقط ولم يتم تنفيذها.

ودعا السائقون المهنيون السلطات إلى التجاوب مع مطالبهم، عبر الإخلاء الفوري والشامل للمحطات من الباعة المتجولين والسيارات الخاصة، وتفعيل القرار الجماعي الصادر منذ عام 2006 عبر وضع علامات تشويرية واضحة وصباغة الأرصفة باللونين الأحمر والأبيض لمنع التوقف غير القانوني، وأكدوا أن عودة نشاطهم والعمل مقرونة بتنفيذ المطالب وفرض النظام العام في المحطة، لإنهاء الفوضى التي تهدد أرزاقهم.

عين على **الشرق**

إعداد: زجال **بلقاسم**

موسم سقوط المنتخبين بجهة الشرق

يتواصل سقوط المنتخبين في جهة الشرق بين يدي القضاء؛ فبعدما تم عرض منتخبين من وجدة سابقا على غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بفاس، وكذلك منتخبين من الناظور ومسيرين سابقين في مجالسها، حل الدور هذه المرة على منتخبين بإقليم تاوريرت جماعة دبدو، للنظر في مجموعة من القضايا المنسوبة إليهم خلال فترة تسييرهم، حيث تمت إحالتهم على القضاء الإداري بمدينة وجدة.

وأصدرت وزارة الداخلية قرارا يقضي بتوقيف رئيس المجلس ونائبيه الأول والثاني، وعضو آخر، عن ممارسة مهامهم الانتدابية، ويأتي هذا الإجراء بناءً على تقارير «سوداء» أنجزتها لجان تفتيش تابعة للمفتشية العامة للإدارة الترابية، رصدت اختلالات جسيمة وتجاوزات طالت الجوانب المالية والإدارية والتقنية لتدبير الشأن المحلي، مما دفع المصالح المركزية إلى إحالة ملف المعنيين بالأمر على المحكمة الإدارية بوجدة للبت في طلب عزلهم.

وتعود تفاصيل هذا السقوط المدوّي، إلى حالة «البلوكاج» والاحتقان السياسي الحاد الذي خيّم على ردهات المجلس الجماعي طيلة الأشهر الماضية، إثر انقسامات حادة حول منهجية التسيير، وقد وصلت الأزمة ذروتها بعد تعنت رئيس الجماعة ورفضه عقد دورة استثنائية، مما اضطر المعارضة إلى نقل المعركة إلى ردهات القضاء وتوجيه شكايات مباشرة لوزارة الداخلية وعامل الإقليم، وهي المعركة التي حسمها القضاء الإداري بوجدة ابتدائيا واستئنافيا بإلزام الرئيس بعقد الدورة، في حكم شكّل منطلقا لتشديد الخناق القانوني على المكتب المسير وتعميق البحث في ملفات تدبيره.

هل يحوّل بن كيران ملف سبتة ومليلية إلى «وقود انتخابي» ؟

في خطوة تطرح علامات استفهام كبرى حول التوقيت والسياق، اختار عبد الإله بن كيران مدينة فاس لإعادة ملف الثغور المحتلة إلى الواجهة، مستخدما لغة مشحونة بالعاطفة السيادية واليقين التاريخي؛ فبينما يلف الجمود الدبلوماسي هذا الملف المعقد، أطلق زعيم «المصباح» وعودا باستعادة السيادة على سبتة ومليلية المحتلتين بمنطق «حتمية الزمن»، وهي تصريحات تبتعد عن لغة الواقعية السياسية لتقترب أكثر من «البروباغندا» الحزبية التي تسعى لملء الفراغ التنظيمي عبر استدعاء القضايا القومية الحساسة، وتوظيفها في سياق محاولات العودة إلى صدارة المشهد السياسي بعد نكسات انتخابية متتالية.

ولم يخل خطاب بن كيران من «رومانسية تاريخية» واضحة، حين استدعى هيبة الدولة المغربية في مواجهة أطماع نابليون بونابرت، مقارنا بين «بلاد الأزهر» و«بلاد القرويين» لتعزيز شعور الاستثناء والمنعة في وجدان مريديه، بيد أن هذا الإفراط في النبش في الذاكرة البعيدة، يبدو، في نظر مراقبين، محاولة للهروب من تقديم إجابات واقعية حول الأزمات الراهنة؛ فالاتكاء على أمجاد القرن التاسع عشر لتبرير «الانتظارية» في ملف سبتة ومليلية، يعكس غياب رؤية سياسية معاصرة لدى الحزب، كما يعكس رغبة في استمالة القواعد الشعبية عبر دغدغة مشاعر الكبرياء الوطني بخطاب «شعبوي» لا يترتب عليه أي التزام دبلوماسي أو كلفة سياسية مباشرة.

يبدو أن إحياء ذكرى وثيقة المطالبة بالاستقلال لم يكن سوى ستارا لتدشين «تسخينات انتخابية» مبكرة، يُراد من خلالها تحويل ملف الثغور المحتلة إلى «وقود» لترميم شعبية الحزب المتآكلة، كما أن إصرار بن كيران على لغة التحدي في قوله «شاء من شاء وأبى من أبى»، يحمل في طياته محاولة لاستعادة صورته كـ«خطيب الجماهير» الذي يجرؤ على قول ما لا تقوله القنوات الرسمية، لكنها تظل مناورة محفوفة بالمخاطر، إذ تضع المصالح الاستراتيجية العليا في كفة، والمكاسب الحزبية الضيقة في كفة أخرى، مما يثير الشكوك حول جدية هذه المواقف ومدى قدرتها على تجاوز عتبة الاستهلاك الإعلامي المؤقت.

بداية خريف الأحرار بوجدة بعد رحيل أخنوش

يبدو أن إعلان عزيز أخنوش الترجل عن صهوة قيادة الأحرار لم يكن مجرد قرار شخصي بإنهاء مسار سياسي، بل كان بمثابة «زلزال تنظيمي» ضرب أسس الولاءات التقليدية داخل بيت «الحمامة»؛ فمع اقتراب مغادرة «الزعيم»، يدخل حزب الأحرار بوجدة فصل الخريف مبكرا، حيث بدأت تتساقط أوراق الثقة التي كانت تمنحها المركزية لبعض الوجوه «المحظوظة».

في هذا الصدد، يطرح التساؤل حول مصير محمد هوار، البرلماني الذي استثمر طويلا في «جدار أخنوش» المتين لضمان موقعه في دائرة وجدة أنكاد، واليوم، مع تداعي هذا الجدار، يجد هوار نفسه في مواجهة سؤال الجدوى: هل ذهبت «الاستثمارات السياسية» والمادية التي ضخها لتثبيت أقدامه، أدراج الرياح ؟

المؤشرات الحالية توحي بأن الوعود بـ«تزكية جاهزة»، والتي كانت تعتبر في عهد أخنوش «شيكا على بياض»، تحولت فجأة إلى ورقة محترقة في صراع الأجنحة، مما يهدد بتبخر طموحات الرجل الذي بنى رهاناته على «الوعود الفوقية» لا على القواعد الحزبية الصلبة.

ولم يتوقف الأمر عند غياب السند المركزي، بل امتد ليشمل «مقصلة التزكية» التي نصبتها القواعد الحزبية الغاضبة بوجدة، فالأجنحة المحلية، التي ظلت لسنوات تحت وطأة القرارات المسقطة، تجد في رحيل أخنوش فرصة ذهبية لتصفية الحسابات التنظيمية وإزاحة الأسماء التي فُرضت عليها بمنطق «البروفايلات الجاهزة»، كما أن الرفض المتصاعد لإعادة تزكية هوار، يعكس تمردا صريحا على «إرث المرحلة السابقة»، ويضع مستقبله السياسي في مهب الريح، وسط قناعة تتبلور داخل الحزب بأن المال والجاه لم يعودا كافيين لشراء الولاء التنظيمي في مرحلة تتطلب دماءً جديدة وقدرة حقيقية على المواجهة الميدانية.

كواليس جهوية

أكادير

لماذا ترفض إدارة مدرسة العلوم التطبيقية بأكادير تطبيق حكم قضائي ؟

الميداوي

الأسبوع

وصلت المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بأكادير لأزمة حقيقية غير مسبوقة، بسبب تسجيل حالات ترسيب وطرد شملت العديد من الطلبة في السنة الثانية من الأقسام التحضيرية، مما أثار ضجة وغضبا كبيرا داخل المؤسسة.

فمنذ بداية الموسم الجامعي 2024-2025، تتخبط المؤسسة في العديد من المشاكل، منها الخلافات بين الأساتذة والإدارة، لكن الخلاف اليوم نشب بين الطلبة والإدارة بسبب العدد الكبير للمعنيين بالترسيب بشكل يخالف السنوات السابقة، ما جعل العديد منهم يلجؤون إلى القضاء الإداري مطالبين بتوضيحات.

ورغم حلول لجنة تفتيش بالمؤسسة، إلا أن تدخلها لم يسفر عن نتيجة، مما جعل الطلبة يفضلون القضاء الإداري، الذي أصدر حكما يقضي بإلغاء النتائج وإعادة المداولات، مع التأكيد على اعتماد المصلحة الفضلى للطالب، بعد تسجيل اختلالات بيداغوجية، من بينها عدم احتساب نقط المراقبة المستمرة والأعمال التطبيقية، وهو ما اعتبره الحكم مساسا بمبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص.

ورغم صدور الحكم، فإن المؤسسة لم تلتزم بتنفيذه، بسبب عدم امتثال بعض الأساتذة للحكم القضائي، حيث تم عقد بعض المداولات واتخاذ قرارات محدودة لإنجاح بعض الطلبة بمعدلات ضعيفة وإسقاط آخرين في غياب معايير واضحة، كما حاول مجلس المؤسسة تسوية الوضع عبر عدم اعتماد النقطة الإقصائية المؤدية إلى السقوط خلال هذه السنة الدراسية كحل لإنهاء الاحتقان، إلا أن تنفيذ القرار ظل معلقا من قبل إدارة المؤسسة.

وفي ظل الوضع الحالي واستمرار الاحتقان، يطالب الطلبة مدعومين من قبل الآباء والأساتذة، بتدخل الوزارة الوصية، لتفعيل الحكم القضائي الصادر عن القضاء الإداري، وتنفيذ قرار مجلس المؤسسة دون تأويل أو تأخير، لضمان مصلحة الطلبة واستمرارية المرفق العمومي الجامعي في احترام تام لمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص.

بني ملال

المعارضة تكشف فشل جماعة بني ملال

الأسبوع

كشف الفرع المحلي للحزب الاشتراكي الموحد، مجموعة من الاختلالات التي يعرفها المجلس الجماعي لبني ملال، من خلال تقييم الوضعية الاقتصادية والبيئية والثقافية للمدينة، معتبرا أن الاختلالات ما تزال تتفاقم في ظل الصمت وحياد السلطة الإدارية والمجلس الإقليمي.

وتطرق الحزب لمجموعة من المشاكل التي تتخبط فيها مدينة بني ملال، من ظاهرة احتلال الملك العام، وانتشار الباعة المتجولين في الشوارع والفضاءات بدون مراقبة، إلى جانب تدبير ملف النفايات، والمطرح العمومي، ومواقف السيارات، وسوء صيانة شبكة الصرف الصحي، والخزانات، في ظل استمرار المضاربة العقارية على حساب المساحات الخضراء والفضاءات البيئية الحيوية، وهدر المال العام في تغييرات تصاميم التهيئة.

وتحدث البيان عن الوضع البيئي في منطقة عين أسردون، وملف الأراضي السلالية، والبناء والسكن قرب المناطق الصناعية، وإشكالية النظافة وبقية الخدمات، وتأهيل الأحياء السكنية، داعيا رئيس المجلس الجماعي إلى تفعيل صلاحياته الإدارية والحزم في التعامل مع التجاوزات وحماية الملك العام، مع تفعيل دور الشرطة الإدارية في مراقبة الأسواق والتصاميم العمرانية، وإحداث مركب رياضي، وتسريع ربط بني ملال بالشبكة السككية الوطنية.

وحمل فرع حزب الاشتراكي الموحد المسؤولية للمسؤولين المحليين، حول استمرار مجموعة من الاختلالات وتفاقم الأزمات الاجتماعية والبيئية، مما يضعف الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويهدد قدرة المدينة على استقطاب الاستثمارات وتنمية بنيتها التحتية.

المحمدية

طرد عمال فندق «لاسامير» بالمحمدية يضع وزارة الشغل أمام الامتحان

السكوري

الأسبوع

يواصل مطرودو فندق «أفانتي» الذي كان تابعا لشركة «لاسامير» سابقا، احتجاجاتهم بسبب التعسف الذي تعرضوا له من قبل إدارة الفندق أمام صمت مندوبية وزارة الشغل ومفتشية التشغيل في المدينة، ما يطرح تساؤلات حول سر هذا السكوت عن مأساة اجتماعية تسببت فيها الشركة الجديدة التي حصلت على ملكية وتدبير الفندق دون أن تلتزم بالشروط القانونية.

وحسب المكتب النقابي، فإن صاحب الشركة التي حصلت على التفويت القضائي، الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء، قام بطرد حوالي أربعين مستخدما بشكل تعسفي دون مراعاة الظروف الاجتماعية للأسر المتضررة من قراره، ودون احترام مقتضيات قانون الشغل ولمبدأ استمرارية عقود العمل، فضلا عن تجاهله لكل مبادرات الوساطة المطروحة لتفادي التصعيد.

وأوضح نفس المصدر، أن مسؤولي الفندق يصرون على «التشريد الجماعي» للعمال والمستخدمين دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية لهذا القرار الذي يمس حقوقهم والحريات النقابية، في غياب أي تفاعل مع المطالب المشروعة التي يطالب بها المستخدمون من قبل الشركة الجديدة الحاصلة على الفندق.

وفي هذا السياق، دعا المكتب الإقليمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مختلف الهيئات الحقوقية والنقابية، وعموم المتعاطفين مع قضايا الطبقة العاملة، إلى المشاركة في الوقفات الاحتجاجية التي ينظمها، مطالبا السلطات المعنية بالتدخل الجدي والفاعل من أجل إنفاذ القانون وإرجاع المطرودين والمحافظة على حقهم في الشغل، وإلغاء التفويت القضائي بسبب نقض المفوت إليه لالتزاماته.

مكناس

تفشي الإجرام في العاصمة الإسماعيلية يحول حياة المواطنين إلى خوف مستمر

الأسبوع

تعرف مدينة مكناس انفلاتا أمنيا مع تفشي الإجرام والسرقة بالعنف، خاصة في الفترات المسائية، ما يضع العديد من المواطنين أمام مصيدة اللصوص والمنحرفين.

فمستوى الإجرام في مدينة مكناس يطرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب الحقيقية وراء عودة مظاهر الإجرام والسرقات والاعتداءات على المواطنين، خاصة في الأحياء الشعبية، مما يتطلب تحديات جديدة بالنسبة للمصالح الأمنية إلى جانب المجلس الجماعي الذي عليه توفير المعدات والإمكانيات والمساهمة بدوره في محاربة الإجرام الذي يسيء لصورة وسمعة العاصمة الإسماعيلية.

فالعديد من الضحايا يتعرضون للسرقة بالعنف باستعمال السلاح الأبيض، مما يولد شعورا كبيرا لدى المواطنين بغياب الأمن العام داخل المجتمع المكناسي، والتي تزايدت في الفترة الأخيرة حيث يلجأ اللصوص لسرقة الهواتف والمحفظات والحلي والمال، حيث يتربصون بالمارة ليلا وفي الصباح الباكر.

ومن أبرز الأسباب التي تساهم في تفشي الإجرام والسرقة بالعنف، الفقر والبطالة وغياب التكوين بالنسبة للشباب، والتهميش الاجتماعي الذي تعرفه الأحياء الشعبية في غياب فضاءات ومراكز للتثقيف والتكوين، والشعور بانسداد الآفاق، مما يدفعهم إلى احتراف السرقة بالعنف.

وتطالب فعاليات محلية بضرورة تعزيز الدوريات الأمنية، من خلال زيادة الوجود الأمني في الأحياء الشعبية، وتنظيم حملات توعية للمواطنين حول كيفية مواجهة الخطر، وتوفير فرص العمل من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية لخلق فرص عمل للشباب.

أصداء أزمور

شكيب جلال

يعاني العديد من المرتفقين في الإدارات العمومية، من صعوبات في قراءة الوثائق، بسبب «رداءة» خط الموظفين والذي يكون دون المستوى، ويحتاج إلى ترجمة لمعرفة مضمونه، خاصة وأن هذه الوثائق الإدارية تكون مهمة لقضاء الأغراض لدى مؤسسات أخرى، مما يطرح التساؤل حول أسباب تكليف أشخاص لا يتقنون الكتابة لصياغة وثائق إدارية ومنحها للمواطنين، مثل عقود الازدياد، فهل تقوم الجماعة بتنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين لتحسين كتابة وصياغة الوثائق ؟

يتساءل العديد من السكان عن السبب الذي يجعل المجلس البلدي منذ سنوات لم يتخذ قراراته لهدم المباني المهجورة والآيلة للسقوط، والتي أصبحت تهدد المارة والساكنة في عدد من أحياء أزمور، خاصة داخل المدينة العتيقة، وهي القرارات التي تم اتخاذها من قبل المجلس بناء على محاضر اللجان الإقليمية بتاريخ 11 أبريل 2018، وأصدر بشأنها أمرا بالهدم في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ توصل المعنيين بالهدم بالقرار، ورغم مرور سنوات، لا زال المجلس لم يفعل قراراته حتى الآن رغم الخطورة التي تشكلها هذه المباني.

منذ ذهاب النائب البرلماني عن دائرة الجديدة-أزمور، المقرئ الإدريسي أبو زيد، عن حزب العدالة والتنمية، لم تعد تلقى أي محاضرة عن ليلة الإسراء والمعراج في مدينة أزمور، حيث كان يحرص على تنظيمها وتأطيرها كل سنة في قاعة البلدية، وهي الإنجاز الوحيد الذي يحسب له بعدما قضى ولايتين متتاليتين كنائب عن المدينة.

التفاهة.. صناعة نظام شمولي جديد

ذ. فؤاد **البهلول**

سُلبت الأقلام الحرة، وحُشدت معاول الجهل لهدم أسوار وحصون فكر الأمة عبر آليات اقتصادية وسياسية محكمة؛ «التفاهة» كنظام جديد وبنية مركبة أزاحت عرش القيم التقليدية والمبادئ، حيث لم تعد ظاهرة عابرة، بل تحولت إلى آلة عملاقة تنتج الجهل بدل العلم وتسوق التفاهة وتكرم كبار التافهين لتحقق هدفا رئيسيا وهو تكبير حجم المستهلكين المنفصلين عن واقعهم والمعتمدين على الإشباع الفوري والسطحية.

فقد أصبح الإنسان في عصرنا الحالي محاصرا بالتافهين من كل حدب وصوب، لا رغبة له في التأمل والتفكير حيث الحديث عن الثقافة والفكر ضرب من العبث العقلي، فالصورة هي الوسيلة الوحيدة للتفكير في زمن سيطرة التفاهة على العالم.

هذا النظام الاجتماعي، الذي تسيطر فيه طبقة من التافهين على مفاصل المجتمع الحديث، وتتم فيه مكافأة الرداءة والتطبيل عن الجدية تحت شعار الحرية الفردية، امتد ليشمل السياسة، الإعلام، الجامعات والثقافة والفنون، فهذه الصناعة «التفاهة» خلقت بيئة اجتماعية مفرغة من الوعي، وأصبحت بالتالي نمطا اجتماعيا كاملا يقوم على الإلهاء وتشويه المعنى وتقديم كل ما هو فارغ على ما هو هادف، فهي كما وصفها الكاتب الكندي آلان دونو: «أصبحت الرداءة قانونا غير مكتوب، وأضحى النجاح حليف من يلتزم بقواعد اللعبة لا من يمتلك الكفاءة أو الفكرة النبيلة».

في ظل هذا النظام، أصبح أناس يقومون بأعمال عبثية لا قيمة لها، وُضعوا في واجهة المشهد وجرى تحويلهم إلى قدوات بهدف خلق واقع جديد يتطبع فيه الناس مع العبث وتضرب فيه القيم النبيلة.

هذه السمة «التفاهة» تُعبِّر عن انشغال الإنسان بما لا ينفعه والإصرار على الأقوال والأفعال التي تضر المجتمع ولا ترقى إلى مستوى الجدية والاهتمام بمعالي الأمور؛ فهي ستار يحجب النقاش الجاد ويقصي المفكرين ويشبع السطحية بدل العمق، ويغيب الوعي النقدي من خلال تهميش القضايا الجوهرية وخلق حالة من التشتيت المستمر، أصبح الفرد معها غير قادر على التفرقة بين المهم والثانوي، الحقائق والشائعات، وبين الفكر والتسلية.

في ظل هذه التحولات التي شهدتها البنية المجتمعية، يبرز سؤال جوهري حول طبيعة النأي والتصدي لهذه النماذج التافهة، خصوصا الثقافة والعلم، حيث تحول الإنسان والثقافة إلى سلعة، من خلال غزو التعليم والجامعات واستغلال منصات التواصل الاجتماعي حيث هيمنت المحتويات المنحطة على حساب الحقيقة واستخدام الألفاظ النابية لجذب الانتباه، ما يجعلها «فيروسا اجتماعيا» غابت معه الأخلاق وتدهور الذوق العام.

هل نعيش حقيقة زمن الرواية وخروج الشعر من ديوان العرب ؟

بنعيسى **يوسفي**

يسود في الوقت الراهن في الساحة الثقافية عامة والنقدية بشكل خاص، خطاب مؤداه أن الشعر يعرف في المجتمعات العربية نوعا من الانكماش لصالح الرواية، التي صعد نجمها وسيطر على الحقل الأدبي وتربع على عرشه ويأبى النزول منه، وما إلى ذلك من الأوصاف والأحكام التي تصدر للأسف الشديد ليس من المتلقي أو المهتم البسيط وحسب، بل حتى العديد من النقاد والكتاب يعزفون نفس السمفونية ويرددونها وكأنها قناعة لا يأتيها الشك أو الباطل من أي جانب، مستندين في ذلك على العديد من المعطيات والقراءات التي تبدو في مجملها قريبة من الافتراضات والتخمينات أكثر منها دراسات علمية ونقدية رصينة؛ فأغلب الآراء التي تصب في هذا الاتجاه، تقيس الأمور بمعيار المبيعات والاهتمام المفرط من طرف القراء، الشباب منهم بالخصوص، بهذا الجنس الأدبي على حساب الأجناس الأخرى، ومنها الشعر طبعا الذي يهمنا في هذا المقام، وتماهي العديد من النقاد مع هذا التحول وهذا الاهتمام، والذين يريدون من خلاله تغيير البوصلة نحو الرواية لغاية في نفس يعقوب، فهل يجوز للناقد أن يكرس هذه المفارقة وأن يعطي الأولوية لجنس أدبي على حساب آخر، أم أن هواجس ذاتية وخلفيات معينة تقف حائلا أمامه للقيام بهذه الموازنة؟ ما الذي يجعل الكثير منهم يوثرون ويجتهدون من أجل إقناعنا بأن الزمن الذي نعيشه هو زمن الرواية، والشعر لم يعد هو ديوان العرب، وبالتالي أمست الرواية هي التي تحتل هذه المكانة ؟

لا أستسيغ هذه الحماسة الزائدة التي تسيطر على الكثير من المهتمين بالحقل الأدبي بعقد مقارنات بين الشعر والرواية، وتفضيل هذا الجنس على آخر ووضع تقابلات بينهما، فلكل مجال خصوصياته ومميزاته، ولكل واحد منها وظائفه وتأثيراته وأدواره الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالتالي، فعالية ونجاعة هذه الأجناس تكون في تكاملها وتناغمها وليس في التفريق بينها أو تصنيفها وفق معايير ذاتية، ولذلك فالدفاع عن الحقل الأدبي وإغناؤه وجعله حقلا خصبا يخدم المجتمع، لا يأتي من خلال خلق صراع وهمي بين هذه الأجناس ومن يقف وراءها، وإنما يأتي بربط الجسور بينها وعدم وضع الحواجز بينها، فمن العيب أن تجد روائيا مثلا يسخر من الشعر أو العكس، أو قاص ينتقص من قيمة الشعر أو المسرح وما إلى ذلك، وهذا ما نلمسه حقيقة في السنوات الأخيرة بين المبدعين في هذا الحقل، أما حينما يتعلق الأمر بالنقاد، فذلك حديث آخر، فالناقد الذي لا يمكن أن يصبح كذلك إلا بوجود هذه الأجناس والعطاء الإبداعي الذي تنضح به، تجده يأخذ مسافة كبيرة بينه وبينها وكأن الأمر لا يعنيه، كما تلمس في خطابه نوعا من التعالي وكأنه يريد أن يصنع لنفسه عالما خاصا به، بينما الواقع يعتبره جزء لا يتجزأ من المنظومة الأدبية، وعضوا فعالا فيها له ما له وعليه ما عليه لا أقل ولا أكثر.

وبالعودة إلى صلب الموضوع، وللذين خرجوا اليوم ليحكموا على الشعر بالانكماش، قياسا بالرواية، فنقول لهم أن الشعر لا يقابل الرواية، ولم يكن مقابلا لها أبدا، ولا حتى لمختلف الأجناس النثرية الأخرى، بهذا النوع من «التعارض البدائي»، بل إن الشعر كان شعرا بذاته، أو جنسا لا يقاس إلا بقدرته على اختراق نفسه، وتجاوز معاييره القديمة، أو بتحديد شعريته، بما لا يجعله خارج الصيرورة، فليست هناك كتابة شعرية واحدة، ولا نموذجا شعريا واحدا، أو شكلا كليا نهائيا، هو الشكل المثالي المرجعي، الذي لا يحدث الشعر بدونه، بمعنى أن الكتابة هي دائما مغامرة فردية، أو هي خصوصية، وعمل إبداعي اختلاقي صرف، ولسنا في حاجة للتذكير بأن الشعر له جذور قوية، سواء في المجتمعات العربية أو غير العربية، سواء قبل الإسلام أو بعده، وبالتالي، من المستحيل أن يتم اجتثاثه من هذه الجذور ونعلن وفاته كما يحلو للكثيرين أن يقولوا، وبهذا الخصوص، يعتبر الدكتور جمال الدين بن الشيخ أن الشعر كان النتاج الوحيد للثقافة العربية، أي أن الشعر كان نتاجها الأول، وأنه كان التعبير الأكثر دلالة، وحتى في حالات إقصائه، كان أكثر تمثيلا لأصالة عبقريتها، وفي أوج الصراع السياسي في العصر الأموي، انخرط الشعراء في هذا الصراع بين مختلف الفرق والاتجاهات، أو الملل والنحل، ظل الشعر وسيلة مواجهة، مثلما يحدث اليوم في الصحافة والإعلام، لسهولة انتقاله بين الألسن، ولكونه كان خطابا شفاهيا، يقبل الإنشاد والتداول من لسان إلى لسان، ونفس الشيء نجده عند شعراء آخرين الذين أثروا في المشهد السياسي والحزبي في بعض المجتمعات العربية كما هو الحال مثلا عند بدر شاكر السياب، الذي كان في بعض شعره يدافع عن الشيوعية في بلده، وهذا ما يمكن أن نقوله عن الشاعر الكبير محمود درويش، الذي كانت قصائده تقض مضجع الكيان الإسرائيلي، وأدونيس وسميح القاسم وغيرهما كثير من الشعراء العرب الذين ما فتئوا يعبرون في قصائدهم عن امتعاضهم واستيائهم من الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها جل البلدان العربية، وظلت أشعارهم جرس إنذار لتدارك ما يمكن تداركه قبل فوات الأوان.. كل هذه الأمور وغيرها نراها كل يوم ونلمسها، وتعطي الدليل على أن الشعر لا زال حاضرا وبقوة في الساحة الثقافية العربية، إن كان هذا يلفت أو يجذب اهتمام المتلقي أو الناقد، والأهم هو أن الشعر له أتباعه ومبدعوه، وله تعبيراته المختلفة التي ينفرد بها والتي تجعله دائم الحضور، ويستعصي بذلك عن التحلل أو الضمور، وبالتالي، ليس هناك جنس أدبي يمكن أن يأخذ مكانه، وحتى تتضح الصورة أكثر، لا بد من الإشارة إلى أمر هام لطالما يتم تجاهله، وهو أن الرواية التي يراد لها اليوم أن تكون رائدة وتحظى بمكانة خاصة في الحقل الأدبي عامة، أليس في لغتها، وأقصد الروايات الكبرى، التي تؤسس لأفق إبداعي مفتوح، تنطوي على الكثير من الشعر، وقليل من النثر، ما حدا بلجنة جائزة نوبل، في تقاريرها حينما كانت تمنح الجائزة لروائيين معينين، أن تعتبر شعرية النص الروائي بين أهم ما يجعل النص يتميز عن غيره، أو يجعل التجربة في حد ذاتها تكون خاصة تخرج عن العام والسطحي والمستهلك، مما نقرأه في كثير مما يسمى روايات اليوم.

إن مشكلة القراءة بقدر ما تطرح نفسها اليوم بإلحاح في واقعنا الثقافي، بقدر ألا ندعي أن الرواية اليوم هي ما يقبل عليه الناس، لأن الزمن الاستهلاكي الذي نحياه اليوم ضاعف من أزمة القراءة، كما ضاعف من أزمة المعرفة، وأصبح كل ما يفرض نوعا من الجهد والتفكير والقلق غير مرغوب فيه، ما يطرح السؤال حول ما يقرأه الناس، هل يرقى لمستوى الرواية أو لشيء آخر؟ هل ما يقرأه الناس من روايات هي روايات فعلا؟ أليس هذا ما يدعو للتريث قبل أن نطلق صرخة ما قبل موت الشعر ؟

لماذا يصعب إصلاح مهنة المحاماة ؟

حسوني قدور **بن موسى**

تمر مراحل سن القوانين في المغرب عبر المبادرة التشريعية (الحكومة أو البرلمان) ثم المناقشة والتصويت في البرلمان (مجلس النواب والمستشارين)، ومن الناحية المسطرية، فقد مر تعديل قانون مهنة المحاماة والمسطرة المدنية الجديد عبر عدة مراحل، إذ كان يجب على هيئات المحامين أن تبادر بطرح مشروع تعديل وعرضه على وزارة العدل مع ممارسة الضغط المهني ضد هذه التعديلات المرفوضة منذ البداية، واستخدام الإعلام والدعوة إلى تضامن المحامين عبر حملات شرح مخاطر التعديل الجديد الغير مرغوب فيه، لكن تمريرها من خلال أيادي خفية وأصحاب الأطماع والمصالح الخاصة التي تسعى إلى وضع قوانين تخدم مصالحها وتحافظ على امتيازاتها والسكوت عن معارضته في الوقت المناسب بالطرق السلمية، يعتبر خطأ فادحا يصعب تجاوزه.

لن أتناول النصوص القانونية التي تم تعديلها والتي تضر بحقوق ومصالح المحامين والمتقاضين على السواء، لأن مناقشتها في هذه المرحلة المتأخرة من الوقت لن يفيدنا في شيء.

مهنة المحاماة تتطلب الجسارة والإقدام والشجاعة والبلاغة، وأن يكون المحامي إنسانا أولا ليكون محاميا حقيقيا، فليست المحاماة مهنة انتصار يشهر على وسائل الإعلام ولا منصة لاستعراض القوة العضلية ورفع الشعارات واللافتات، بل هي رسالة عدل وحقوق تؤدى في صمت وأمانة بضمير إنساني، وهي أسرار موكلين لا تفشى ولو كان في الإفشاء مجد وثروة، والمحامي ليس عظيما بعدد الملفات المكدسة في رفوف خزانته ولا بماله وبثروته، بل بسيرته المهنية وخبرته على منصة الدفاع، والمحامي الذي يحتاج إلى إعلان انتصاراته، لم يدرك بعد أن أعظم إعلان هو ثقة الناس فيه وأن أعماله هي التي تتحدث عنه لا أن يتحدث هو عنها، حيث أن ملوكا عظماء وفلاسفة وعلماء كبار وصفوا مهنة المحاماة بأنها أجمل مهنة في العالم، فهي فن الحجة والإقناع، والدليل على ذلك أن الملك الحسن الثاني رحمه الله خاطب أعضاء الأمانة العامة والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بقصر الضيافة بالرباط (24 ماي 1993) قائلا: ((أقول لكم مرحبا بكم؛ أقولها ثلاثة: مرحبا بكم في بلدكم الثاني ومرحبا بكم في بيتكم هذا ومرحبا بكم عند قانوني مثلكم، إنني أعتز وأفتخر بتكويني القانوني، ولو لم أكن في المنصب الذي أنا فيه لكنت دون شك فردا من أسرتكم النبيلة الشريفة المحترمة)). هذه الكلمات الرفيعة تعبر فعلا عن مكانة مهنة المحاماة وعظمتها ومجدها، وهي شهادة صادرة عن ملك له تكوين قانوني، وقال الفيلسوف الفرنسي فرانسوا ماري أوروبيه، الملقب بـ«فولتير»: «المحاماة أجمل مهنة في العالم وأسمى مهنة في الوجود»، لأنه يرى أن المحامي يدافع عن الجميع، غنيا أو فقيرا، قويا أو ضعيفا، وهو يضحي بوقته وصحته وحتى بحياته لإحقاق الحق وإرساء العدالة، معتبرا أنها مهنة نبيلة تتطلب العلم والفن والرسالة الإنسانية للدفاع عن الحقوق، فهل نحن اليوم في مستوى أخلاق وطموحات هؤلاء العظماء ؟

اليوم، لا تحترم قواعد وأعراف مهنة المحاماة، حيث يقوم المحامي الرديء بسلوكات منافية لأخلاقيات المهنة وآدبياتها، منها سرقة ملفات الزملاء المحكومة بتعويضات، والانتصاب في ملفات مدنية وجنحية ضد الزملاء رغم أن قانون المهنة ينص على الامتناع عن قبول وكالات ضد زميل في المهنة إلا بإذن خاص من النقيب، لكن المصالح المشتركة تحول دون تطبيق القانون ضد المحامين المخالفين للقانون، وتعتبر هذه التصرفات الشاذة استغلالا للمهنة من أجل المال الحرام، وهي تؤثر سلبا على سمعة المحاماة وتظل هذه الظاهرة مستمرة دون رادع، لذلك فعندما يصبح القانون مجرد ستار للظلم ينقلب العدل إلى مأساة، وعندما تريد هدم أمة دون جندي واحد فعليك أن تستبدل الكفاءة بالولاء، وأن تجعل الرشوة بوابة الحقوق، فإذا تمكن المال من شراء السلطة يتم بيع العدالة لمن يدفع أكثر، وحين يصمت المثقف والعاقل ويعربد التافه والجاهل وتشيد العروش فوق ركام العدالة.. فانتظر الساعة.

قال الدكتور عبد الرزاق السنهوري: «المحاماة فن قبل أن تكون مهنة، وأن دور المحامي الحقيقي ليس مجرد معرفة القانون، بل فهم الوقائع وكيفية تطبيق نصوص القانون عليها»، مؤكدا على ضرورة أن يتحلى المحامي بالأخلاق العالية، ويكون إنسانا أولا، وألا يلجأ لقلب الحقائق أو الكذب، لأنه يخسر نفسه قبل أن يخسر القضية، فالمحامي الذي يرتشي يخرج عن كونه محاميا ليصبح مجرما، لكن الخصال الحميدة التي كان المحامي يتحلى بها في سنوات العزة والكرامة، تبخرت من خلال تصرفات بعض الوافدين الجدد على هذه المهنة الشريفة هدفهم الارتزاق وجمع المال بكل الوسائل غير المشروعة وسمسرة وتدخلات مشبوهة وتسجيل نيابات ضد زملائهم دون إشعار النقيب بذلك، وهذه التصرفات تضر بـ«مهنة الفرسان» التي أحبها الملوك والرجال العظماء.

حلم الدكتوراه يتعثر.. أين شرعية الماستر ؟

الحسن العبد

تعيش الساحة الجامعية المغربية في الآونة الأخيرة، على وقع جدل أكاديمي متصاعد، بعد أن وجد عدد من طلبة الدكتوراه أنفسهم عالقين في مفارقة صادمة تمسّ صميم الثقة في المؤسسة الجامعية؛ طلبة اجتازوا مسار الماستر داخل جامعات عمومية، واستوفوا شروطه البيداغوجية، ثم واصلوا تكوينهم في سلك الدكتوراه، بل وقطع بعضهم أشواطا متقدمة فيه، قبل أن يفاجأوا بقرار إداري يعتبر شهادة الماستر التي بُني عليها مسارهم العلمي، غير معترف بها، ويُصنفها لاحقا ضمن خانة «التكوين المستمر».

وبين ذهول الطلبة وصمت المؤسسات الوصية، تتكاثر علامات الاستفهام وتتعمق الحيرة، ويتحول الحلم الأكاديمي إلى أزمة وجودية حقيقية.

مصاريف باهظة.. واكتشاف صادم

ما زاد من حدة هذه الأزمة، أن الطلبة أدوا مبالغ مالية مهمة طيلة سنتين كاملتين من الدراسة، وهم يعتقدون، عن حسن نية، أنهم منخرطون في مسار أكاديمي معتمد يؤهلهم طبيعيا لولوج الدكتوراه، غير أن الصدمة كانت قاسية حين تبيّن لهم أن المسلك الذي بذلوا فيه جهدا علميا كبيرا، وتحملوا أعباءه المادية والبيداغوجية، قد جرى تصنيفه لاحقا كـ«تكوين مستمر».

وهنا يبرز سؤال جوهري لا يمكن القفز عليه: كيف يمكن اعتبار تكوين يستغرق سنتين كاملتين، ويخضع لنفس المجزوءات، ونفس آليات التقويم، ونفس منهجية البحث والمناقشة المعتمدة في الماستر الأكاديمي، مجرد «تكوين مستمر» ؟

إنه سؤال مشروع لا يطرحه الطلبة وحدهم، بل كل من تابع تفاصيل هذا الملف بعين أكاديمية ومسؤولة.

مصائر معلقة بين دراسة متوقفة ووظائف مفقودة

لا تقف تداعيات الأزمة عند حدود الاعتراف الإداري بالشهادات، بل تتجاوزها إلى أبعاد إنسانية واجتماعية شديدة القسوة؛ فعدد من الطلبة وجدوا أنفسهم اليوم في وضعية رمادية قاتمة: لا يُسمح لهم باستكمال دراستهم في سلك الدكتوراه، ولا يستطيعون العودة إلى وظائفهم السابقة التي غادروها بناءً على وعود ضمنية بمسار أكاديمي واضح المعالم.

ومع توالي الشهور، انتقل العبء المالي والنفسي إلى أسرهم، التي تعيش بدورها تحت ضغط القروض البنكية وتكاليف المعيشة، في محاولة لدعم أبنائها الذين أصبح مستقبلهم العلمي معلقا على قرار إداري غامض. وهكذا تحولت المسارات الجامعية، التي يُفترض أن تكون رافعة للترقي الاجتماعي والمعرفي، إلى مصدر قلق يومي وانكسار نفسي.

أسئلة مشروعة تنتظر أجوبة شجاعة

في خضم هذا الوضع، يحق للطلبة، بل وللرأي العام، أن يطرحوا أسئلة واضحة وصريحة: كيف لجامعة عمومية أن تدرس مسلكا غير معترف به، ثم تسمح لحامليه بولوج سلك الدكتوراه؟ هل كان تصنيف المسلك كتكوين مستمر واضحا منذ البداية؟ هل قدمت هذه المعطيات بشفافية كاملة للطلبة قبل تسجيلهم ودفعهم للرسوم؟ ومن يتحمل مسؤولية ضياع سنوات من عمر الطلبة ومسارهم المهني ؟

إنها أسئلة لا يمكن طمسها أو تأجيلها، لأنها تمس جوهر الحكامة الجامعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

بين الخلل الإداري وهاجس الموارد المالية

دون الجزم في غياب تحقيق رسمي، تفتح هذه القضية الباب أمام فرضيات متعددة: هل يتعلق الأمر بارتباك إداري في اعتماد بعض المسالك، أم بثغرات خطيرة في التواصل والتأطير، أم أن الأمر يرتبط، في جزء منه، بالبحث عن موارد مالية إضافية عبر مسالك لم يُحسم وضعها القانوني والبيداغوجي منذ البداية ؟

أيا كان التفسير، فإن المؤكد أن غياب الشفافية والوضوح كان عنصرا مركزيا في تفجر هذه الأزمة.

ما الذي يجب فعله الآن ؟

إن الوضع الحالي يستدعي تدخلا عاجلا ومسؤولا، قوامه:

- إصدار بلاغ رسمي يوضح الوضع القانوني والبيداغوجي لهذه المسالك؛
- فتح تحقيق إداري مستقل في كيفية اعتمادها وتسويقها للطلبة؛
- إيجاد حل واقعي ومنصف يحفظ حقوق الطلبة الذين قطعوا أشواطا متقدمة في مسارهم؛
- الشروع في إصلاح جذري لمساطر الإعلان عن المسالك الجامعية واعتمادها.

وذلك لأن الجامعة، قبل أن تكون فضاء للمعرفة، هي مؤسسة للثقة.

إن ما يعيشه طلبة الدكتوراه اليوم ليس مجرد إشكال إداري عابر، بل أزمة تمس عمق العدالة الجامعية ومصداقية المؤسسة العمومية، وبين دراسة متوقفة، ووظائف مفقودة، وأسر مثقلة بالديون.. يبقى السؤال الأثقل معلقا في الأذهان: من يعيد للطالب المغربي سنواته التي ضاعت؟ ومن يحمي مستقبله من قرارات غير واضحة العواقب ؟

عوامل التأقلم مع الواقع الاجتماعي

نعيمة حاميني

التأقلم هو قدرة الفرد على فهم القيم والعادات الاجتماعية السائدة في بيئته والتعامل معها والاندماج معها بطرق إيجابية في المجتمع..

- العوامل التي تساعد على التأقلم:
- الذكاء الاجتماعي: قدرة الفرد على فهم مشاعر الآخرين وتقديرهم؛
- أن تكون مرنا في التعامل؛
- الدعم الأسري والثقة في النفس بدون خوف؛
- طرق تحسين التأقلم الاجتماعي:
- تقبل النقد والتعلم من التجارب؛
- الانخراط في جمعيات؛
- تطوير المهارات؛
- التعرف على ثقافة المجتمع والآخرين.

ويقول علماء النفس أن عقلنا أداة قوة أعظم بكثير مما يمكننا تخيله، فمصدر هذه القوة هو قدرتنا على التأقلم والنمو.

الدوغمائية الذكية الجديدة وفساد السياسة

محسن الأكرمين

من الصعب إقناع الآخر (المتحجر) الذي يتنفس بنفس عطر اعتقاد (الدوغمائية) الجازم بالرأي الأحادي، وإنكار البراهين اليقينية الأخرى، والتي حتما تفكك نسب تزايد أسطورة التحجر الجديدة في السياسات الوطنية والدولية.

فمن المعيقات النازحة إزاحة متحجر التفكير قيد أنملة والدفع به في تبني نسق تغيير المفاهيم، وآليات التفكير الفسيحة (الرأي والاعتراف بالرأي الآخر)، ولم لا الإيمان بضرورة المراجعات البديلة في الفكر السياسي النظامي، عبر خلق حوافز بنيات تبادلية ثقافية بدون غالب ولا مغلوب، ولا من سنن التحدي والمقامرة بلعبة الاستشراق مرة ثانية، ومن الصعب الخروج بمجاديف سباحة تقليدية في ظل نمو جيل جديد من المتحصنين ضمن عمق قوقعة حدود تفكير صندوق شائكة لا مفاتيح لها غير الأحادية/الفردية، والنفخ في فخفخة الاستمتاع المريح عبر تمجيد الذات والذوات والأقوام، وخلق التصنيفات الوهمية للسياسات الداخلية والعالمية، ولم لا بناء السدود القضائية المحمية بعسكر يمنع الاختراق عند كل فجوات تفكير ضحل لإرضاء الأنانية التفوقية.

تفكير متراخي لا غير، وسنده الركيز يقف عند حد رفض البراهين اليقينية. هنا ليست القضية رياضة حسابية نهائية، ولا جدال في مناقشة المتغير بالسفسطة وبنوع من البلاهة، بل قد يبقى الآخر المتحجر في الأفكار والآراء يُواصل تمجيد الجمود الفكري المرتبط بالطبيعين، ونيل مكارم المصالح والمنافع، ومهاجمة كل مارق عن رؤيته الدوغمائية.

تغيير زاوية الرؤية مهمة ليست بالسهلة كما قد نعتقد في الوهلة الأولى، التنظيرية والمعيارية، بل هي ذات فعل التناول المنهجي الذكي بالأسباب النسقية، والذي يجعل من خط الانطلاقة خطا للبداية، ومنه بالضبط قد يكون الإخفاق في الوصول إلى حلبة تتويج المجتمع التفاعلي والكوني بامتياز الرأي والرأي المضاد، ولم لا كسب رهانات الانزياح عن القيم والمنطلقات الاعتقادية والاجتماعية غير المعيارية بالتوصيف الطاهر، فمن البديهي أن نخلص إلى أن (الآخر) الكامن وراء فخاخ الدوغمائية، يمارس سلطة الآراء المتسرعة والحاضرة في الذاكرة والتخيل بامتياز وتفوق، ويمارس سلطة استبداد التعصب الكثيف للأفكار والمعتقدات المتنوعة والآراء بالخلفيات الظلية المريحة لذاته ورؤيته النفعية وللأتباع المنبطحين والمهرولين له بالتأييد والتصفيق، وقد يمارس حروبه التي لا تنتهي خارج حدود ذاته ودولته الوهمية، وخارج هويته، وتكون بعيدة عن صفقات الحدود والقانون الدولي.

قد لا نمتلك الحقيقة المطلقة دائما، وحرية المصداقية الاعتبارية والواقعية، ولكن عند رؤية «الدوغمائيين الجدد» يمتلكون البدائل، والمتمثلة في لغو الكلام المفرط في التعميم وصناعة الحلم (الوردي لا المفزع)، ولم لا اللعب على تصنيف الذكريات ومخلفات الماضي حتى ولو بمناهج المقايسة والتفاضلية وخدمة المصالح المجالية.

حقيقة بأبعاد ناتئة الحافة، فمن خصائص «الدوغمائي» المميز لسلوكه الاجتماعي، أنه يصنع من الصراعات العقيمة والوهمية، وحتى المخصبة منها بفشل التلاقح التصالحي، ضجة من التفاهة، وتفعيلا بديلا يحرك البلاهة والوهم والاستئثار بالحقيقة المطلقة الأحادية؛ هنا قد نلحظ مدى مناولة فعل التمادي في مجارات لاعبي «قمار البوكير» في استغلال عمق قسوة الرأي الأحادي على المحيط (المجازف)، لعدة اعتبارات ومؤشرات أخرى مبنية على صواب رأيه، الذي يروم إلى خلق توليفة سوية من المضادات المنيعة، ومن لعبة الفوضى الانتظامية للمحافظة على الدلالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والنوعية لذات النوع وخلق الائتلاف المربح في أسرار أخوية السياسة الدوغمائية المتحجرة عبر الأزمنة والأمكنة والتاريخ. وهذا كله فيه نوع من التمادي في إرساء مسابقة أولمبية للسباحة ضد التيار الديمقراطي، ولم لا استغلال الفوضى المنظمة لصالح عالم التسيد في التحجر والتحدي، ولصالح مدارك التفكير النفعي.

اليوم، قد تبيت المعرفة غير المتحجرة تعيش حرب الكر والفر، الداخلي والخارجي، وقد ترفض كل النوعيات التأييدية لفعل إصدار صكوك الغفران عن «الدوغمائية» المتجذرة، خاصة في الفعل الثقافي والسياسي والحزبي والاجتماعي.. وترغب المعرفة الكونية غير المفروضة بالتحدي على تلبية نظام العقل والنقل ولم لا حتى الحدس، في اقتناص فرص مثيلة من المعرفة المدنية والكونية، التي وزنها من ذهب، ولا تقاس بالعملة الافتراضية، وتصنع خفض لهيب الحقد الاجتماعي البيني والإنساني/الكوني وما بين الحدود، ويبقى الحل الأمثل: عدم تزكية التفاهة والبلاهة، والتي بحق تجعل من «الدوغمائية» سيدة مرحلية تتسيد، وقد تهزم في مواقع أخرى، ولا محالة لها مع ظاهرة بروز نوعية خامسة من الذكاء الاصطناعي المتغول.

مع الحدث

باحثون يقرأون التغيير السياسي الأخير

حتمية إعادة ترتيب الأوراق الحزبية بعد هزة الأحرار

طرح رحيل أخنوش عن حزب التجمع الوطني للأحرار العديد من التساؤلات والنقاش لدى المهتمين بالمشهد السياسي، خاصة وأن خرجته تؤكد وجود العديد من الفرضيات التي كانت وراء رغبته في الرحيل أو دعوته إلى مغادرة سفينة الحزب، لا سيما بعد حراك شباب «جيل زد» الذي كان من أبرز الأسباب التي دفعت أخنوش لمراجعة بقائه في المجال السياسي.

رحيل أخنوش عن حزب التجمع الوطني للأحرار يطرح العديد من السيناريوهات والتكهنات حول خلط الأوراق بين الأحزاب ومختلف التيارات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالتحالفات، وحدوث تقارب بين الحزب وبعض أحزاب المعارضة، لا سيما وأن أخنوش كان يعتبر بمثابة العقبة أمام حصول تقارب سياسي، أو تواصل بين حزب التجمع الوطني للأحرار وبقية الفرقاء السياسيين، لا سيما الإسلاميين واليساريين، والذين لهم موقف من أخنوش عكس السنوات الماضية حيث كان يجمعهم تقارب في فترة مزوار والمنصوري.

إعداد: **خالد الغازي**

المعروف أن رحيل أخنوش شكل مفاجأة في الساحة السياسية، لكنه طرح العديد من الفرضيات والاحتمالات حول الأسباب الحقيقية وراء هذا الرحيل، خاصة وأن حزب التجمع الوطني معروف لدى الرأي العام ولدى المحللين بالحزب الإداري أو «حزب المخزن» كما يعتبره اليساريون، لكونه ولد من رحم المخزن في عهد أحمد عصمان وظل قلعة مغلقة لها خطوط حمراء، لا يمسح لأتباعه بمناقشة مواضيع حساسة أو قضايا سياسية، مثل المؤسسة الملكية، أو مناقشة قضية الصحراء والحكم الذاتي في المؤتمرات، أو التحدث في الاحتجاجات (حراك الريف أو جيل زد)، وحرية الصحافة، وقضايا حقوق الإنسان بحرية دون قيود.

يبدو أن الخريطة السياسية قد تتغير مع قدوم الرئيس المقبل للحزب والذي سيحل مكان أخنوش، وربما قد يأتي بتعليمات فوقية، خاصة وأن الحزب لا يمكن أن يخرج عن الدائرة المخصصة له من قبل الإدارة، لا سيما وأن معظم رؤسائه تم اختيارهم بتوجيهات أو بتدخلات من جهات عليا، مثل تعيين المنصوري ومزوار، لهذا فإن الرئيس المقبل للحزب لن يخرج عن الدائرة المقربة من مواقع القرار، وقد يكون محمد بنشعبون وزير المالية السابق، أو شكيب بنموسى المندوب السامي للتخطيط، أو مولاي حفيظ العلمي، أو فوزي لقجع، أو أمينة بنخضرة، أو نادية فتاح العلوي، أو الطالبي العلمي أو محمد أوجار.

ويرى مراد الغالي، الباحث في العلوم السياسية، أنه في خضم إعلان رئيس الحكومة عزيز أخنوش عن عدم ترشحه لولاية ثالثة على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار، يطفو على السطح سؤال جوهري يتجاوز حدود التكهنات اليومية ليلامس عمق البنية السياسية المغربية: هل يشكل رحيل أخنوش مفتاحا لخلط الأوراق الحزبية، أم أن منطق التحالفات في المغرب محكوم بقواعد تتجاوز الأشخاص؟ معتبرا أن الحديث عن تغيير على رأس حزب الأحرار، وثقله السياسي الحالي، لا يعني مجرد استبدال اسم بآخر، بل هو حديث عن اهتزاز محتمل في الأغلبية الثلاثية (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، والاستقلال)، ولفهم ما قد يحدث، يجب أولا تشريح الواقع الحالي؛ فالتحالف الحكومي القائم لم يُبنَ على أرضية إيديولوجية مشتركة، بل قام على «شرعية الإنجاز» و«المنطق الحسابي» للمقاعد البرلمانية.. فقد نجح عزيز أخنوش في جمع المتناقضات السياسية تحت مظلة «الدولة الاجتماعية».

وحسب مراد الغالي، فإن خروج أخنوش من المعادلة من خلال تغيير في القيادة قبل الانتخابات المقبلة، سيعيد تشكيل موازين القوى وفق السيناريوهات التالية: حزب الاتحاد الاشتراكي والبحث عن موطئ قدم، يتوق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بقيادة إدريس لشكر، للعودة إلى دائرة القرار، وبالتالي، فإن رحيل أخنوش قد ينهي «الفيتو» غير المعلن الذي جعل الحزب خارج الأغلبية الحالية، مما قد يدفع نحو تحالف جديد يضم «الكتلة التاريخية» (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي) مع أحد الأحزاب الإدارية، لكسر هيمنة التجمع الوطني للأحرار، كما أن حزب العدالة والتنمية ومحاولة البعث رغم تراجعه العددي، بقيادة عبد الإله بن كيران، يراهن على فشل النموذج التكنوقراطي الذي يمثله أخنوش، وبالتالي، فرحيل الأخير سيعتبره الإسلاميون انتصارا سرديا لهم، وقد يدفعهم لمحاولة بناء تحالفات «هجينة» مع أحزاب المعارضة الأخرى (الحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية) لتشكيل جبهة موحدة في الانتخابات القادمة.

وأوضح المتحدث ذاته، أن المغرب مقبل على استحقاقات كبرى (كأس العالم 2030، أوراش كبرى...)، بحيث تفرض هذه الملفات نوعا من «الاستقرار القسري» على التحالفات، لذلك، فإن أي تحالف جديد بعد رحيل أخنوش، لن يخرج عن سيناريوهين: الأول؛ استمرار نفس الأغلبية الحكومية مع تغيير الرأس، وربما تطعيمها بحزب رابع (الاتحاد الاشتراكي غالبا) لضمان توسيع القاعدة السياسية وامتصاص المطالب الشعبية، دون نسف التحالف القائم، والسيناريو الثاني: (الانقلاب الناعم)؛ تفكك هيمنة حزب الأحرار، وبروز تحالف يقوده حزب الاستقلال أو الأصالة والمعاصرة، ما يعني تراجع «الحمامة» إلى الخلف، هذا السيناريو سيخلط الأوراق الانتخابية، حيث ستتحول ولاءات الأعيان (المنتخبين الكبار) نحو القوة الصاعدة الجديدة.

واعتبر المتحدث ذاته، أن رحيل عزيز أخنوش سيساهم بلا شك في «رجّة» سياسية ستعيد الماكينات الانتخابية للعمل مبكرا، وسيؤدي ذلك إلى تفكيك التحالف الثلاثي المغلق وفتح الباب أمام تحالفات أكثر مرونة وانفتاحا، لكن، لا يجب المبالغة في تقدير حجم التغيير الجذري، فالنظام السياسي المغربي يميل دائما نحو التوافقات والتوازنات التي تضمن استمرارية المشاريع الكبرى للدولة، من خلال ضمان استمرار «زمن الدولة» لا «الزمن الحكومي»، فـ«خلط الأوراق» سيحدث

مع الحدث

في المقاعد والمناصب، لكن «قواعد اللعبة» ستظل محكومة بضرورة الحفاظ على الاستقرار الماكرو-سياسي والاقتصادي.

من جانبه، يرى زهر الدين الطيبي، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة محمد الأول بوجدة، أن مسألة التحالفات مع حزب الاتحاد الاشتراكي تبقى واردة، لكن لن يكون هناك تغيير في اتجاه تقارب مع حزب العدالة والتنمية أو مع التقدم والاشتراكية، خاصة وأن «البيجيدي» كان يهاجم عزيز أخنوش أكثر مما يهاجم حزب التجمع الوطني للأحرار، وهذا لا يعني أن خلافته على رأس الحزب قد تغير من التحالفات الحالية، لا سيما وأن التوجه العام يؤكد أن الحزب قد يكون من بين الأحزاب الأولى التي قد تحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، رفقة حزبي الاستقلال والأصالة والمعاصرة، وبالتالي، فهاته التحالفات ربما قد تتغير لينضم إليها عدد من الأحزاب الأخرى، لأن التحالف الثلاثي الحالي في تقسيمه لمواقع ومراكز القرارات على مستوى الجهات، وأيضا في تدبير للشأن الحكومي لمدة خمس سنوات، كانت هناك أغلبية مطلقة، وبالتالي، لم يكن هناك مجال للمعارضة للقيام بدورها المنوط بها.

وأوضح نفس المتحدث، أن مسألة عدم ترشح عزيز أخنوش لولاية ثالثة ربما جاءت في ظرفية خاصة، لأنها سنة انتخابية بامتياز، وبالتالي، هناك مجموعة من النقط يجب أن يشار إليها، بداية ذهاب عزيز أخنوش سوف يغير التحالفات الحزبية، على اعتبار أن الإشكال المطروح اليوم هو داخل جميع الأحزاب السياسية وليس فقط داخل التجمع الوطني للأحرار، كون هذه الأحزاب لم تعد ذلك المصعد الذي يوصل النخب إلى القمة، وبالتالي، فالأحزاب السياسية التي من المفروض فيها أن تكون مصعدا للنخب السياسية، لم تعد كذلك، متسائلا: من هي الشخصية التي يمكن أن تعوض أخنوش على رأس الحزب من بين الأسماء المتداولة؟ وإلى أي حد تحظى هذه الأسماء بقاعدة شعبية بالنسبة للحزب وبالنسبة للمواطنين، على اعتبار أنه لا يجب أن ننسى أن الزعيم المرتقب للتجمع قد يقود الحكومة في حالة ما إذا وصل الحزب للحكم وحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية حسب ما ينص عليه الفصل 47 من دستور المملكة؟ موضحا أنه حتى لو فرضنا أن حزب التجمع الوطني للأحرار كان

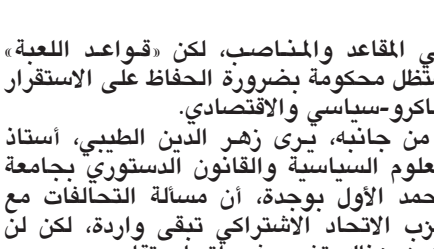

محمد **شقير**

كل الأحزاب اليوم دخلت في تنافس محموم للتحضير للانتخابات قصد الفوز بأكبر عدد من المقاعد، **لكن إذا كان هناك أي تحالف سياسي، فسيكون بعد الانتخابات وليس قبلها**، ومن جهة ثانية، **فالمستفيد الأكبر هو حزب التجمع، الذي استطاع أن يجدد رئاسته وأن يدخل الانتخابات بزخم جديد وبشخصية جديـــدة..**

زهر الدين **الطيبي**

مسألة التحالفات مع حزب الاتحاد الاشتراكي تبقى واردة، لكن لن يكون هناك تغيير في اتجاه تقارب مع حزب العدالة والتنمية أو مع التقدم والاشتراكية، خاصة وأن «البيجيدي» كان يهاجم عزيز أخنوش أكثر مما يهاجم حزب التجمع الوطني للأحرار، وهذا لا يعني أن خلافته على رأس الحزب قد تغير من التحالفات الحالية

سيتصدر الانتخابات المقبلة، فإن عزيز أخنوش ما كان ليكون رئيسا للحكومة لولاية ثانية، وهذا ربما الذي عجل برحيله من المشهد السياسي ومن الحزب، في انتظار من سيخلفه والذي ربما سيقود ما يسمى بحكومة المونديال، لأن المغرب مقبل على مجموعة من التظاهرات الرياضية، خصوصا تنظيم كأس العالم 2030، والحكومة المقبلة ستدوم ولايتها من 2026 إلى 2031، وبالتالي، فهذا التنظيم الكبير سيكون على عاتقها، مرجحا أن يكون رئيس حكومة المونديال شخصية من الحكومة الحالية التي قد تكون إما من حزب الأصالة والمعاصرة أو من حزب الأحرار.

وتابع المتحدث ذاته أن البحث عن خليفة لأخنوش يعد مشكلا حقيقيا، لأن داخل تنظيماتنا السياسية هناك مفهوم الولاءات السياسية عوض مفهوم الكفاءات، وهذا المشكل مطروح أيضا حتى بالنسبة لحزب الأصالة والمعاصرة، الذي قام بتأجيل مؤتمره وحتى بالنسبة للأحزاب الأخرى، وهذا يعني أنه لدينا على مستوى الأحزاب التي تقود الحكومة الحالية، مشكل الزعامات ومن يمكن أن يكون على رأس الحكومة، ومن يتوفر على كاريزما وقاعدة شعبية يستطيع من خلالها تدبير الشأن العام الوطني والحكومي.

ربما فتح أخنوش برحيله عن حزب التجمع الوطني للأحرار العديد من الاحتمالات الممكنة، التي يمكن أن تخلط الأوراق السياسية في ظل وجود مؤشرات أو انفتاح الدولة على أحزاب المعارضة، من خلال خطابها، ومن خلال القوانين الانتخابية التي جاءت بها الإدارة، والتي تهدف حسب تصريحات وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية تنافسية نزيهة بين مختلف الأحزاب، مما قد يفيد أن التغيير الذي يعرفه حزب الأحرار يأتي في هذا السياق، في إشارة إلى إبعاد الأعيان وأصحاب المال عن السياسة، مما قد يفسح المجال أمام ظهور تحالفات سياسية ربما قد تظهر ملامحها مع اقتراب الانتخابات القادمة.

في هذا الصدد، يقول محمد شقير، أستاذ العلوم السياسية، أن كل الأحزاب اليوم دخلت في تنافس محموم للتحضير للانتخابات قصد الفوز بأكبر عدد من المقاعد، لكن إذا كان هناك أي تحالف سياسي، فسيكون بعد الانتخابات وليس قبلها، ومن جهة ثانية، فالمستفيد الأكبر هو حزب التجمع الذي استطاع أن يجدد رئاسته وأن يدخل الانتخابات بزخم جديد وبشخصية جديدة، وهذا سيقوي من تعبئته ومن صفوفه، خاصة إذا كانت هناك شخصية ممكن أن تجمع مكونات الحزب وتعطيه شحنة سياسية جديدة، معتبرا أن الخلاف بين حزب التجمع والمعارضة سيبقى مستمرا، خاصة مع حزب العدالة والتنمية، بسبب بن كيران، لكونه ما زال على رأس قيادة الحزب وسيشكل أحد العوائق لأي تقارب بين حزب التجمع و«البيجيدي»، لأن بن كيران لا زال يعيش على قضية وقوف أخنوش وراء «البلوكاج» وعرقلة تجديد ولايته لرئاسة الحكومة، بحيث أن هذه القضية أصبحت شخصية من خلال ترديد بن كيران لها في الكثير من الخرجات، بل أثرت حتى على مسار الحزب في تحالفاته مع باقي الأحزاب.

من جهته، يرى محيي الدين حجاج، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، أن حدوث تحالفات جديدة أو سيناريوهات في المشهد السياسي بعد رحيل أخنوش، أمر مستبعد في الظرفية الراهنة، لا سيما في ظل استمرار الأغلبية الحكومية، قائلا: الحكومة ما زالت مستمرة في الأغلبية الحالية، وعندما تأتي الانتخابات تكون هناك نقاشات أخرى، وكل حزب يناقش برنامجه السياسي وحصيلته ومنجزاته، ومع الفرقاء الآخرين النقاشات تفتح بعد الانتخابات بناء على نتائج الصناديق ماذا أفرزت، لكن اليوم، من السابق لأوانه الحديث عن هذه الأمور في ظل استمرار الأغلبية ودعم الحزب للعمل الحكومي إلى غاية الانتخابات المقبلة، وأوضح أن الأحداث التي وقعت سابقا، لا علاقة لها برغبة عزيز أخنوش في الرحيل عن الحزب، لكونه أصر على ولايتين فقط ورفض تعديل النظام أو زيادة ولاية ثالثة، وأن محاولة إسقاط حدث معين وقع قبل شهرين أو ثلاثة أشهر على ما يجري في بلادنا، لا يمكن ربطه بالتراكم الديمقراطي الطويل الذي تعرفه المملكة، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للشباب، والتي كانت دائما مطروحة لدى الحزب، مضيفا أن وصف حزبه بالإداري يرفضه الواقع، وبأن من سيعطي الدرس هو حزبه للذين يدعون الديمقراطية ويختارون ثلاث ولايات وأربعة وأكثر من ذلك.

يمكن القول أن رحيل عزيز أخنوش عن حزب التجمع الوطني للأحرار خلق نقاشا سياسيا

مراد **الغالي**

في خضم إعلان رئيس الحكومة عزيز أخنوش عن عدم ترشحه لولاية ثالثة على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار، يطفو على السطح سؤال جوهري يتجاوز حدود التكهنات اليومية ليلامس عمق البنية السياسية المغربية: **هل يشكل رحيل أخنوش مفتاحا لخلط الأوراق الحزبية، أم أن منطق التحالفات في المغرب محكوم بقواعد تتجاوز الأشخاص ؟**

وطنيا، وفتح المجال أمام العديد من الفرضيات والسيناريوهات التي قد تحصل مستقبلا، خاصة على مستوى التحالفات الحزبية وإمكانية خلط الأوراق بين الأحزاب السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات المقبلة.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma
06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

اقتصاد

أربع مؤسسات تقود دفع الرسوم والمساهمات للميزانية العامة

أصدرت مديرية المنشآت العامة والخوصصة، تقريرا كشفت فيه عن استحواذ أربع مؤسسات رئيسية على الجزء الأكبر من مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، حيث تتصدر مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وشركة «اتصالات المغرب»، وبنك المغرب، قائمة المساهمين الرئيسيين، مسددة الأرباح الموزعة وحصص الأرباح، ورسوم استغلال الملك العام، وغيرها من الرسوم والمساهمات.

وبلغت المساهمة الضريبية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، خلال سنة 2024، ما مجموعه 22.63 مليار درهم، وفيما يخص عمليات التصفية، فقد بلغ عدد المؤسسات والشركات العمومية المتواجدة ضمن هذه العملية، 82 كيانا متم سنة 2024، موزعة بين 15 مؤسسة عامة، وهيئة عامة واحدة، و15 شركة مساهمة عامة ذات مشاركة مباشرة من الخزانة العامة، و48 شركة مساهمة عامة ذات مشاركة مباشرة، و3 جمعيات تعاونية.

من جهة أخرى، تتميز هذه المحفظة بالتنوع القانوني للمؤسسات التي تشكلها، فضلا عن تنوع قطاعات النشاط المعنية، كما يشير التقرير إلى أن قطاعات الزراعة والطاقة والتعدين والتجارة والصناعة، تمثل أكثر من ثلثي هذه المحفظة.

فلاش

في وقت تواجه فيه دول العالم تحديا مزدوجا يتمثل في تأمين الغذاء للسكان مع خفض الانبعاثات الكربونية، وفق تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي، أثبت المغرب أنه نموذج رائد عالميا في تحقيق هذا التوازن الدقيق، وأنه استطاع توظيف الطاقات المتجددة والابتكار الصناعي ليس فقط لخفض الانبعاثات، بل لدعم سلاسل الإنتاج الزراعي بشكل مباشر.

وأشار التقرير إلى مساهمة قطاع الفوسفاط بنسبة 9 % من جهود المملكة للتخفيف من الانبعاثات، مع الاتزام بخفضها بنسبة 21.6 % دون دعم دولي، و53 % بدعم خارجي بحلول 2035، كما يضم القطاع برنامجا استثماريا طموحا لمجموعة OCP، يهدف إلى رفع إنتاج الأسمدة الفوسفاطية إلى 20 مليون طن بحلول 2027، بالتوازي مع هدف الحياد الكربوني الشامل بحلول 2040.

الموافقة على دمج صناديق التأمين الإجباري عن المرض

من أجل تكريس توحيد التدبير داخل مؤسسة واحدة، تمت المصادقة على إسناد تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام، الذي كان يدار من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).

ويؤطر النص مرحلة انتقالية تضمن استمرارية الخدمات الصحية وحماية حقوق المؤمنين وذوي حقوقهم، من خلال الإبقاء على العمل بالاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات التعاضدية خلال مدة تحدد بمرسوم، مع استمرار الاستفادة من آلية الطرف الثالث المؤدي وفق اتفاقية خاصة، وينص المشروع كذلك على نقل ودمج المستخدمين المعنيين بقوة القانون وبصفة تلقائية، مع الحفاظ على انخراطهم في أنظمة التأمين والمعاشات الأساسية والتكميلية.

ويأتي هذا القرار في سياق مواصلة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز حكامة منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، من خلال توحيد التدبير، وتبسيط المساطر، وتقوية النجاعة، بما يضمن استدامة الخدمات وتحسين ولوج المواطنين إلى التغطية الصحية.

سقوط 52 ألف مقاولة صغيرة جدا..

شهد سوق الشغل في المغرب تراجعا كبيرا، حيث ارتفع معدل البطالة الوطني إلى 13 %، مع تسجيل أرقام مقلقة بين فئة الشباب التي بلغت نسبة البطالة فيها 35.8 %، وحملة الشهادات 24.6 %، وذلك حسب آخر تقرير للمنظمة الديمقراطية للشغل.

وكشف التقرير أن برامج الدعم والتشغيل الحكومية، مثل «أوراش» و«فرصة»، لم تحقق النتائج المرجوة، إذ عاد نحو 70 % من المستفيدين إلى البطالة بعد انتهاء عقودهم المؤقتة، حيث شهدت السنة الماضية إفلاس حوالي 52 ألف مقاولة صغيرة جدا، ما أدى إلى فقدان 250 ألف وظيفة مباشرة، في غياب استراتيجية واضحة لإدماج نحو 6 ملايين عامل يعملون في القطاع غير المهيكل، مبرزا أن نحو 2.4 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر متعدد الأبعاد، مع تراجع القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود بنسبة 12 %.

من جهة أخرى، ورغم انخفاض المعدل الرسمي للتضخم، شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفاعا تجاوز 25 %، فيما اعتبرت المنظمة أن الزيادة في الحد الأدنى للأجر (SMIG)، لا تعود بفائدة على المواطنين، كما أن منحة الدعم الاجتماعي البالغة 500 درهم، تغطي نحو 20 % فقط من تكلفة السلة الغذائية الأساسية.

العجز التجاري يدق ناقوس الخطر

أظهرت معطيات رسمية، كشف عنها مكتب الصرف، تفاقما مقلقا في وضعية المبادلات الخارجية للمغرب، بعدما تجاوز العجز التجاري عتبة 328.8 مليار درهم متم نونبر 2025، مسجلا قفزة لافتة بنسبة 20.4 %، في مؤشر جديد على اتساع الهوة بين وتيرة الواردات محدودة التحكم ونمو الصادرات البطيء.

وأوضحت نشرة المؤشرات الخارجية، أن هذا التدهور يعود أساسا إلى الارتفاع القوي في واردات السلع، التي بلغت أكثر من 725.34 مليار درهم بزيادة 9.2 %، مقابل نمو محتشم للصادرات لم يتجاوز 1.8 % ليستقر في حدود 423.54 مليار درهم، ما أدى إلى تراجع معدل التغطية بأزيد من أربع نقاط ليستقر عند 56.3 % فقط.

وبذلك، تعيد هذه الأرقام الثقيلة إلى الواجهة أسئلة جوهرية حول نجاعة السياسات التجارية والصناعية المعتمدة، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على تقليص تبعيته للاستيراد وتعزيز تنافسية صادراته، في وقت تزداد فيه الضغوط على التوازنات المالية والعملة الصعبة، وسط سياق دولي متقلب وتحديات داخلية متراكمة.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب

تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة

مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....

الاسم الشخصي: .....

المدينة: ..... رقم الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

تاريخ بداية الاشتراك: .....

وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

ليلى عزيز تكشف رؤيتها في الحفاظ على أصالـــة القفطان

استطاعت المصممة ليلى عزيز، عبر تجربتها في عالم الموضة، أن ترسخ حضورها من خلال أعمال تمزج بين الجرأة والترف والروح المغربية الأصيلة، مما جعل تصاميمها تحظى بإقبال كبير داخل المغرب وخارجه، كما تمكنت من إبراز صورة القفطان في قالب معاصر يليق بالذوق الرفيع ويعكس ملامح الهوية الثقافية للمملكة.

واعتبرت عزيز أن مشاركة وحضور المواهب الشابة في المسابقات الخاصة بالموضة، يبعث على الفخر، لما يحمله من روح جديدة تسهم في تطوير تصميم القفطان مع الحفاظ على قيمته التراثية، مبرزة أن تظاهرات القفطان في المغرب تعد فضاء مثاليا لاستعراض أحدث الابتكارات، إذ تمنح المصممين الناشئين فرصة لإظهار قدراتهم وصقل مواهبهم، كما أن المبادرات الثقافية تسهم في إحياء التراث المغربي وتقديمه في صورة معاصرة تحترم أصالته وتبرز عمقه التاريخي.

وفي سياق ذي صلة، عبرت ذات المتحدثة عن إعجابها بالنهج الذي يتبعه الجيل الجديد من المصممين، حيث تمكن العديد منهم من إدخال بصمات حديثة على القفطان مع الإبقاء على تفاصيله التقليدية التي تمنحه التميز، مشيرة إلى أن هذا الانسجام بين الحداثة والأصالة هو ما يجعل القفطان يستقطب الإعجاب ويمنحه هوية فنية قائمة بذاتها.

اتحاد كتاب المغرب يـــودّع الكـــاتب سعيد عاهد

في أجـواء يخيّم عليها الأسى والحزن، أعلن المكتب التنفيذي لاتحاد كتاب المغرب، عبر «الفايسبوك» عن وفاة الكاتب والصحافي والمترجم سعيد عاهد، أحد أعضائه البارزين، الذي أسلم الروح لباريها صباح السبت 10 يناير 2026 بمدينة المحمدية، بعد صراع طويل وصامت مع مرض عضال لم ينفع معه علاج.

وبرحيل سعيد عاهد تفقد الساحة الثقافية المغربية اسما اختار الاشتغال في العمق والصمت بعيدا عن الأضواء، وراكم حضورا رصينا في مجال الصحافة الثقافية بجريدة «الاتحاد الاشتراكي» والترجمة والبحث والإبداع الأدبي، متشبثا بجوهر الفعل الثقافي وقيمته المعرفية لا ببريق الواجهة وضجيجها.

انطلقت المسيرة الصحافية للراحل منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث بدأ عمله سنة 1990 بجريدة Libération، بعد تجربة تعاون سابقة مع جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، التي تولّى فيها مهام رئاسة التحرير وأسهم بإشرافه الوازن على ملحقها الثقافي، كما شارك في هيئات تحرير عدد من المجلات الثقافية المغربية، من بينها «الرائد» و«النشرة» و«آفاق» و«الثقافة الأخرى».

كتب سعيد عاهد بالعربية والفرنسية، وترك وراءه أعمالا لافتة في البحث والسرد، من بينها: «قصة حب دكالية»؛ «الفتان: محكيات من سيرة الروكي بوحمارة»؛ «ذاكرة متشظية»؛ و«الجريمة والعقاب في مغرب القرن السادس عشر»، أما في الشعر المكتوب بالفرنسية، فقد أصدر عدة دواوين، جسدت حساً تأمليا ولغة تمتح من التجربة الذاتية والقلق الوجودي.

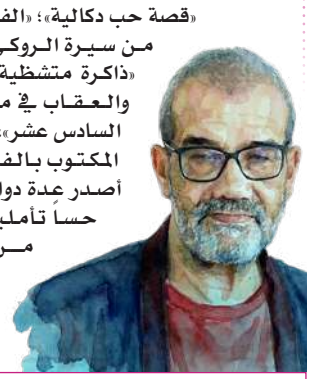

اختيار مغاربة في قائمة 100 شخصية ذات سـمعة إفريـقية

كشف منتدى السمعة العالمي عن قائمة 100 شخصية إفريقية لسمعة سنة 2026، والتي عرفت حضورا مغربيا مشرفا ومتنوعا، حسب المجالات، لما أبان عنه المرشحون من تأثير وفاعلية تستجيب لمعيار الأثر الواقعي المعتمد في المنتدى.

وتأتي هذه المبادرة، بشراكة مع Reputation Poll International، لتعزيز الثقة في شخصيات ساهمت أنشطتها في التغيير الاقتصادي والاجتماعي إفريقيا، ودعمت العلاقات الدبلوماسية بشكل عكس القدرة على القيادة والتأثير عبر الابتكار والعلوم والمبادرات الاجتماعية والخدمة العامة، حيث يعتمد هذا التصنيف على معايير النزاهة والأثر الحقيقي في المجتمع بكل قطاعاته واحتياجاته.

وضمت قائمة المنتدى كلا من: وليد الركراكي في صنف الرياضة، وهو الاسم الذي عرف تركيزا إعلاميا كبيرا منذ مونديال قطر إلى اليوم، ووزير الصناعة والتجارة رياض مزور، الذي أبان عن استراتيجية تعزز التنافسية الصناعية والابتكار الاقتصادي، وفي مجال المال والأعمال، حظيت حسناء الطالب بتقييم منتدى السمعة العالمي، إلى جانب الدكتور يونس أحلال، أخصائي الجراحة الروبوتية، وخبيرة الذكاء الاصطناعي البروفيسور هاجر موسانيف، وآخرون..

رواد المسرح يلتئمون في بركان

تستعد جمعية رواد الخشبة للمسرح والموسيقى والثقافة ببركان، لتنظيم النسخة التاسعة من المهرجان الدولي للمسرح خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 26 يناير الجاري، تحت عنوان: «خشبة تجمعنا».

وتتميز هذه الدورة بمشاركة نخبة من الفرق المسرحية المغربية والدولية، حيث ستحضر فرق من فرنسا وبلجيكا واللوكسمبورغ وتونس، إلى جانب فرقة إفريقية مختلطة تمثل كلا من الكاميرون ونيجيريا والسودان، إضافة إلى فرق مسرحية مغربية ستثري فعاليات البرنامج، كما ستتخلل فعاليات هذه التظاهرة لقاءات وندوات تعرف بفنون المسرح وتناقش موضوعات مرتبطة بالثقافة وعلاقتها بالفن والتنمية، بالإضافة إلى تنظيم رحلات ثقافية وسياحية إلى منطقتي تافوغالت والسعيدية للتعريف بتراث وثقافة المنطقة وتاريخها، وسيتم كذلك تنظيم مجموعة من الورشات التكوينية في مجالي الإخراج والأداء المسرحي بدار الثقافة ببركان.

«اليونسـكو» تضم الدار البيضاء رسميا إلى شبكة مدن التعلم

تلقت جماعة البيضاء تأكيدا رسميا لانضمامها إلى شبكة «اليونسكو» العالمية لمدن التعلم، وذلك في خطوة تعزز إشعاعها الدولي، إذ يأتي هذا الاعتراف الدولي تتويجا لالتزام المدينة الراسخ بتعزيز مبدأ «التعلم مدى الحياة»، وتكريس المعرفة كحق مشترك في خدمة جميع المواطنين.

وبهذا الانضمام الدولي، تصطف الدار البيضاء إلى جانب نخبة من المدن العالمية التي تنهج سياسات عمومية مبتكرة في مجالات التربية، التكوين، الثقافة، الإدماج الاجتماعي، والتشغيل، حيث تعتزم استثمار هذه العضوية لتقوية برامجها الاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بدعم التربية غير النظامية، والتكوين المهني، ومواكبة الشباب والنساء والفئات الهشة، فضلا عن تعزيز نشر الثقافة والرقمنة داخل الأحياء، كما سيمكن هذا الاستحقاق المدينة من الاستفادة من مبادرات دولية والانخراط في مشاريع مشتركة تهدف إلى تجويد الولوج للتعليم، وتطوير كفاءات الساكنة، والتحضير للانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

الإبداع التشكيلي الروحي من الـروح إلى تـراب الصحراء المغربية

تحت هذا الشعار، يحتضن قصر البديع بمدينة مراكش، معرضا فنيا للفنان التشكيلي مراد بولرباح، يستمر إلى غاية 29 يناير الجاري.

يؤكد بولرباح أنه يتعامل في هذا المشروع التشكيلي مع اللوحة باعتبارها مجالا للسلوك الروحي قبل أن تكون فضاء بصريا؛ فالتصوف بالنسبة له ليس موضوعا، بل طريقة نظر ومسارا داخليا يتحول إلى لون وخط وإيقاع، مستحضرا في ذات الوقت «الصحراء المغربية» لا كجغرافيا فقط، بل كحالة صفاء وتجرد، حيث يلتقي التراب بالنور، والذاكرة بالأفق، بين اللوحات الكارتونية والأعمال المنجزة على القماش الأبيض ومختلف المكونات بالأصباغ، باحثا من خلال كل ذلك عن التوازن بين البساطة والعمق، وبين الرمز الصوفي والبعد الوطني.

ويعد هذا المعرض الفردي محاولة لتحويل الإبداع التشكيلي إلى فعل شاهد على جمالية وارتباط الروح المغربية بأرضها وقيمها العريقة، إذ تعتبر تجربة الفنان التشكيلية، غنية، تضطلع بمجموعة من الجماليات التي ترقى بأعماله إلى وضع تشكيلي ساحر يتجاوز كل القيود، في نطاق مشروع فني وجمالي وتعبيري مقترن بمختلف التداعيات الوجدانية، المرصعة بنشوة الأشكال التعبيرية وصناعتها الدقيقة، وفق عدد من الألوان المعاصرة المدججة بالتقنيات الحديثة.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
المؤسس: مصطفى العلوي
مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني
ربورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد
التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون: زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون: مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 2011-070
الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma
دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 150

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

جحيم الثورة الفاسية ضد الاستعمار الفرنسي

بقلم:
مصطفى العلوي

عندما اجتاحت المظاهرات كل جنبات مدينة فاس، أغلقت كل المتاجر أبوابها في لحظة واحدة، ويصف الفرنسيون في تقاريرهم واقع تلك اللحظات: ((**إن المشاهد مفجعة، وأطراف البحث في كل ركن والفرنسيون يغتالون في بيوتهم، والرؤوس المقطوعة مرفوعة على أسنة الرماح**)).

توجهت فرق النجدة الفرنسية من حي «دار دبيبغ» على ثلاثة محاور: في اتجاه المدينة بقيادة القبطان فيليبو، في اتجاه القصر الملكي بقيادة الكومندان فيلير، وفي اتجاه مستشفى «أوفير» بقيادة الضابط الطبيب فورنيال.

وهرب الفرنسيون الذين استطاعوا ذلك للاحتماء بالقنصلية الفرنسية، وخاض مدير البريد الفرنسي، بيارني، معارك بطولية من أجل إنقاذ الفرنسيين بعد أن شكل فيلقا من المتطوعين المدنيين الفرنسيين.

وجاء قائد حامية فاس، الجنرال برولارد، إلى المستشفى المركزي وحوله إلى مقر لقيادته، وأخذت المدافع التي وصلت لأطراف المدينة، تقنبل جنبات المدينة، ((**ولكن زغردات النساء وصيحات «الله أكبر» لم تتوقف رغم القصف المدفعي**))، حسب ما كتبه الضباط الفرنسيون الذين وصف أحدهم بوابة المستشفى وهي تفتح لإدخال الجثث الممزقة إربا.

وتأمت فاس ليلة 17 أبريل 1912 تحت قصف المدافع الفرنسية، وقبل أن يسدل الليل ستائره على المدينة، كان الصحفي هوبير جاك يكتب مذكراته: ((**لقد أخذنا نقول في أعماقنا إنه إذا كانت المدفعية قد تدخلت، فإن الأمر يدل على أن الحالة جد خطيرة، بيد أننا لم نسمع لحد الآن أصوات بنادق جيشنا العصرية.**

فهل جيوشنا المرابطة بحي «دار دبيبغ»، على بعد أربع كيلو مترات من المدينة، لم تستطع أن تقترب من المدينة؟ وكيف أنه مضى يوم على نشوب الفتنة ولم يقع بصرنا على جندي واحد من الجيش الفرنسي في الشوارع.. ؟)).

في تلك الأثناء، كانت الإمدادات العسكرية تتوالى من الحاميات الفرنسية بمكناس تحت جنح الظلام لصباح اليوم الجديد.

إن الفرنسيين هم أصحاب المثل الذي يقول «الليل يسدي بالنصح»، لكنهم في تلك الليلة التعيسة من يوم 17 أبريل 1912، لم يكونوا يصغون إلى نصح الليل، وإنما كانوا وكأنهم ابتلعوا ألسنتهم، يعدون الأموات ويضمدون جروح المصابين. لقد كان يوما رهيبا، وخسائر كالتي تحصل في أضخم يوم من أيام الحروب الكبرى التي عاشتها فرنسا.

في يوم واحد، وفي ساحة المستشفى المركزي «أوفير»، كان التعرف على جثث الضحايا الفرنسيين يدعو إلى الغثيان:

- الضباط القتلى: الضابط لوروا؛ القبطان كوني؛ القبطان ليسباراد؛ القبطان دولافين؛ القبطان دولا مانتوار؛ القبطان ماريشال؛ وقد قتله خادمه المغربي بسيف وألقى بجثته من على السطح إلى الشارع؛ القبطان بوردونو؛ الليوتنان رينود؛ الليوتنان لابارت؛ الليوتنان روناهي؛ الليوتنان روسيني؛ الليوتنان أبريل.

- أعضاء البعثة العسكرية بقيادة الضابط مارينيي: وكان في مقدمة القتلى، ومعه اثنتا عشر جثة لضباط الصف والجنود؛

- الفرنسيون المدنيون: تسعة، وضمنهم المهندس بريكو وزوجته، وموظفة في مصلحة السياحة، مدام أمبيردي، التي كانت تدير فندق فاس، والموظفان بينكيو ومونتيل، وموظفو البريد: ميوكا؛ ريكار؛ دوكانيس؛ الراهب فابر؛ ومرافق الجيش.

هذا كان حصاد اليوم الأول من الثورة الفاسية ضد الاحتلال الفرنسي، وضد إعلان عقد الحماية.

ويقول الصحفي هوبير جاك في كتابه «الأيام الدموية»، عن تلك الليلة: ((**لقد كنت أعلم منذ زمن طويل مدى الخلق الرفيع الذي يتملك الضباط الذين هم من طراز القبطان بوردونو، فإنهم من حيث نكران الذات شيء عظيم، ولذلك فقد كنت أعرف أن نصيبي منه سوف لن يكون شيئا رغم إلحاحي عليه.**

لقد تركته وحيدا وذهبت إلى بيتي لأرتدي ثياب الخروج، وعندما رجعت، لاحظت أن القبطان قد أخفى رأسه في جيبه كأنما هو طفل ضبط وهو يرتكب مخالفة. لقد كان يحاول أن يقضم بأسنانه بعض فضلات من كسر الخبز، قال لي والخجل بادي عليه: «لقد غلبني الجوع»، ولكنه لم يلبث أن رمى كسرة الخبز وكأنما يخزي نفسه. لقد قذف بها دون أن ينال منها شيئا، فأهويت على يده أعصرها في حرارة، وفي صمت، وكان جوابه أن اغرورقت عيناه بالدموع قائلا: «هيا بنا سريعا، فإن مهمتي لم تنته بعد، إن زوجتي وطفلتي الصغيرة التي لا تتجاوز اثنتي عشر سنة تسكنان في فاس الجديد حيث مراكز الفتن ولا أعلم عن مصيرهما شيئا، ولا أدري هل تخلصا مما هما فيه؟ وماذا عساه أن يكون حدث لهما؟ وهل ما تزالان على قيد الحياة؟ هيا بنا.. هل أنتم على استعداد؟ فلنذهب..)).

صورة تؤرخ لعلاج الجرحى الفرنسيين في المستشفى العسكري بفاس

أما اليوم الموالي، فقد كان التواجد الفرنسي فيه منعدما في كل أرجاء المدينة، لم يكونوا يضمدون جروحهم، وإنما كانوا يجترون خيبتهم، ويسكبون دموعهم مثل القبطان بوردونو، كما ورد في النص السابق.

وحتى نأخذ فكرة عن أحداث اليوم الموالي، نتتبع هذا القبطان بوردونو، الذي ذهب للاطمئنان على أحوال عائلته صباح يوم 18 أبريل، ولقد كتب عنه في مذكرات الصحفي هوبير جاك: ((**لم يكن القبطان بوردونو يعرف أن مصيره المشؤوم ينتظره صباح يوم 18 أبريل، وقد كان على رأس فرقته حينما اخترقت رصاصتان صدره، فلفظ نفسه الأخير في المستشفى دون أن يعرف شيئا عن زوجته**)).

لكن الإمدادات جاءت بسرعة البرق من الجزائر، بقيادة الكومندان فيليبو، الذي جاء توا على رأس فيلق من رجال «السباهي» الجزائريين.

إلا أن المغاربة كانوا يتصورون الحماية متجسمة في كل تواجد فرنسي، فأخذوا يبحثون في جنبات البيوت عن الضباط والعساكر الفرنسيين.

وإذا كان من الصعب إعطاء وصف لكل ما جرى في كل جنبات فاس، فإن الإحاطة بما جرى لأربعة ضباط فرنسيين كاف لإعطاء نظرة شمولية، عما كان يجري في اليوم الثاني للتمرد.

قال الصحفي هوبير جاك في كتابه كما ذكر ذلك في جريدة «لوماتان» التي كان مراسلها: ((**لم نعرف في أساطير المغامرات التي بلغت أقصى الغايات في المأساة أسطورة «أماكي»، أو تقارب هذه الظروف التي عاشها هؤلاء والتي وجدوا أنفسهم أمامها وجها لوجه.. ولنستعرض أمامنا، على سبيل المثال، تلك الساعات المضنية التي مر بها الضباط الأربعة: بوجارد، أودو، جيرما، وكاريانتي، أولئك الذين نجحوا بعد أهوال وأهوال من متابعة المغاربة التي كانت شديدة ومستمرة أيضا.**

لقد كان الأربعة يسكنون دارا صغيرة في صميم المدينة، ولقد كانوا على مائدة الغذاء حوالي الساعة الثانية عشر والنصف، عندما ورد عليهم أحد المكلفين يحيطهم علما بأن الجنود المغاربة قد أعلنوا الثورة.

ولقد كانوا وهم في أثناء تلقيهم هذا النبأ، يسمعون بآذانهم إصرار ذلك الهيجان في الشارع العام، فعمدوا حينا إلى أبواب المنزل، فأوصدوها وجعلوا خلفها رتاجا لإحكام الإغلاق، وأخذوا كامل استعدادهم للمقاومة، فصعدوا إلى الطبقة الأولى ليتزودوا بالسلاح، وأول محاولة خطرت ببالهم، أن يزعموا على الفرار عن طريق السطوح المجاورة، بيد أن الفشل كان حليفهم في هذه الفكرة، إذ أنهم كانوا يستقبلون من لدن المتربصين لهم في السطوح بوابل من الرصاص.

فماذا فعل هؤلاء بعد ؟

لقد قرروا أن يلتجئوا إلى أحد البيوت التي توجد في الطبقة الأولى، حيث أن باب المنزل قد اقتحمت واخترقها المتظاهرون، بل إنهم انتشروا في فناء المنزل الداخلي، وقبل أن يغلقوا عليهم باب المخبأ الذي اختاروه للنجاة بأنفسهم، قبل ذلك تابعوا مقاومتهم من النافذة التي تشرف على فناء المنزل حيث كان الثوار يطلقون النار بدورهم، واضطر المتظاهرون إلى الرجوع القهقري إلى الممر الذي يؤدي إلى وسط الدار حيث استرسلوا في المقاومة.

إن كل واحد من الأربعة يحمل سلاحه الخاص به، وقد استمروا بأربعتهم يطلقون النار كلما بدا رأس أمام أعينهم.

وفي أثناء هذا، كان جانب من المغاربة يشتغلون بنهب ما في المنزل، ولكن لم تمض لحظات حتى كانوا على مقربة من المهاجمين لا تفصل بينهم إلا باب واهية، وهنا دخلوا بيت أودو، حيث عمد ثلاثة إلى بنادقهم يرسلون منها النار عبر النوافذ والباب، بينما ظل رابعهم يناولهم ما يحتاجون إليه من قراطيس.

فماذا كان بعد هذا ؟

إن عدد المغاربة ما انفك يزداد لحظة بعد لحظة، ودون انقطاع، وهكذا أخذ الأربعة يتصورون أمامهم الهزيمة المحققة، إنهم يوقنون الآن أنهم لا يستطيعون الاستمرار في المقاومة وقتا طويلا، لا سيما عندما أخذت ألسن النيران تتقاطع لتأخذ طريقها إليهم من كل جانب.

إنهم اهتدوا إلى الالتجاء بعد هذا إلى المرحاض الذي يتصل بالبيت، الذي أصبح مهددا هو الآخر بالاقتحام. نعم، ووجدوا في الكنيف كوة صغيرة فساورتهم فكرة الفرار بأنفسهم منها، إنها تؤدي إلى الخارج الذي ينشدونه، بيد أن الكوة كانت من الضيق بحيث لا يمكن أن ينفذ منها جسم رجل، فماذا يصنعون؟ لقد فكروا في توسيعها، وتعهد جيرما بالعمل هو بينما استمر كاريانتي وأودو حجر عشرة دون تقدم المعتدين، وذلك بنيرانهم المتتابعة التي يصبونها على المهاجمين من النافذتين معا، لكن ما هي الأدوات التي يتوصل عن طريقها جيرما إلى توسيع الكوة؟ فليس تحت يده إلا غمد سيف، ومع ذلك فقد أخذ ينقر بين الآجور، ويحاول نزع الملاط الذي يمسك الآجورة بأختها، ولكن عبثا ما كان يريد..)).

يتبع